المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

السوق الخليجية المشتركة
حقائق وأرقام

نوفمبر 2024م

قادة دول مجلس التعاون

حفظهم الله ورعاهم

صاحب السمو

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق آل سعيد

سلطان عُمان

صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

”

يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية» وعلى وجه الخصوص ما يلي:

- التنقل والإقامة.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- ممارسة المهن والحرف.
- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- تملّك العقار.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية.
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

“

وثيقة السوق الخليجية المشتركة - 2007م

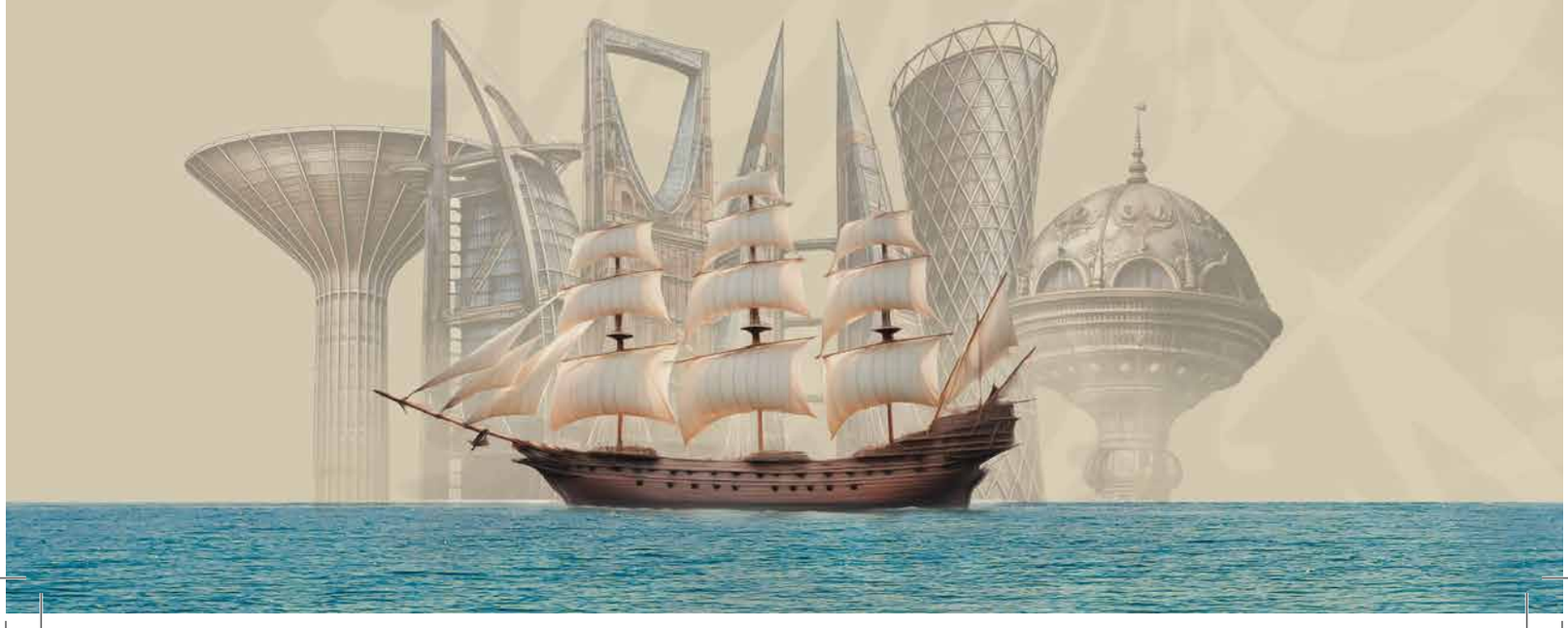

المحتويات

كلمة معالي الأمين العام 6

كلمة المديرة العامة 8

الفصل الأول: السوق الخليجية المشتركة، الأهداف، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم 10

الفصل الثاني: حقائق وأرقام لمسارات السوق الخليجية المشتركة 18

1.2 المسار الأول: التنقل والإقامة 20

2.2 المسار الثاني: العمل في القطاعات الحكومية والأهلية 30

3.2 المسار الثالث: مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد 46

4.2 المسار الرابع: ممارسة المهن والحرف 62

5.2 المسار الخامس: مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية 66

6.2 المسار السادس: تملك العقار 82

7.2 المسار السابع: تنقل رؤوس الأموال 92

8.2 المسار الثامن: المعاملة الضريبية 96

9.2 المسار التاسع: تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات 100

10.2 المسار العاشر الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية 116

- الاستفادة من الخدمات التعليمية 118
- الاستفادة من الخدمات الـصـحية 132

مصادر البيانات 140

كلمة

معالي الأمين العام

معالي الأستاذ جاسم محمد البديوي

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

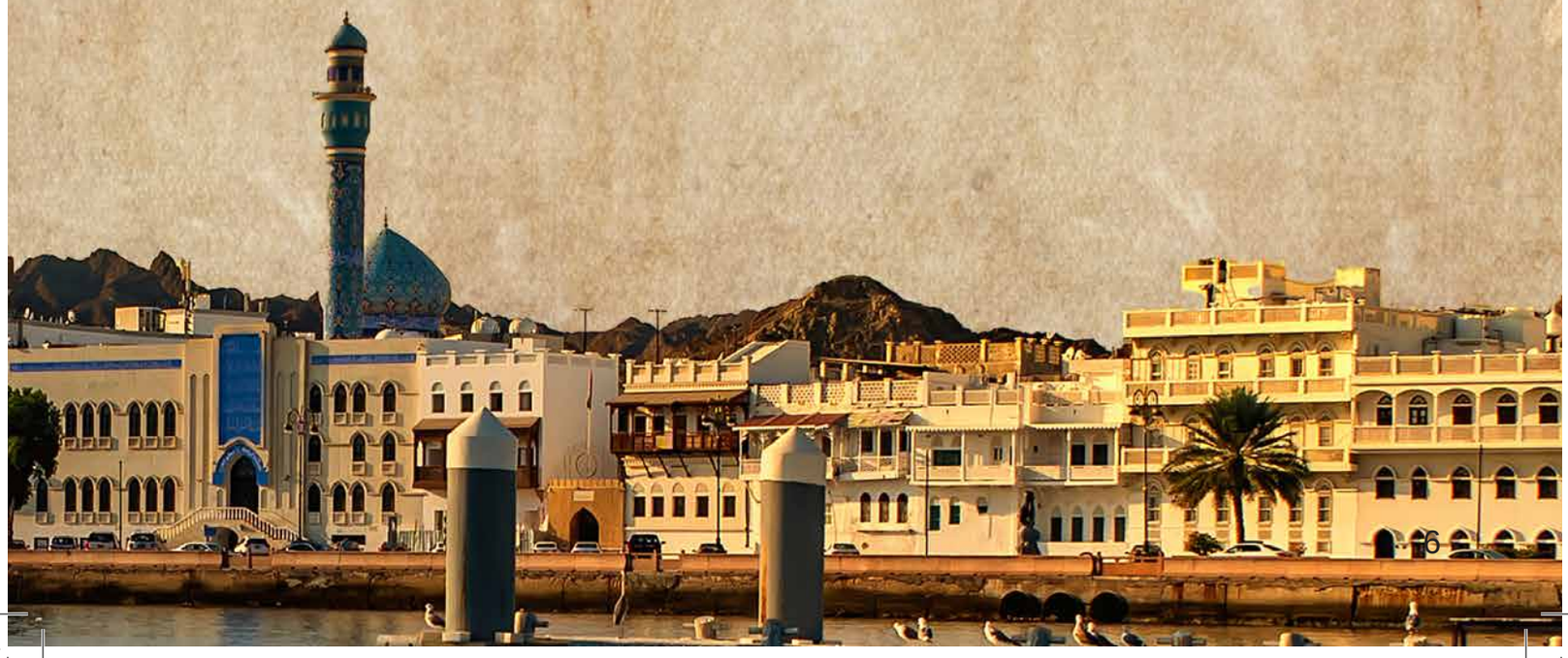

”

إن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس -حفظهم الله ورعاهم-، في لقاءاتهم السابقة، وآخرها توجيههم الكريم في اللقاء التشاوري الثامن عشر، الذي عقد في مدينة جدة في شهر يوليو 2023م، بالتركيز على الجوانب الاقتصادية، وخاصة استكمال الخطوات المتبقية لقيام للاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وصولاً للوحدة الاقتصادية، مؤكداً بأن هذه التوجيهات من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس -حفظهم الله ورعاهم-، تأتي في إطار اهتمامهم بدفع مسيرة مجلس التعاون والاستفادة من المنجزات المتحققة لخدمة دول المجلس وشعوبها ورفاهيتهم وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس، فلا يمكن لأي تجمع إقليمي أن يستكمل اندماجه إلا إذا توصل إلى استكمال اقتصادي شامل، وهو ما نتطلع إليه جميعاً دولاً وشعوباً خليجية، لا سيما أن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس -حفظهم الله ورعاهم-، طالما أكدوا على استكمال التكامل الاقتصادي.

“

الاجتماع الوزاري الـ(120) للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون
5 أكتوبر 2023م، العاصمة العمانية مسقط.

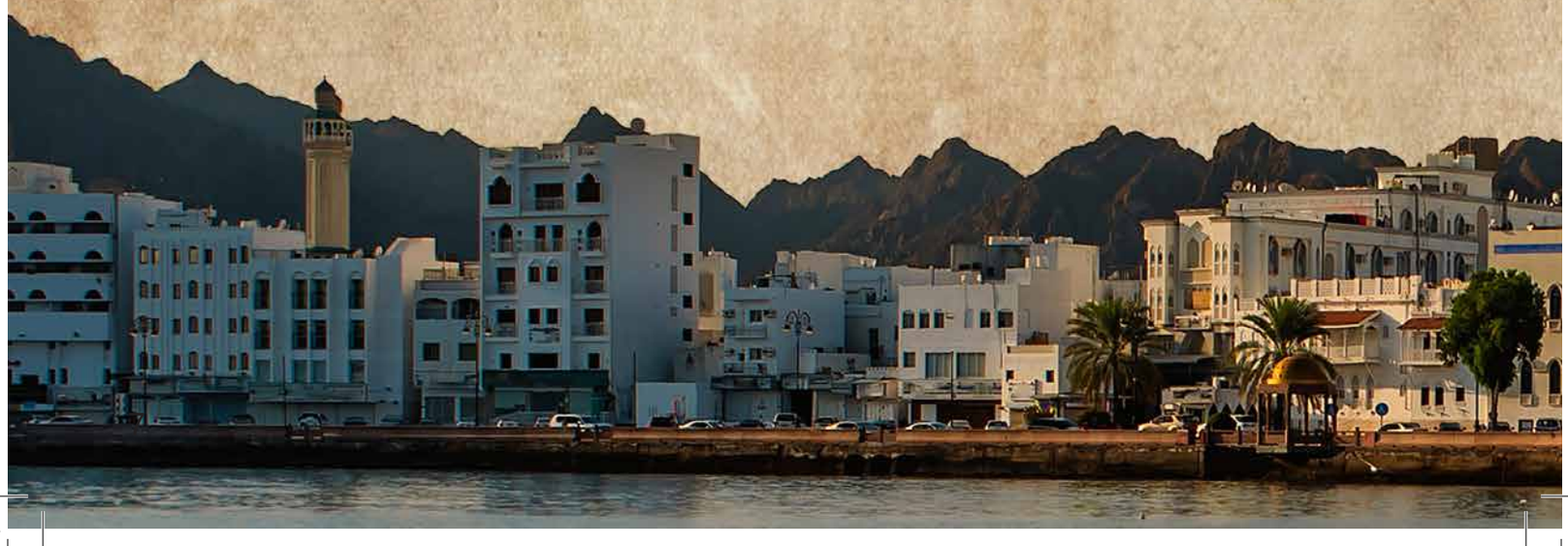

كـــلـــمـــة

المديرة العامة

سعادة/ انـتـصـار بنت عـبدالله الـوهيبية

المـديــرة الـعـامــة للـمـركـز الإحـصـائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

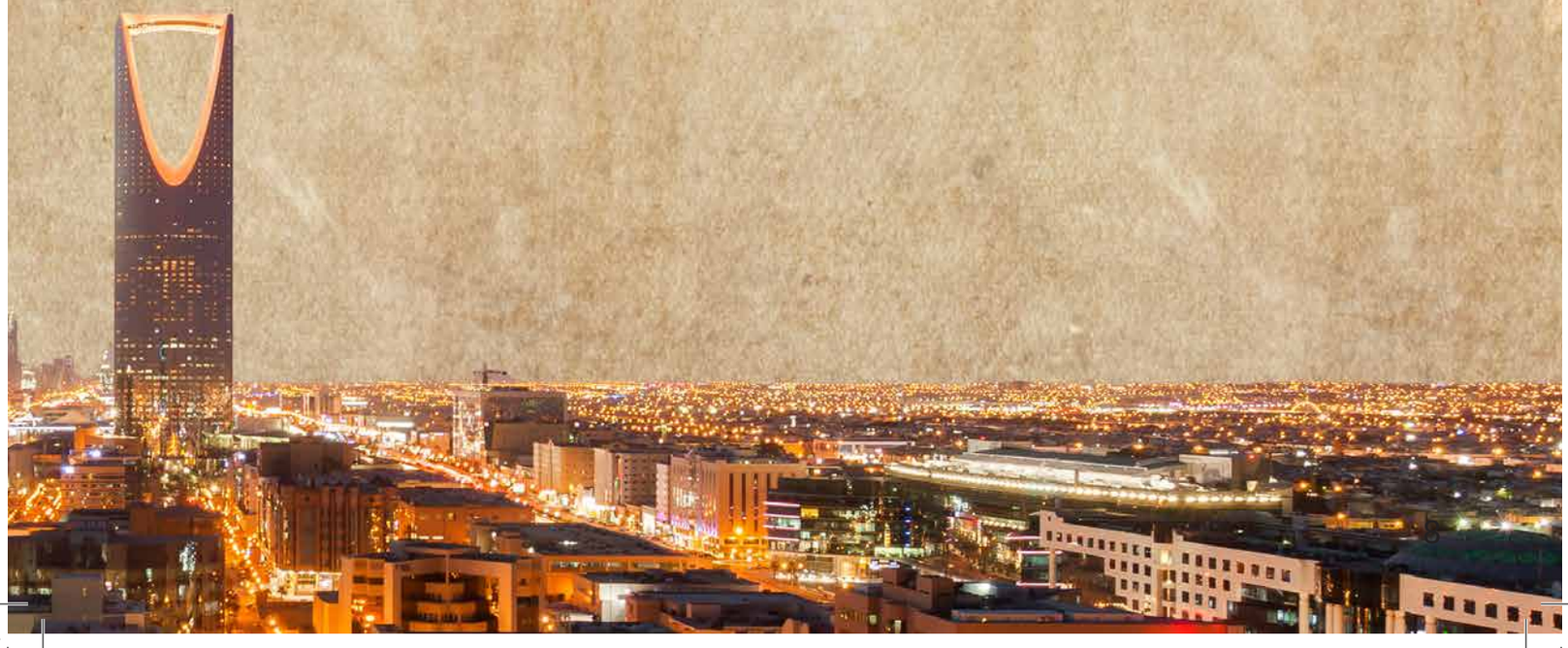

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يضع بين يدي القارئ الكريم العدد الحادي عشر من الإصدار السنوي «السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام»، والذي يقدم بالإحصاءات الموثقة صورة شاملة ومفصلة عن مدى استفادة مواطني دول المجلس من قرارات مجلس التعاون ذات الصلة بالسوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.

حيث تعتبر السوق الخليجية المشتركة واحدة من عدة مراحل عامة وُضعت لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، بدأت بمنطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، فالسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية. وتُعتبر مرحلة السوق الخليجية المشتركة المرحلة الحالية التي يتم تنفيذها في سبيل تحقيق هذا التكامل، حيث بدأت تلك المرحلة بالإعلان عن السوق الخليجية المشتركة في عام 2007م، والتي تهدف إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، في جميع المجالات الاقتصادية والخدمية، وتعزيز الاستثمار من خلال زيادة استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى تسهيل التبادل التجاري من خلال إيجاد نظام فعَّال للتبادل التجاري الحر داخل منطقة السوق، إضافة إلى تحسين المفاوضات التجارية، وذلك من خلال تقوية الوضع التفاوضي لدول المجلس، وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التكتلات الاقتصادية الدولية.

والمأمول أن تقدم هذه النشرة صورة معبّرة عن الواقع الاقتصادي الذي تمثله السوق الخليجية المشتركة التي تلامس مساراتها الحياة اليومية لمواطني دول مجلس التعاون، وتدفع نحو تزايد ملحوظ في حركة تنقل الأفراد وحركة انتقال السلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء. وتختزل الإحصاءات الكثير من تفاصيل هذا الإنجاز المهم.

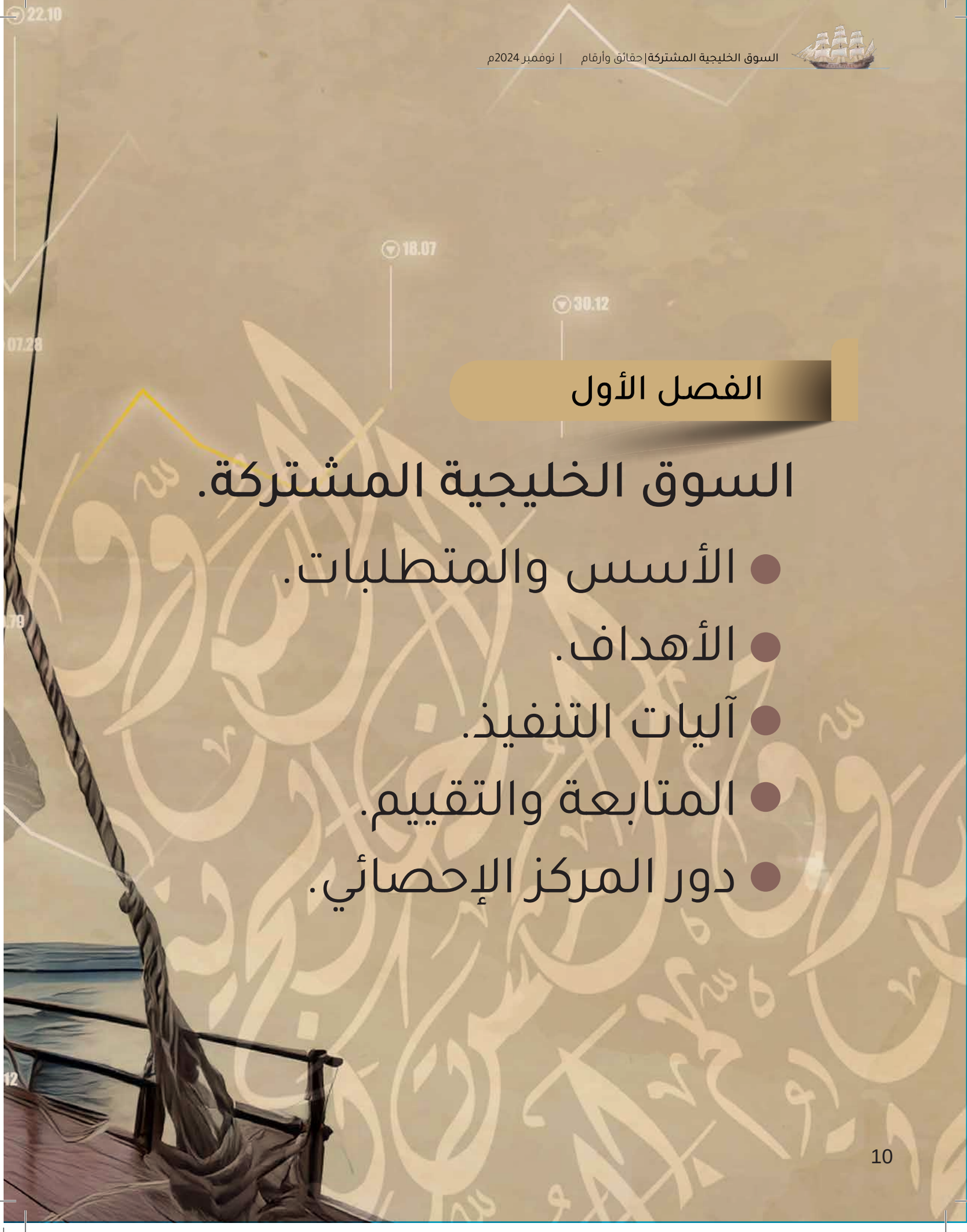

الفصل الأول

السوق الخليجية المشتركة.

- الأسس والمتطلبات.
- الأهداف.
- آليات التنفيذ.
- المتابعة والتقييم.
- دور المركز الإحصائي.

18.75
25.01
07.28
29.79
22.10
18.07
30.12
25.01
07.28

المقدمة

”

السوق المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، تأتي بعد مرحلتي التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. وفي مرحلة السوق المشتركة تتم معاملة مواطني الدول الأعضاء المكونة للسوق معاملة مواطني الدولة في جميع المجالات الاقتصادية كالتنقل، والإقامة، والعمل، والتأمينات الاجتماعية، وممارسة الأنشطة التجارية والاستثمارية والخدمية، والحرف والمهن، والمعاملة الضريبية، والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

“

أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية (2001م) بأن «يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية» وعلى وجه الخصوص ما يلي:

1. التنقل والإقامة.
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
4. ممارسة المهن والحرف.
5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية
6. تملّك العقار.
7. تنقل رؤوس الأموال.
8. المعاملة الضريبية.
9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
10. الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

الأهداف والغايات

تأتي السوق الخليجية المشتركة من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لتقوية أواصر التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، حيث حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون في مادته الرابعة أهداف المجلس على النحو التالي:

أهداف السوق الخليجية المشتركة على وجه الخصوص

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين. بما في ذلك المجالات الآتية:
   - الشؤون الاقتصادية والمالية
   - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات
   - الشؤون التعليمية والثقافية
   - الشؤون الاجتماعية والصحية
   - الشؤون الاعلامية والسياحية
   - الشؤون التشريعية والادارية
4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
1. تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية.
2. إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي.
3. فتح مجال أوسع للاستثمارات الخليجية في دول المجلس.
4. تعزيز تنافسية اقتصادات دول المجلس عن طريق رفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
5. تعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
6. تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

آليه تنفيـذ السوق الخليجية المشتركة

1
الـجـهـات الـمـخـتـصـة في الدول الأعضاء، كل حسب اخـتـصـاصـه، ويستطيع المواطن التواصل معها مباشرة.

2
ضباط اتصال في الدول الأعضاء و الأمانة العامة يختصون بمساعدة المواطنين بتوفير المعلومات اللازمة عن السوق المشتركة وعن الجهات المختصة في الدول الأعضاء التي تتولى التنفيذ.

المتابعة والتقييـم

تقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي، بالتنسيق مع اللجان الوزارية المختصة الأخرى العاملة في إطار مجلس التعاون، بمتابعة وتقييم تنفيذ السوق الخليجية المشتركة، وتقوم لجنة السوق الخليجية المشتركة والأمانة العامة لمجلس التعاون بإعداد تقارير دورية عن سير العمل فيها، وذلك على النحو التالي:

1
لجنة التعاون المالي والاقتصادي:
أوكل المجلس الأعلى إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي مهمة متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة وتذليل ما قد يواجه التنفيذ من صعوبات.

2
اللجان الوزارية العاملة في إطار المجلس.
تتوزع أعمال السوق الخليجية المشتركة على عدد كبير من اللجان الوزارية العاملة في إطار المجلس، ومن ذلك:
- لجنة وزراء الداخلية.
- لجنة التعاون التجاري.
- لجنة وزراء التعليم العالي.
- لجنة وزراء الخدمة المدنية.

3
لجنة السوق الخليجية المشتركة:
- تختص بالتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالسوق وسوف تنظر في أي اقتراحات أو قضايا تتم إثارتها، ومحاولة حلها أو رفعها إلى اللجان الوزارية المختصة.
- تنظر اللجنة في أي صعوبات قد تواجه التنفيذ وتقترح الآليات اللازمة لتذليلها.

4
الأمانة العامة لمجلس التعاون:
- تقوم قطاعات الأمانة العامة بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة.
- تقوم الأمانة العامة بتلقي استفسارات المواطنين والإجابة عنها أو رفعها للجهات المختصة أو اللجان العاملة في إطار المجلس.
- تقوم الأمانة العامة برفع تقارير دورية عن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة إلى المجلس الأعلى واللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وفقاً لقرارات المجلس الأعلى بهذا الشأن.

5
المنظمات المتخصصة في إطار مجلس التعاون:
يعمل عدد من المنظمات المتخصصة العاملة في إطار المجلس على متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، ومن ذلك المنظمات التالية:
- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية
- المكتب التنفيذي لوزراء الصحة في دول المجلس
- المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية
- المركز الإحصائي لدول المجلس

دور المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1 تكليف المركز الإحصائي

الاجتماع الخامس عشر للجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك المنعقد بتاريخ 30 مارس 2016م، قرر ما يلي:

- تقوم الأمانة العامة بتكليف المركز الإحصائي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإعداد مؤشرات إحصائية لتنفيذ قرارات العمل المشترك على أرض الواقع.

اللقاء التشاوري السابع عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون المنعقد بتاريخ 21 مايو 2017م، قرر ما يلي:

- تكليف المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتطوير لوحة أداء تفصيلية لمستوى التنفيذ للسوق الخليجية المشتركة.

2 التنفيذ

قام المركز الإحصائي الخليجي بإعداد وتنفيذ ثلاث مراحل من دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة خلال الفترة 2016-2024م بهدف:

- إعداد مؤشرات إحصائية تهدف إلى قياس مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى على أرض الواقع حسب كل دولة مع التركيز على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمسارات العشر للسوق الخليجية المشتركة.
- التعرف على آراء المنشآت الاقتصادية الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى حول مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى على أرض الواقع فيما يخص قرارات السوق الخليجية المشتركة.
- الوقوف على التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية في كافة المجالات.
- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في تذليل التحديات والمعوقات بهدف تحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة.

مخرجات الدراسة

- تقارير تحليلية تفصيلية.
- تقارير تحليلية قطاعية حسب المسارات العشر للسوق الخليجية المشتركة.

3 لوحة الإنجاز والمتابعة

قام المركز الإحصائي الخليجي بتصميم لوحة الإنجاز و المتابعة لعرض مؤشرات قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على ارض الواقع المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة لتمكن متخذي القرار من استعراض التنفيذ على مستويات مختلفة، ويتم تحديث هذه اللوحة دورياً.

22.10
18.07
25.01
07.28
18.75
30.12
25.01
07.28

الفصل الثاني

حقائق وأرقام لمسارات السوق الخليجية المشتركة

مكتسبات السوق الخليجية المشتركة، 2023م

36.5 مليون
مواطن من مواطني دول مجلس التعاون تنقلوا بين الدول الأعضاء.
بنسبة نمو قدرها 154.0% مقارنة بالعام2007م.

737 شركة
الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
بنسبة نمو قدرها 28.4% مقارنة بالعام2007م.

520.4 مليار دولار أمريكي
إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
بنسبة نمو قدرها 226.9% مقارنة بالعام2007م.

522.2 ألف مساهم
المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
بنسبة انخفاض قدرها 5.4% مقارنة بالعام2007م.

11.2 ألف
مواطن من مواطني دول مجلس التعاون يعملون في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى.
بنسبة انخفاض قدرها 8.9% مقارنة بالعام2007م.

21.2 ألف
مواطن من مواطني دول مجلس التعاون يعملون في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى.
بنسبة نمو قدرها 18.6% مقارنة بالعام2007م.

39.5 ألف
طالب من مواطني دول مجلس التعاون يدرسون في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى. 2023/2022م
بنسبة نمو قدرها 1.3% مقارنة بالعام 2008/2007م.

12.8 ألف
طالب من مواطني دول مجلس التعاون يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بالدول الأعضاء الأخرى. 2023/2022م
بنسبة نمو قدرها 375.1% مقارنة بالعام 2008/2007م.

16.8 ألف
مواطن من مواطني دول مجلس التعاون مشمولين في نظام التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى.
بنسبة نمو قدرها 311.4% مقارنة بالعام2007م.

17.2 ألف
مواطن من مواطني دول مجلس التعاون مشمولين في نظام التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى.
بنسبة نمو قدرها 347.9% مقارنة بالعام2007م.

8.7 ألف
حالة تملك للعقارات لمواطني دول مجلس التعاون بالدول الأعضاء الأخرى.
بنسبة نمو قدرها 25.7% مقارنة بالعام2007م.

204.3 ألف
مواطن من مواطني دول مجلس التعاون تلقوا الخدمات الصحية بالمستشفيات والمستوصفات الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى.
بنسبة انخفاض قدرها 31.5% مقارنة بالعام2007م.

131.6 مليار دولار أمريكي
حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون (مقاسة بقيمة الصادرات البينية).
بنسبة نمو قدرها 67.0% مقارنة بالعام 2012م.

29 بنك
تجاري خليجي مصرح له العمل بالدول الأعضاء الأخرى.
بنسبة نمو قدرها 61.1% مقارنة بالعام 2007م.

81.2 ألف
ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء الأخرى (تراكمي).
بنسبة نمو قدرها 455.6% مقارنة بالعام 2007م.

1.2

المسار الأول:

التنقل والإقامة

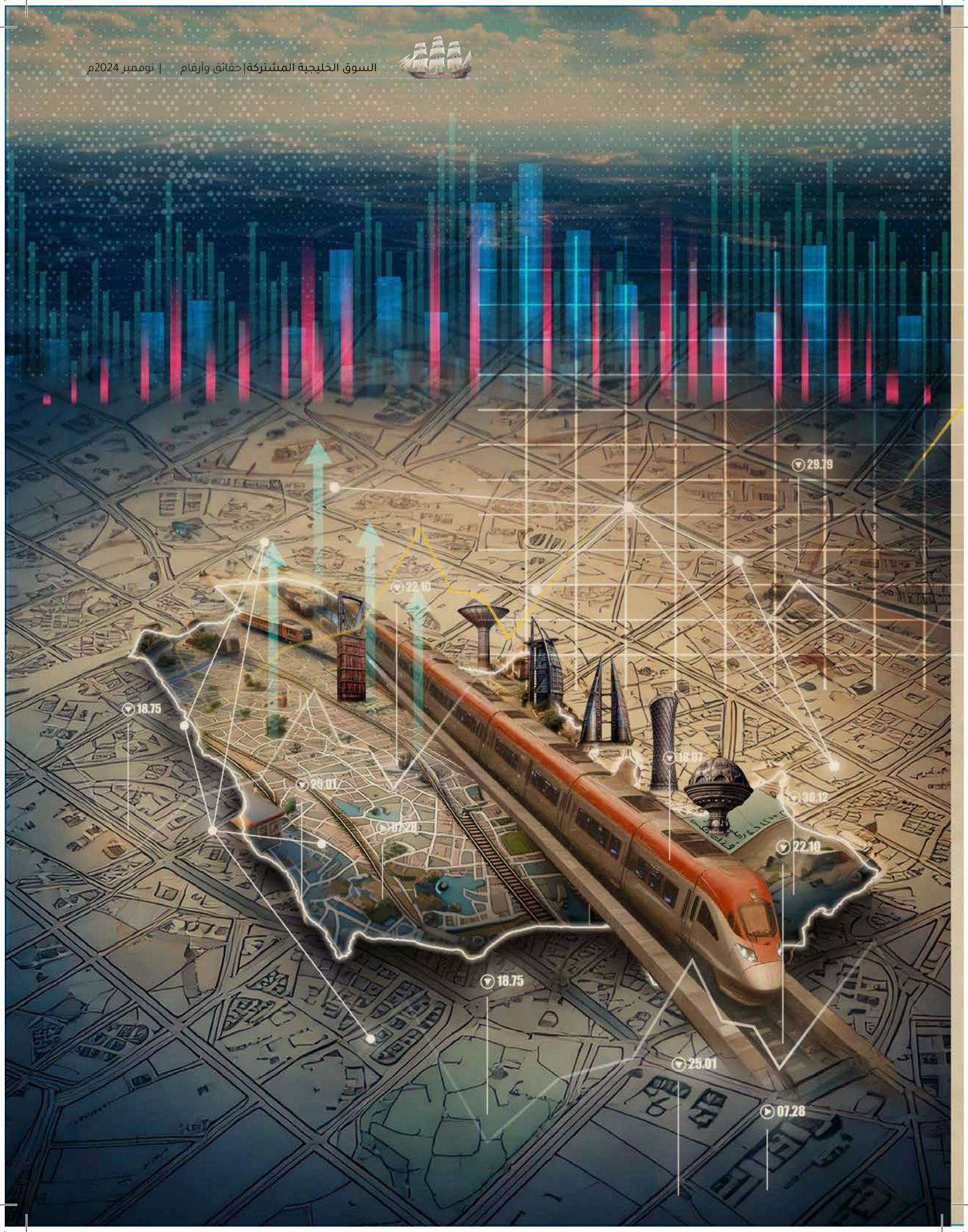
29.79
22.10
18.75
18.07
25.01
30.12
07.28
22.10
18.75
25.01
07.28

المسار الأول:
التنقل والإقامة

منذ تأسيس مجلس التعاون، دأبت الدول الأعضاء على العمل لتسهيل تنقل وإقامة مواطنيها في دول مجلس التعاون الأخرى. وتوالت القرارات التي تنص على تفعيل تنقل وإقامة مواطني دول مجلس التعاون، ففي عام 2006م صدر قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين باعتماد استخدام البطاقة الذكية في التنقل بين دول مجلس التعاون. وفي عام 2011م تم إقرار استخدام البطاقة كهوية اثبات لجميع مواطني دول مجلس التعاون من قبل القطاعين العام والأهلي في جميع الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، ضمنت قرارات المجلس الأعلى حق التنقل والإقامة لكافة المواطنين الخليجين بين دول مجلس التعاون، وكذلك شملت وسهلت هذه القرارات عملية تنقل غير المواطنين المقيمين ومنهم أصحاب المؤسسات والشركات وممثليها، وكبار المديرين، ومسؤولي التسويق، وسائقو الشاحنات ومعاونيهم بهدف تسهيل حركة التبادل التجاري وزيادة الفرص الاستثمارية وتعزيز استفادة مواطني دول مجلس التعاون من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي. ونتيجة لهذه القرارات وغيرها من الإجراءات، شهدت حركة تنقل مواطني دول مجلس التعاون بين الدول الأعضاء زيادة ملحوظة ومضطردة خلال العقود الماضية.

36.5 مليون مواطن من مواطني دول مجلس التعاون تنقلوا بين مختلف الدول الأعضاء في العام 2023م، مقارنة بـ 14.4 مليون مواطن في عام 2007م، وبنسبة زيادة قدرها 154.0%.

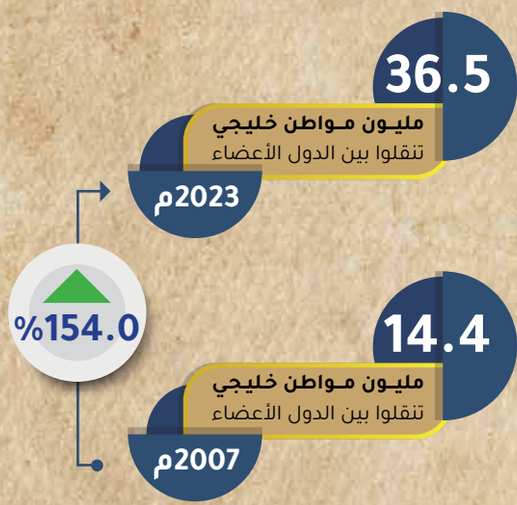

دولة الإمارات العربية المتحدة

11.8 مليون مواطن خليجي من مختلف الدول الأعضاء زاروا دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 602.9% مقارنة بعام 2007م.

شكل 1: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا دولة الإمارات العربية المتحدة، 1995-2023م.

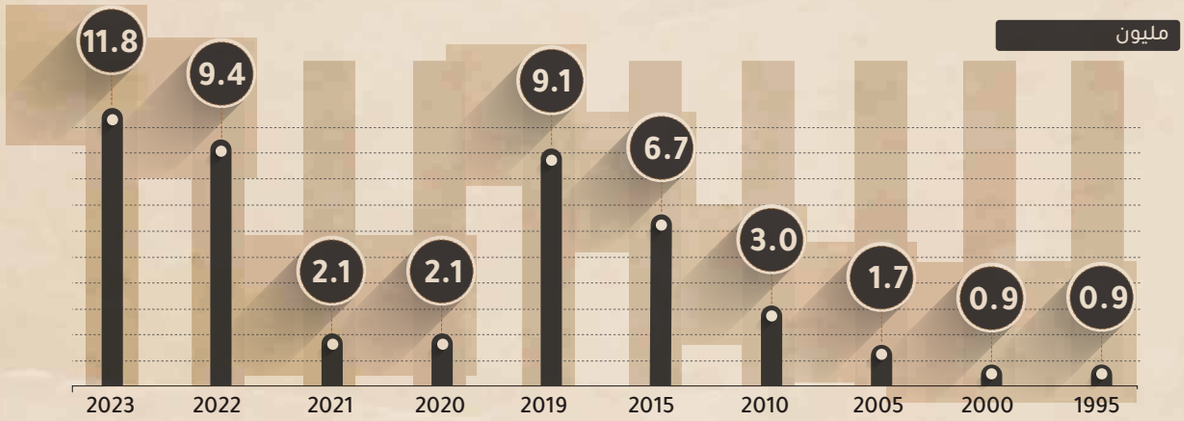

العُمانيون هم أكثر مواطني دول المجلس الأخرى زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 78.7% تلاهم السعوديون بنسبة 14.3% وباقي مواطني دول المجلس بنسبة 7.0%.

شكل 2: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا دولة الإمارات العربية المتحدة 2023م.

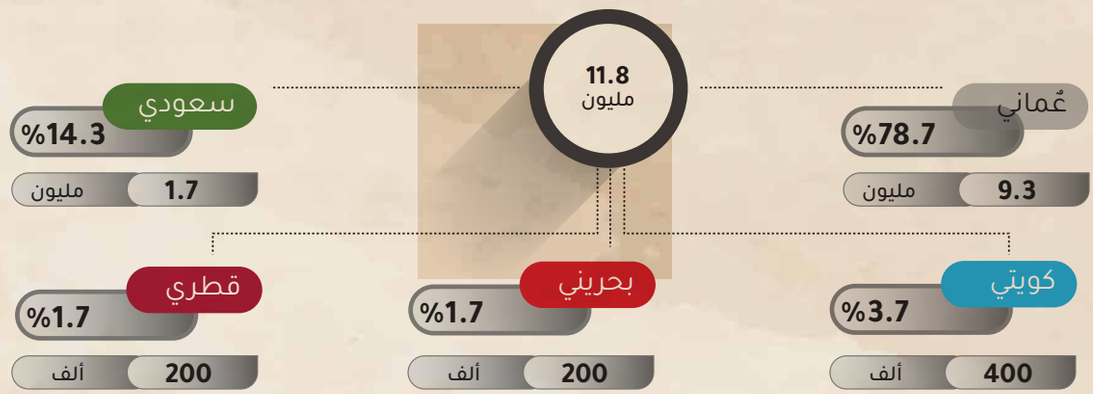

مملكة البحرين

9.6 مليون مواطن خليجي من مختلف الدول الأعضاء زاروا مملكة البحرين في عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 103.5% مقارنة بعام 2007م.

شكل 3: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا مملكة البحرين، 1995-2023م.

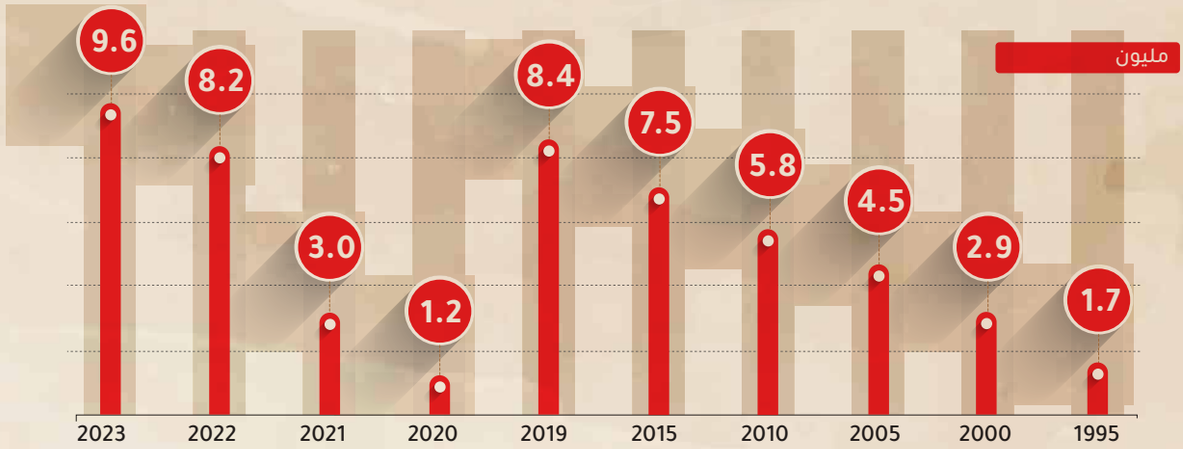

السعوديون هم أكثر مواطني دول المجلس الأخرى زيارة لمملكة البحرين في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 93.7% تلاهم الكويتيون بنسبة 3.6% وباقي مواطني دول المجلس بنسبة 2.6%.

شكل 4: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا مملكة البحرين 2023م.

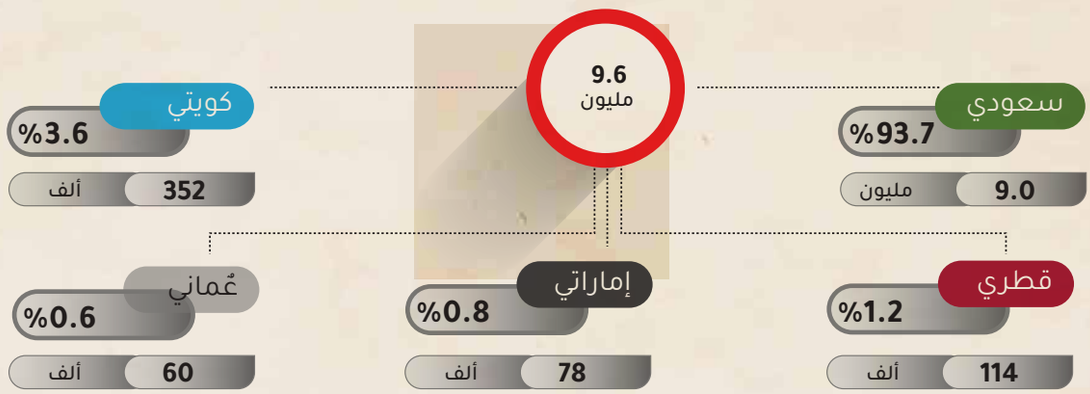

المملكة العربية السعودية

8.3 مليون مواطن خليجي من مختلف الدول الأعضاء زاروا المملكة العربية السعودية في عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 51.1% مقارنة بعام 2007م.

شكل 5: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا المملكة العربية السعودية، 1995-2023م.

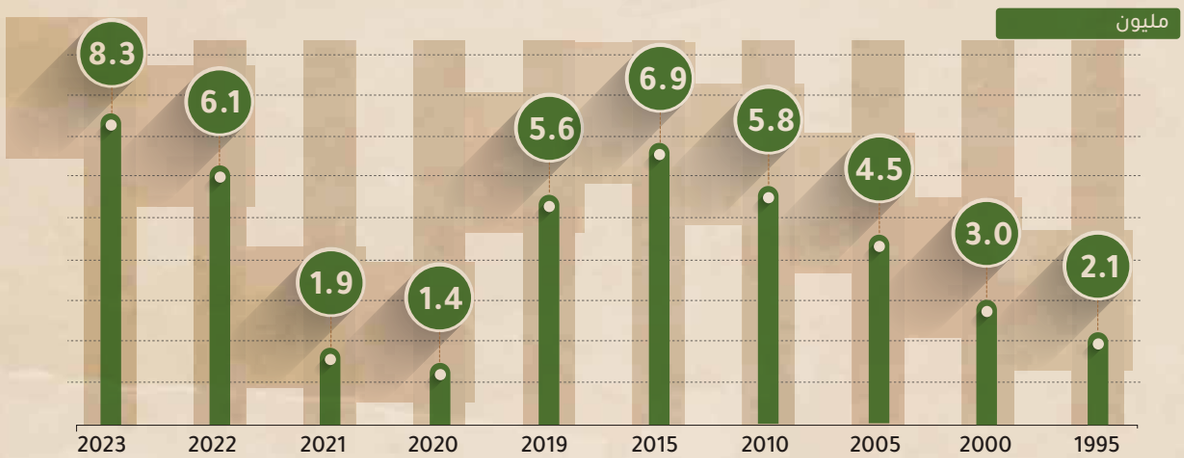

البحرينيون هم أكثر مواطني دول المجلس الأخرى زيارة للمملكة العربية السعودية في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 37.3% تلاهم الكويتيون بنسبة 33.1% وباقي مواطني دول المجلس بنسبة 29.6%.

شكل 6:التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا المملكة العربية السعودية 2023م.

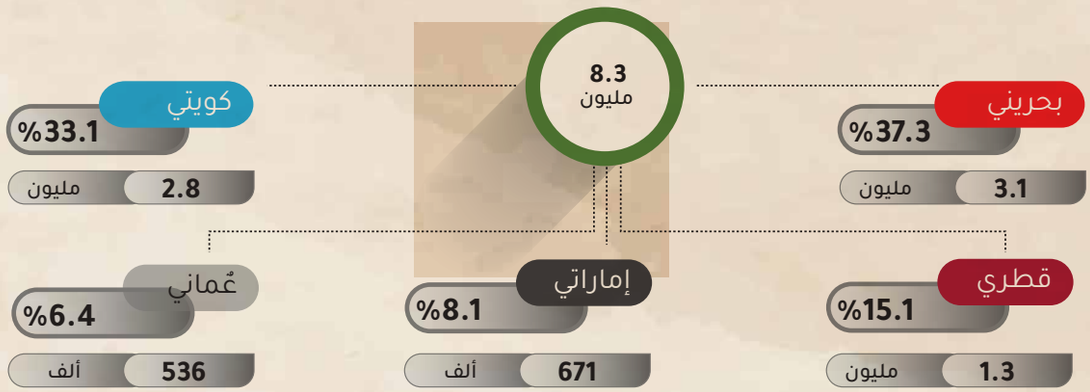

سلطنة عُمان

1.5 مليون مواطن خليجي من مختلف الدول الأعضاء زاروا سلطنة عُمان في عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 772.5% مقارنة بعام 2007م .

شكل 7: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا سلطنة عُمان، 1995-2023م.

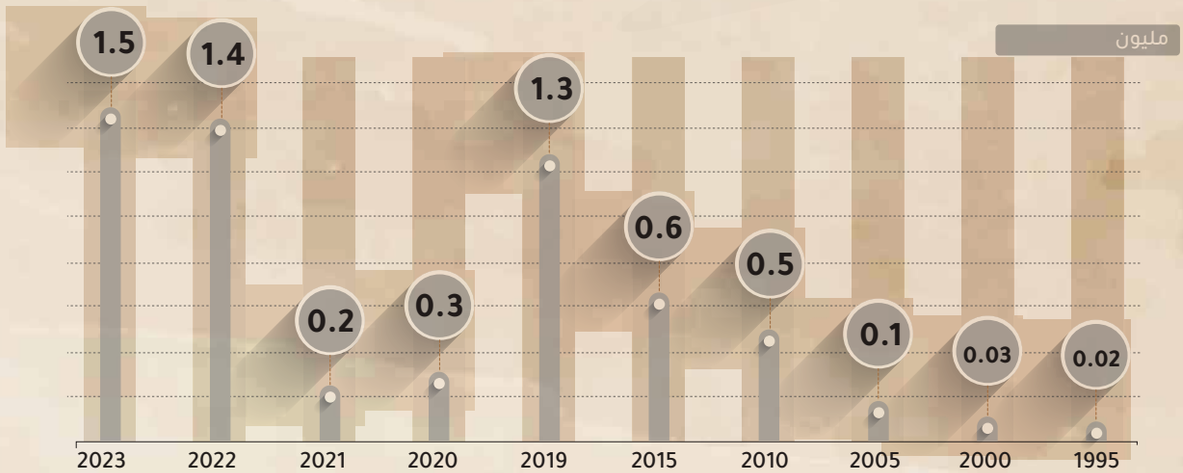

الإماراتيون هم أكثر مواطني دو ل المجلس الأخرى زيارة لسلطنة عُمان في عام 2023م, حيث شكلوا ما نسبته 86.4% تلاهم السعوديون بنسبة 7.1% وباقي مواطني دول المجلس بنسبة 6.5%.

شكل 8: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا سلطنة عُمان 2023م.

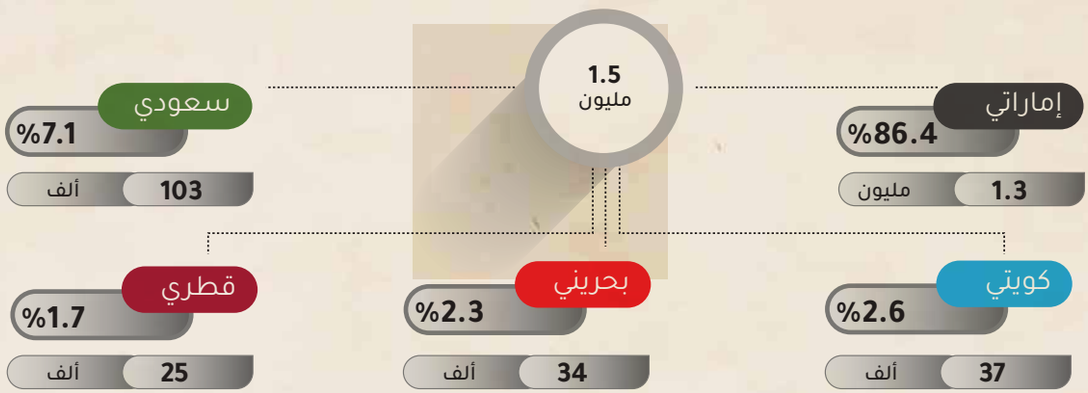

دولة قطر

1.6 مليون مواطن خليجي من مختلف الدول الأعضاء زاروا دولة قطر في عـام 2023م، وبنـسبـة زيـادة قـدرها 239.7% مقـارنــة بعام 2007م.

شكل 9: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا دولة قطر، 1995-2023م.

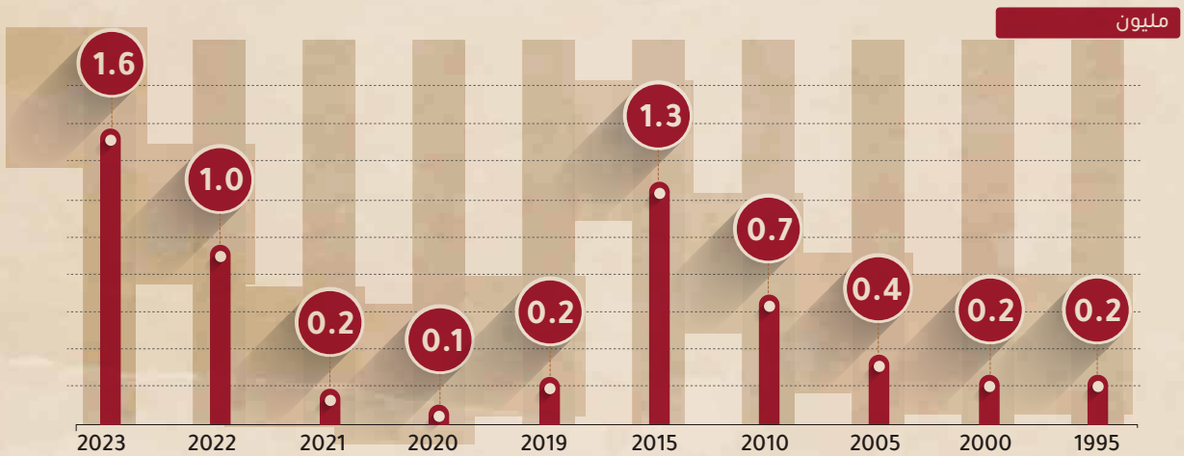

السعوديون هم أكثر مواطني دول المجلس الأخرى زيارة لدولة قطر في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 65.3% تلاهم الكويتيون بنسبة 9.0% وباقي مواطني دول المجلس بنسبة 25.7%.

شكل 10: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا دولة قطر 2023م.

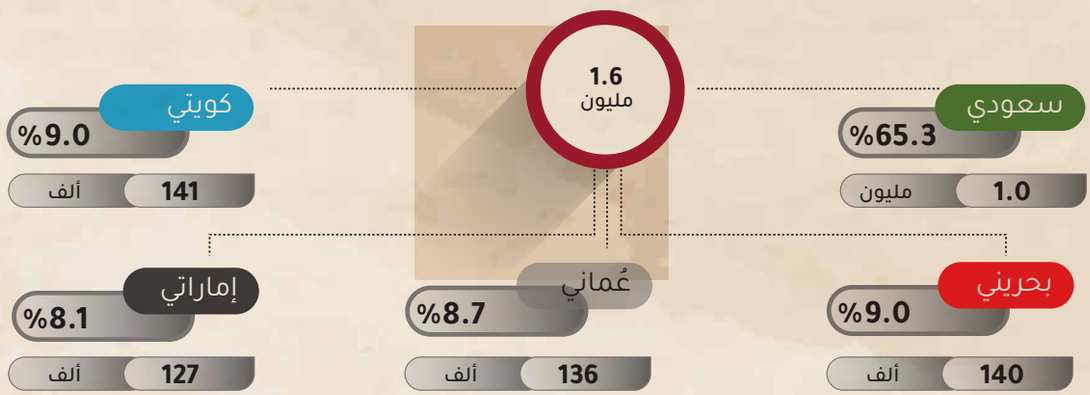

دولة الكويت

3.7 مليون مواطن خليجي من مختلف الدول الأعضاء زاروا دولة الكويت في عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 142.5% مقارنة بعام 2007م.

شكل 11: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا دولة الكويت، 1995-2023م.

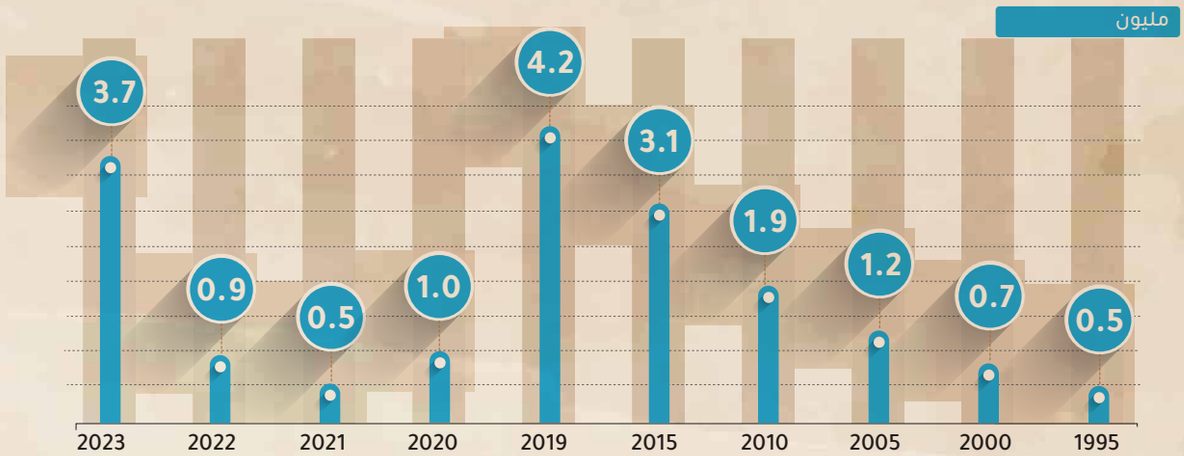

السعوديون هم أكثر مواطني دول المجلس الأخرى زيارة لدولة الكويت في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 86.5% تلاهم البحرينيون بنسبة 9.4% وباقي مواطني دول المجلس بنسبة 4.1%.

شكل 12:التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين زاروا دولة الكويت 2023م.

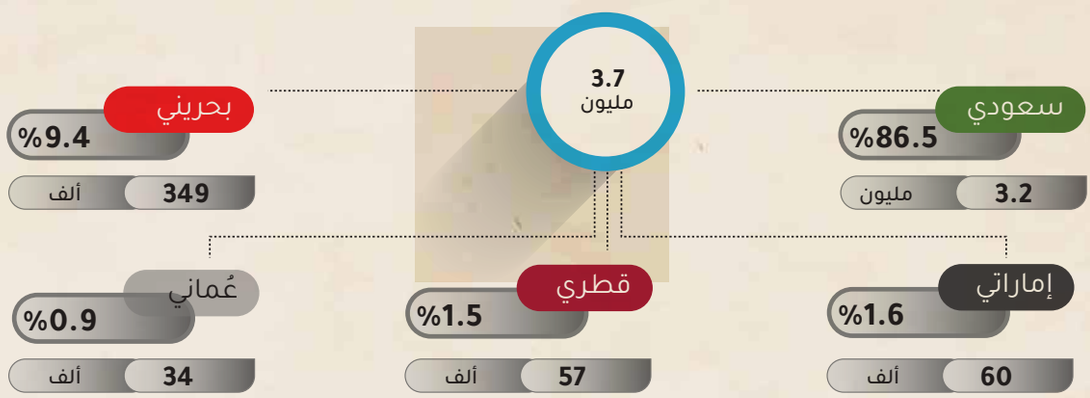

2.2

المسار الثاني:

العمل في القطاعات الحكـومـية والأهـلية

22.10
18.75
25.01
07.28
29.79
22.10
18.75
30.12
07.28

المسار الثاني:
العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

حظي توظيف المواطنون وتسهيل انتقال القوى العاملة بين دول مجلس التعاون باهتمام كبير وأولوية عكسته القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى منذ العام 2000م، وعدد من اللجان الوزارية التي كرست مفهوم المواطنة الخليجية. فلقد صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر 2000م) بالموافقة على معاملة مواطني دول المجلس العاملين في الخدمة المدنية في أي دولة عضو معاملة مواطني الدولة مقر العمل أثناء الخدمة.

كما صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002م) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع ذلك. وقد صدرت عن اللجنة الوزارية للخدمة المدنية عدة قرارات لتسهيل انتقال وتوظيف المواطنين فيما بين الدول الأعضاء، ومن أبرزها التوسع في توطين الوظائف في قطاع الخدمة المدنية، واستكمال إحلال العمالة الوطنية المتوفرة من مواطني دول المجلس محل العمالة الوافدة لشغل وظائف الخدمة المدنية في الدول الأعضاء، واستمرار كل دولة في إعطاء الأولوية لسد احتياجاتها من الموظفين من مواطني دول المجلس الأخرى قبل اللجوء إلى التعاقد مع غيرهم من خارج الدول الأعضاء.

اضافة الى ذلك أصدر المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة (الرياض، ديسمبر 1993م) قراراً بمساواة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي بمواطني الدولة مقر العمل، وفق الضوابط التنفيذية التي أقرت في نفس الدورة. وأكد قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002م) بأن يتم تطبيق "المساواة التامة في المعاملة" بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، و"إزالة القيود التي تمنع من ذلك".

كما اعتمد مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون برامج عمل خاصة لزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون في القطاع الأهلي. وجاءت وثيقة السوق الخليجية المشتركة والتي اعتمدت وأقرت في عام 2008م لتقوية أواصر التعاون الأخرى والتكامل بين الدول الأعضاء، مما شجع انتقال الأيدي العاملة الخليجية.

11.2 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون يعملون في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى في عام 2023م، مقارنة بـ 12.2 ألف مواطن في عام 2007م. و **21.2 ألف** مواطن من مواطني دول مجلس التعاون يعملون في القطاع الأهلي في الدول الأعضاء الأخرى مقارنة بـ 17.9 ألف مواطن عام 2007م.

القطـاع الحكومي

11.2 ألـف **مواطن** من مواطني دول مجلس التعاون يعملون بالدول الأعضاء الأخرى — **2023م**

%8.9

12.2 ألـف **مواطن** من مواطني دول مجلس التعاون يعملون بالدول الأعضاء الأخرى — **2007م**

القطـاع الأهلي

21.2 ألـف **مواطن** من مواطني دول مجلس التعاون يعملون بالدول الأعضاء الأخرى — **2023م**

%18.6

17.9 ألـف **مواطن** من مواطني دول مجلس التعاون يعملون بالدول الأعضاء الأخرى — **2007م**

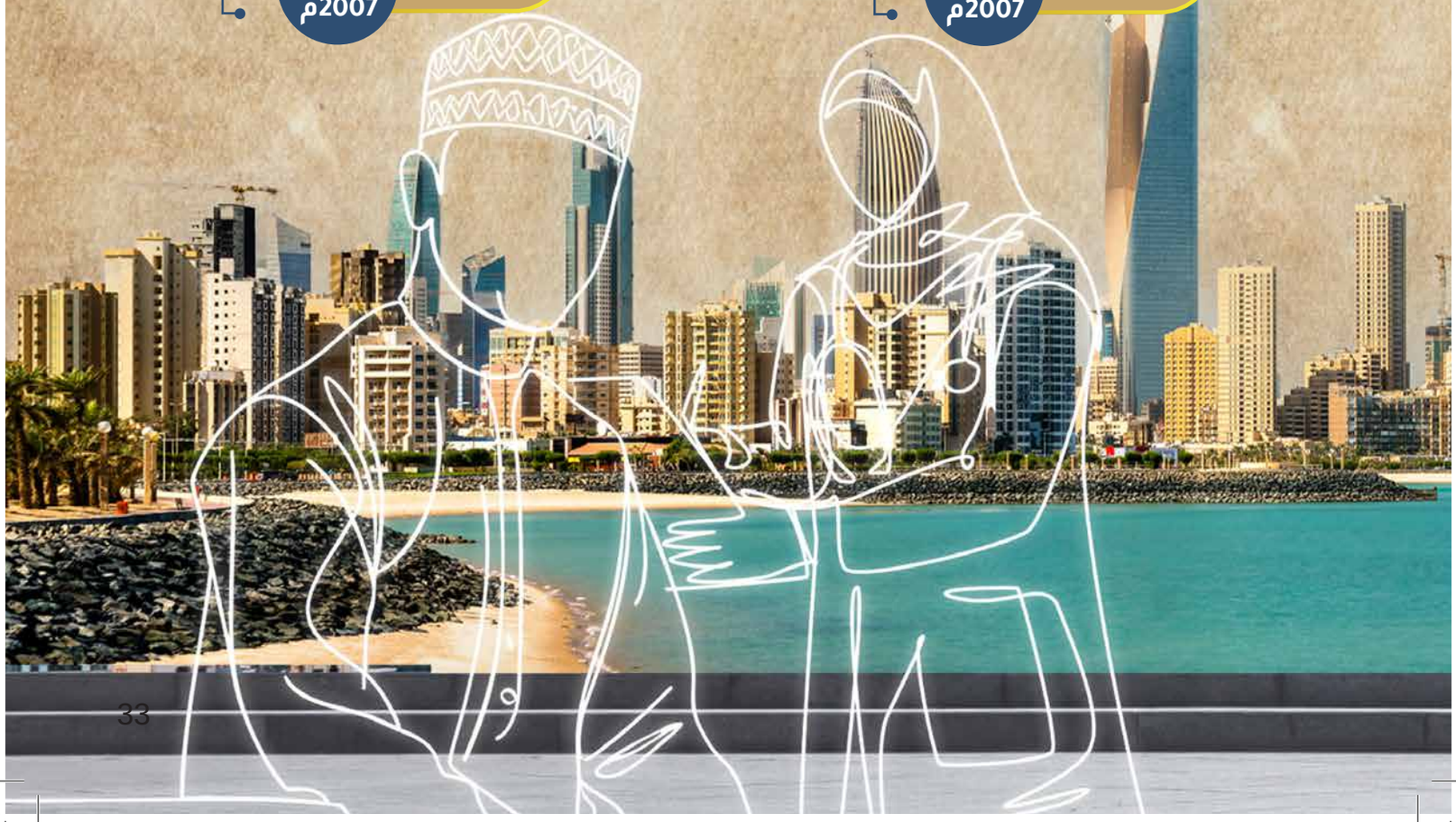

دولة الإمارات العربية المتحدة

المحور الأول:
العمل في القطاع الحكومي

4 آلاف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2018م،وبنسبة زيادة قدرها 164.1% مقارنة بعام 2007م.

شكل 13: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2018م.

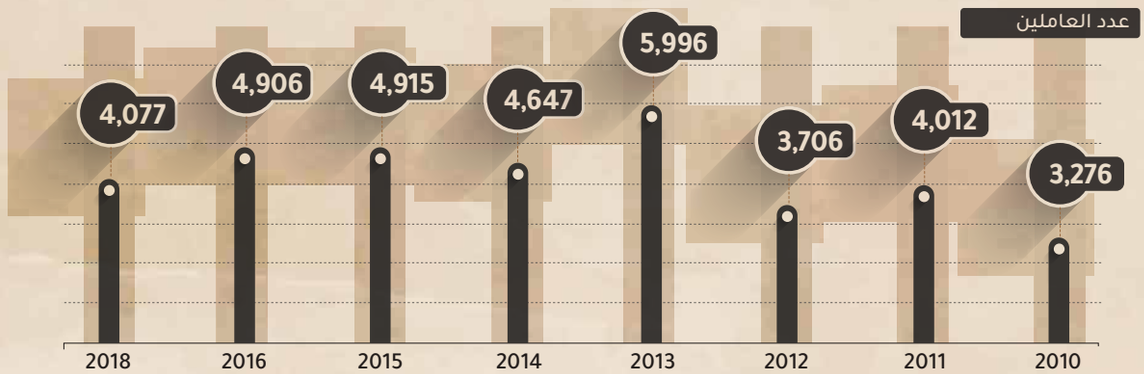

العُمانيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2018م، حيث شكلوا ما نسبته 86.4% تلاهم البحرينيون بنسبة 7.2% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 6.4%.

شكل 14: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2018م.

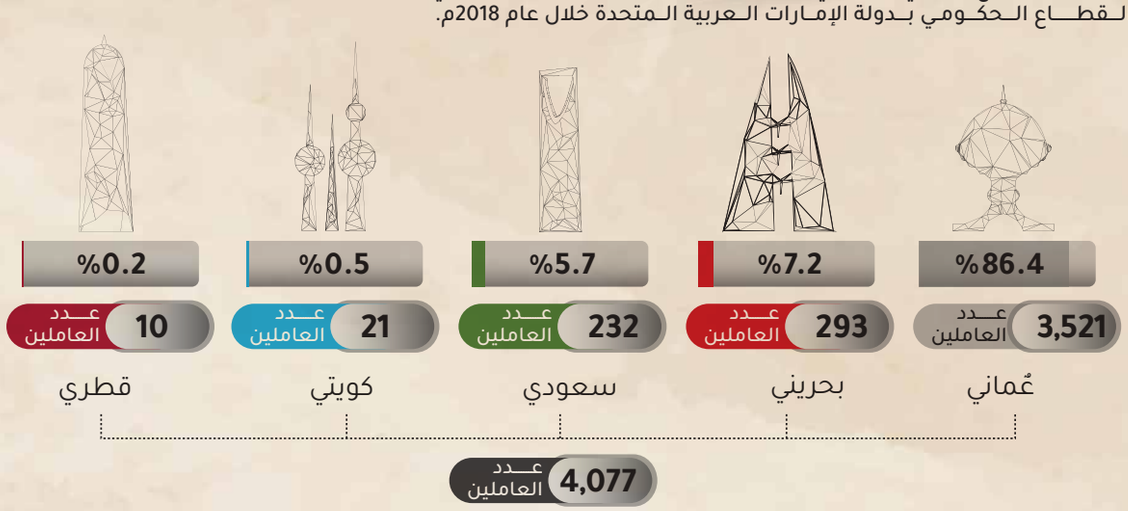

المحور الثاني:
العمل في القطاع الأهلي

9 ألاف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الأهلي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2021م، وبنسبة زيادة قدرها 3337.2% مقارنة بعام 2007م.

شكل 15: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2021م.

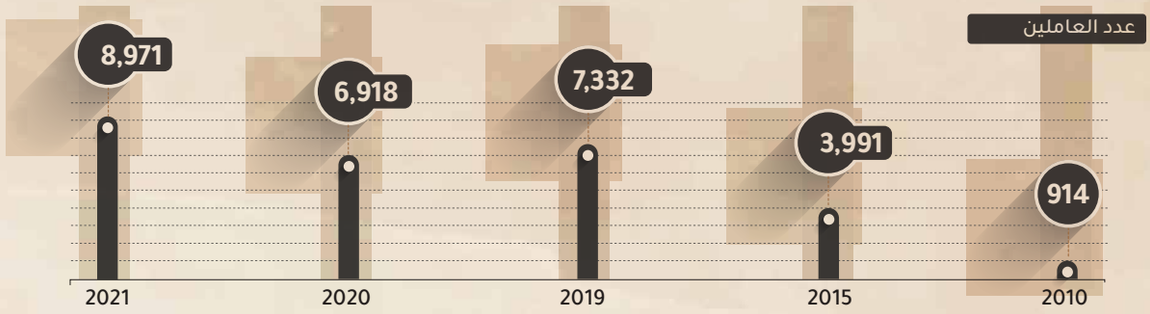

العُمانيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2021م، حيث شكلوا ما نسبته 57.8% تلاهم السعوديون بنسبة 30% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 12.2%.

شكل 16: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2021م.

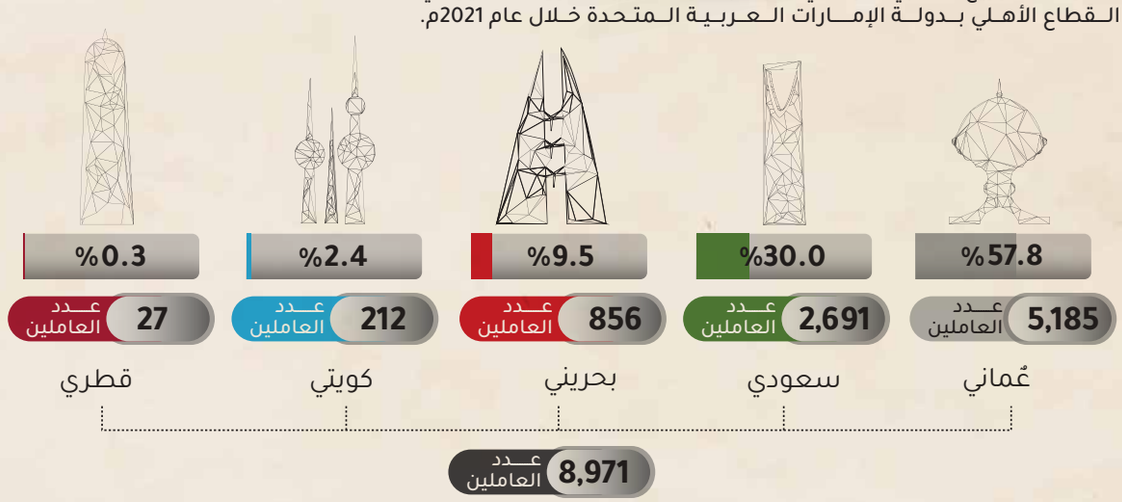

مملكة البحرين

المحور الأول:
العمل في القطاع الحكومي

197 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الحكومي بمملكة البحرين خلال عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 369% مقارنة بعام 2007م.

شكل 17: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بمملكة البحرين، 1995-2023م.

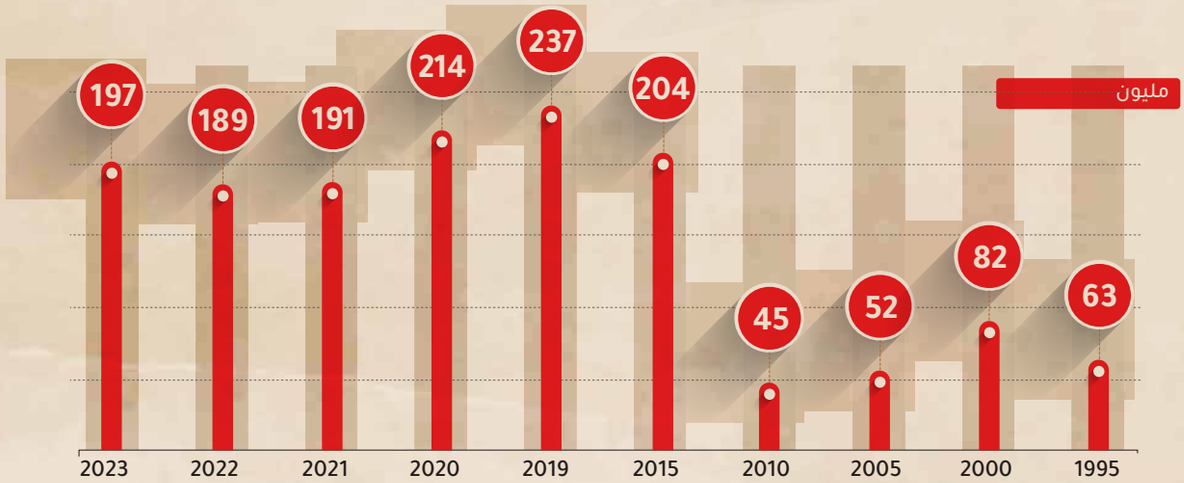

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بمملكة البحرين في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 86.3% تلاهم العمانيون بنسبة 6.6% وباقي مواطني دول المجلس بنسبة 7.1%.

شكل 18: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بمملكة البحرين خلال عام 2023م.

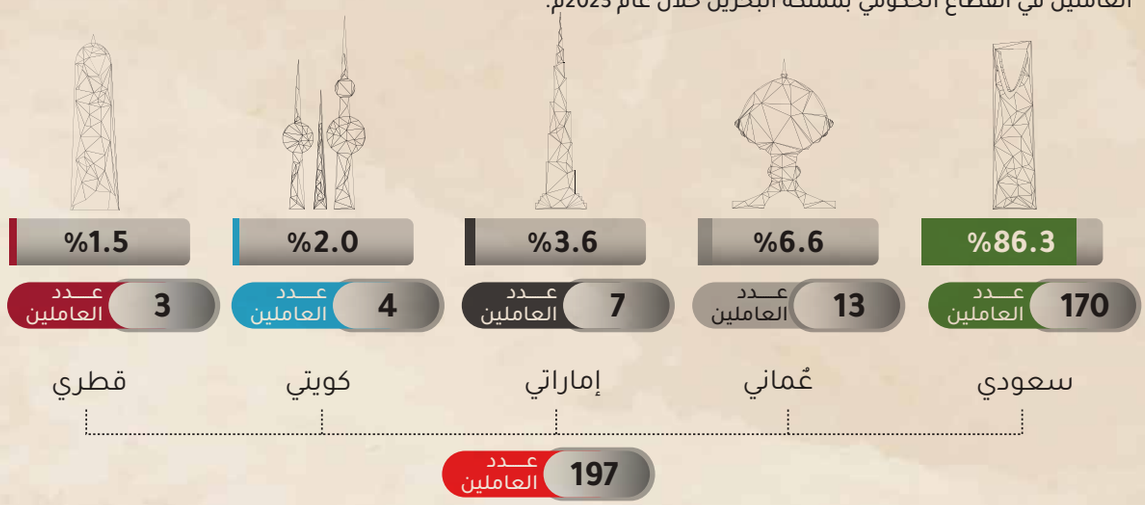

المحور الثاني:
العمل في القطاع الأهلي

535 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الأهلي بمملكة البحرين خلال عام 2023م، وبنسبة انخفاض قدرها 10.5% مقارنة بعام 2007م.

شكل 19: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بمملكة البحرين، 1995-2023م.

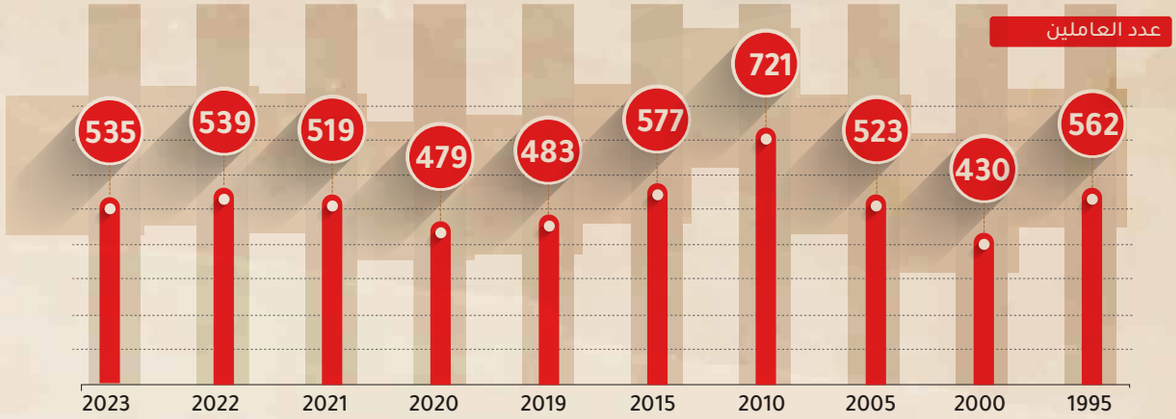

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بمملكة البحرين في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 71.8% تلاهم العمانيون بنسبة 21.5% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 6.7%.

شكل 20: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بمملكة البحرين خلال عام 2023م.

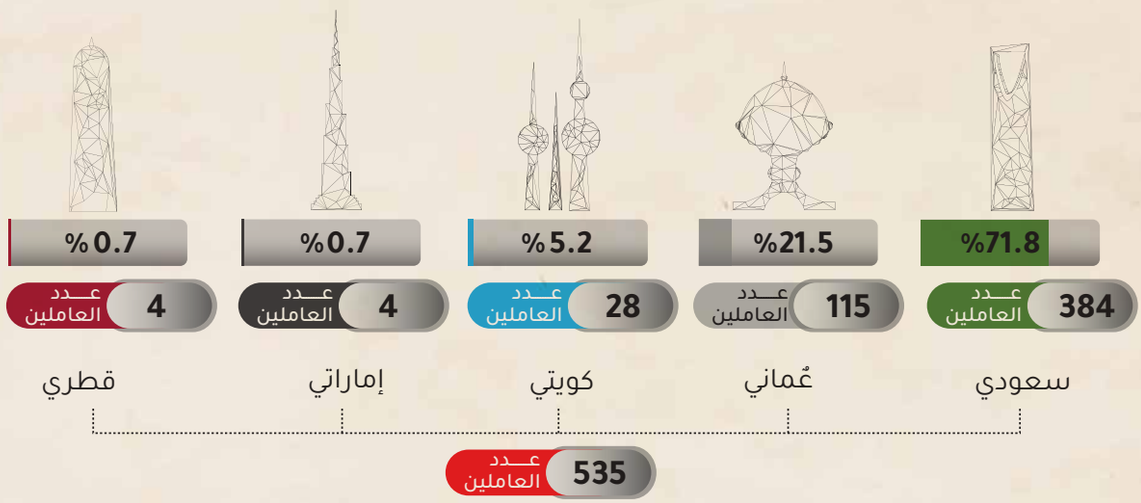

المملكة العربية السعودية

المحور الأول:
العمل في القطاع الحكومي

13 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 8.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 21: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية، 2000-2023م.

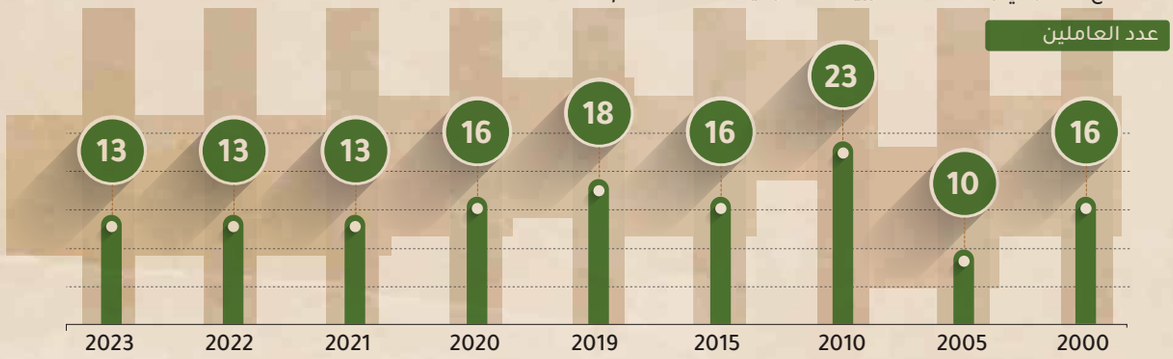

الكويتيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 46.2% تلاهم البحرينيون بنسبة 38.5% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 15.3%.

شكل 22: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م.

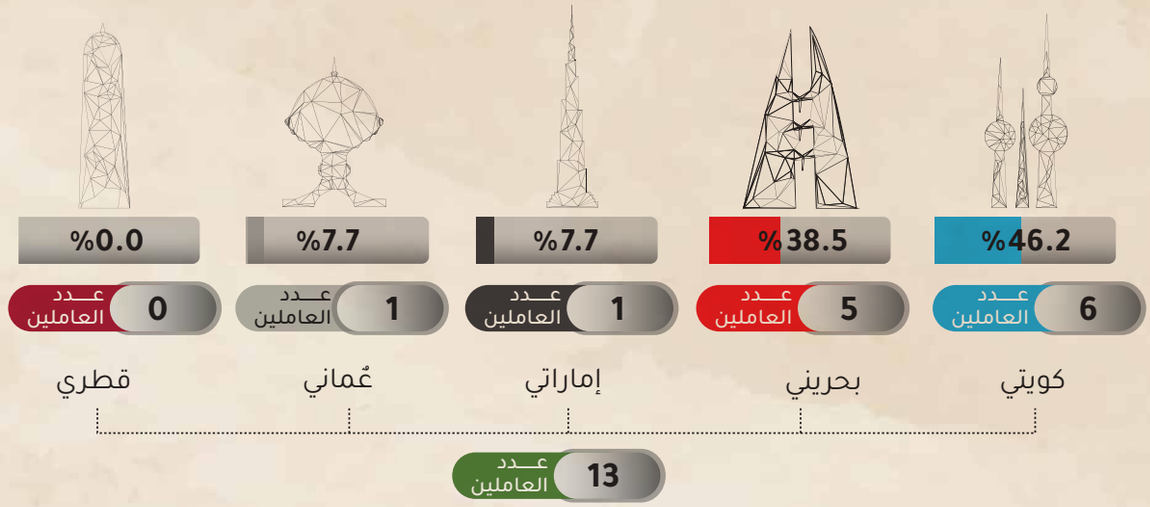

المحور الثاني:
العمل في القطاع الأهلي

8.8 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الأهلي بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 658.7% مقـارنة بـعام 2007م.

شكل 23: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بالمملكة العربية السعودية، 1995-2023م.

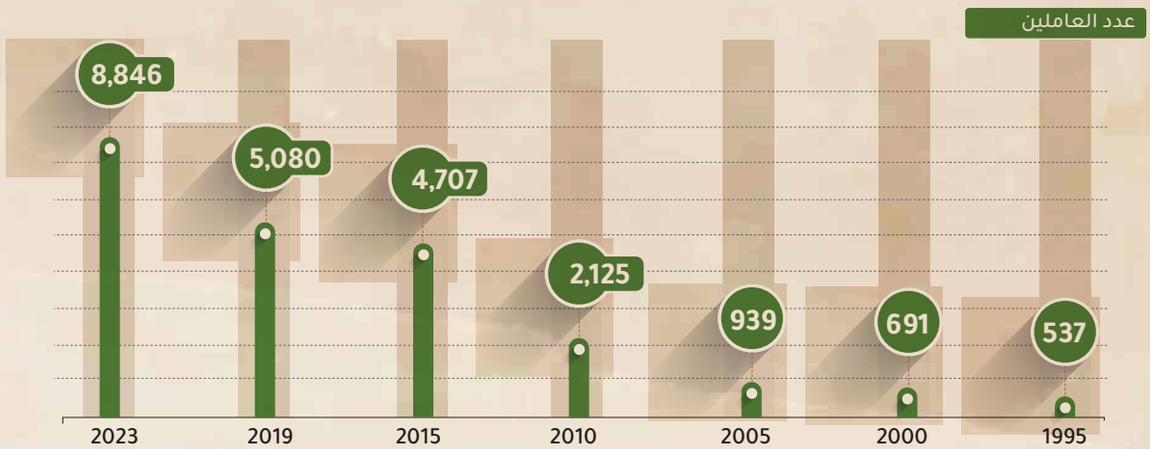

البحرينيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بالمملكة العربية السعودية في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 48.8% تلاهم العُمانيون بنسبة 25.4% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 25.8%.

شكل 24: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م.

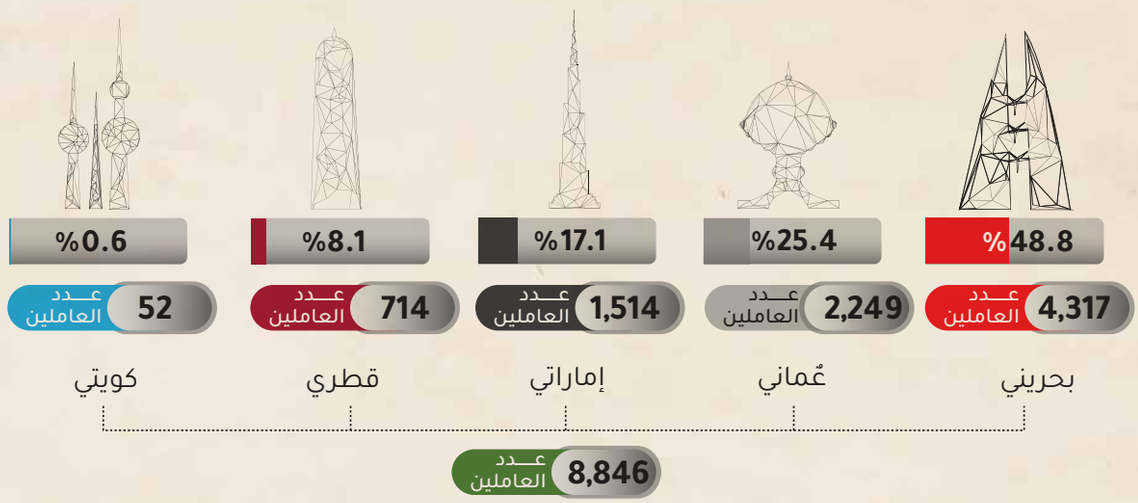

سلطنة عُمان

المحور الأول:
العمل في القطاع الحكومي

59 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الحكومي بسلطنة عُمان خلال عام2023م، وبنسبة زيادة قدرها 47.5% مقارنة بعام 2007م.

شكل 25: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بسلطنة عُمان، 2005-2023م.

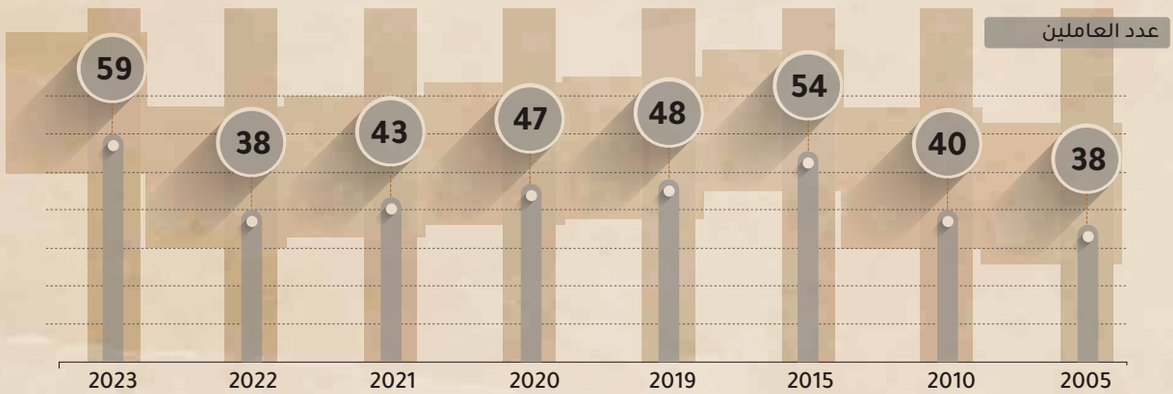

الإماراتيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بسلطنة عُمان في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 39%، تلاهم البحرينيون بنسبة 32.2% وباقي مواطني دول المجلس بنسبة 28.8%.

شكل 26: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بسلطنة عُمان خلال عام 2023م.

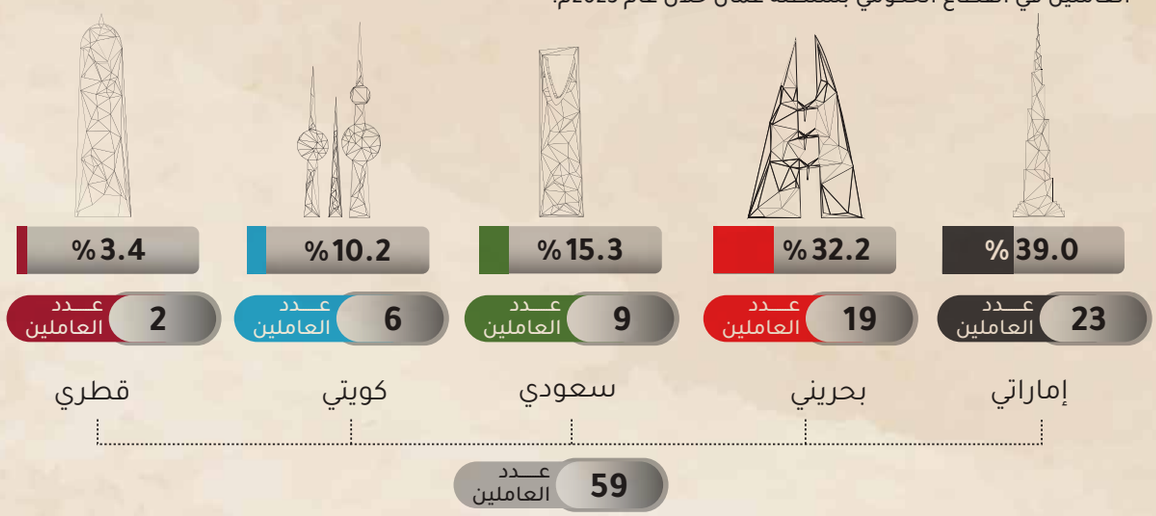

المحور الثاني:
العمل في القطاع الأهلي

193 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الأهلي بسلطنة عُمان في عام 2023م، وبنسبة انخفاض قدرها 24.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 27: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بسلطنة عُمان، 2005-2023م.

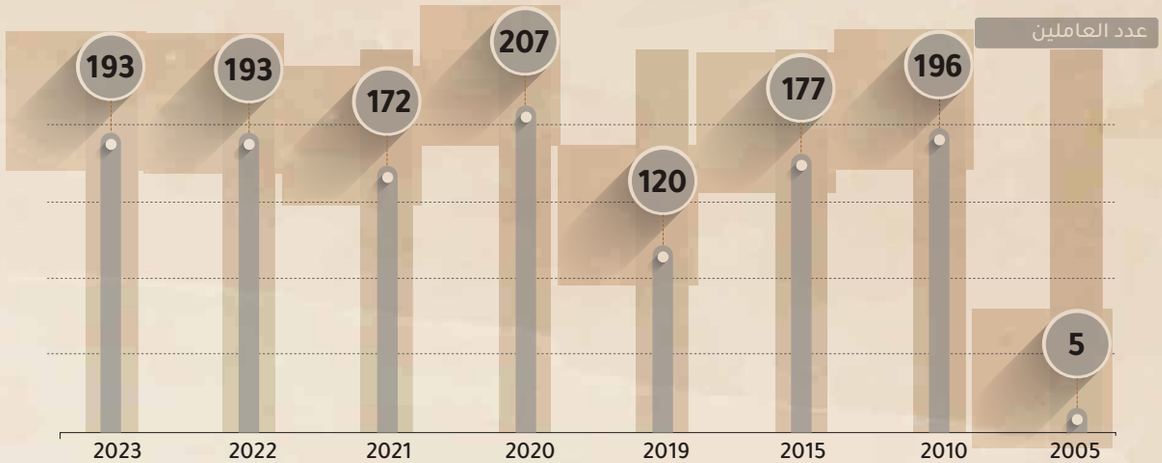

البحرينيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بسلطنة عُمان في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 53.4% تلاهم السعوديون بنسبة 27.5% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 19.1%.

شكل 28: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بسلطنة عُمان خلال عام 2023م.

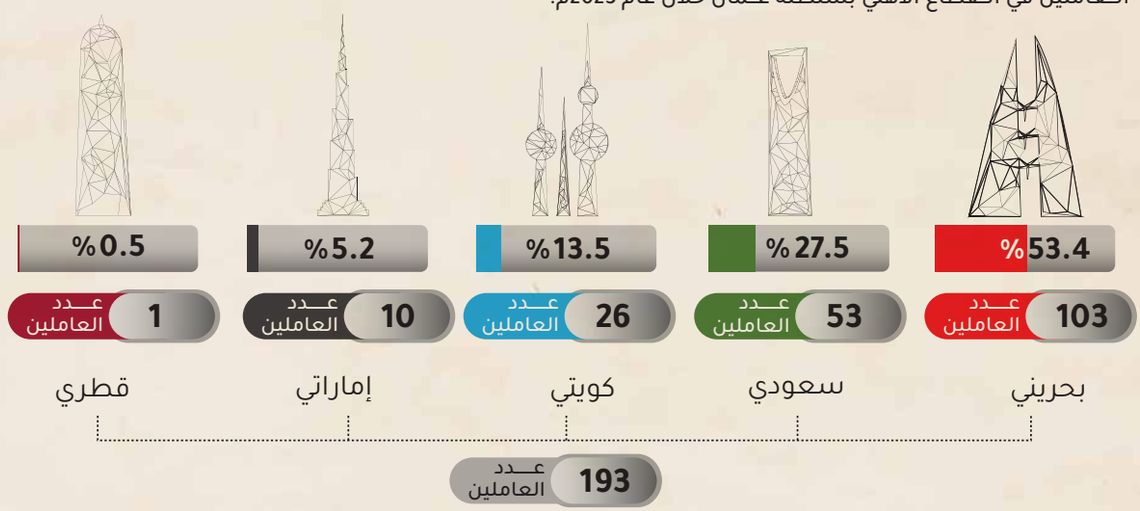

دولة قطر

المحور الأول:
العمل في القطاع الحكومي

1.1 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الحكومي بدولة قطر خلال عام 2023م،وبنسبة انخفاض قدرها 18.8% مقارنة بعام 2007م.

شكل 29: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة قطر، 1995-2023م.

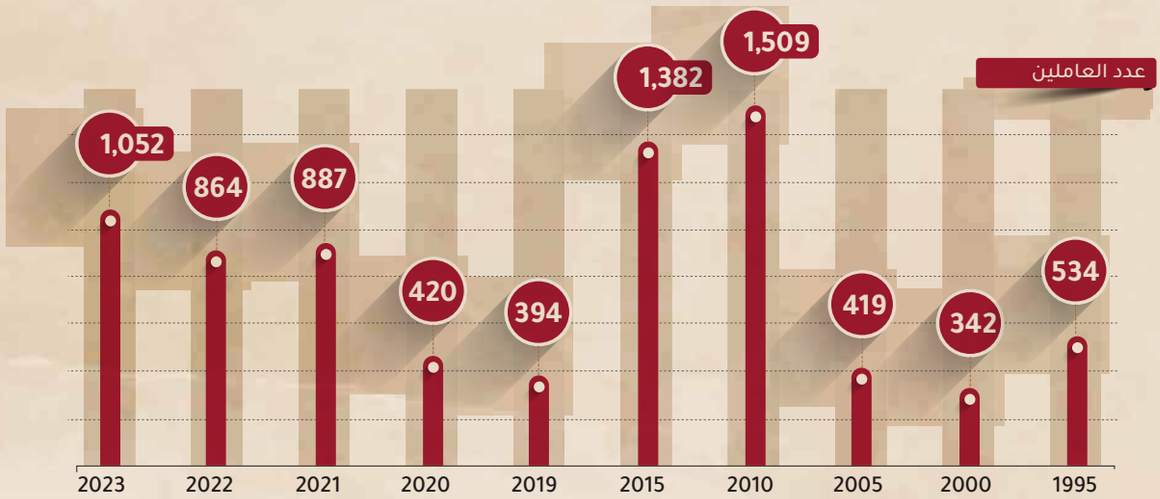

العُمانيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة قطر في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 45.6% تلاهم السعوديون بنسبة 35.6% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 18.8%.

شكل 30: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة قطر خلال عام 2023م.

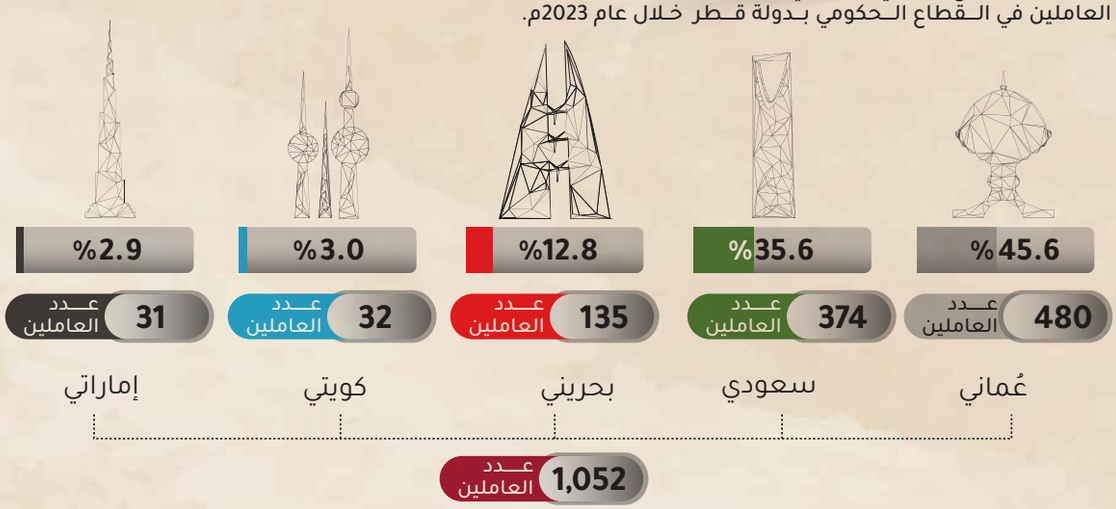

المحور الثاني:
العمل في القطاع الأهلي

1.2 ألف مواطن مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الأهلي بدولة قطر خلال عام 2023م، وبنسبة زيادة قدرها 131.2% مقارنة بعام 2007م.

شكل 31: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة قطر، 1995-2023م.

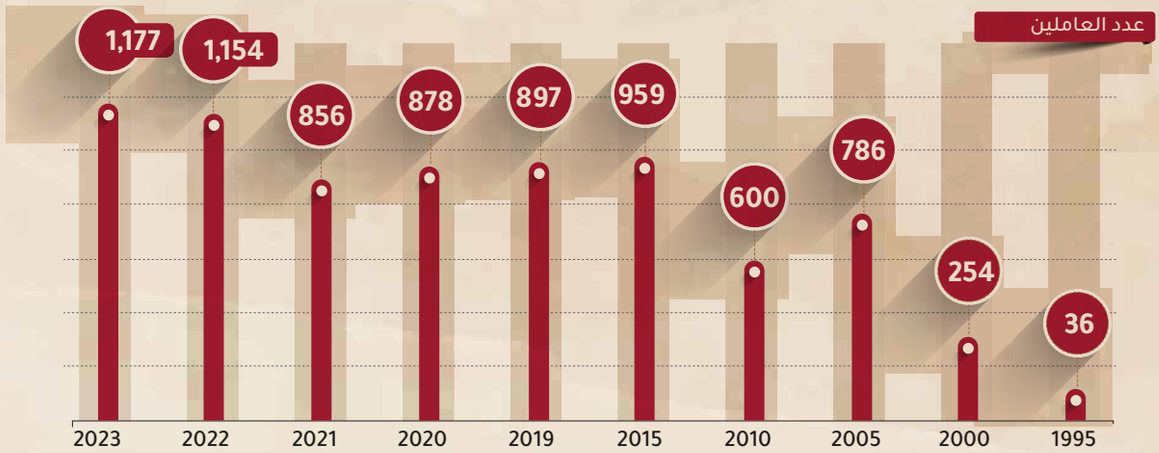

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة قطر في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 35.2% تلاهم البحرينيون بنسبة 28.6% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 36.2%.

شكل 32: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة قطر خلال عام 2023م.

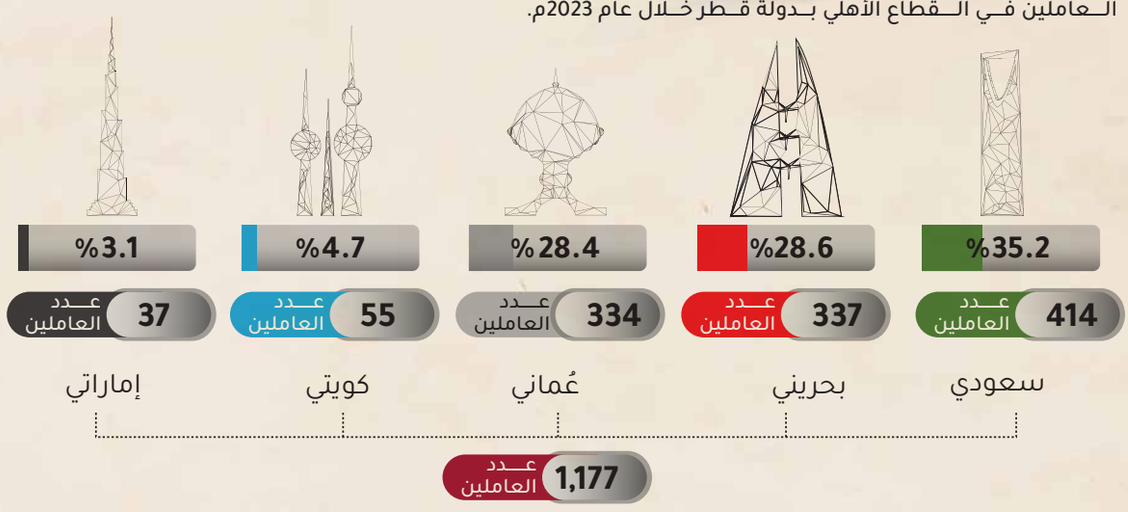

دولة الكويت

المحور الأول:
العمل في القطاع الحكومي

5.8 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الحكومي بدولة الكويت خلال عام 2023م، وبنسبة انخفاض قدرها 38.1% مقارنة بعام 2007م.

شكل 33: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة الكويت، 1995-2023م.

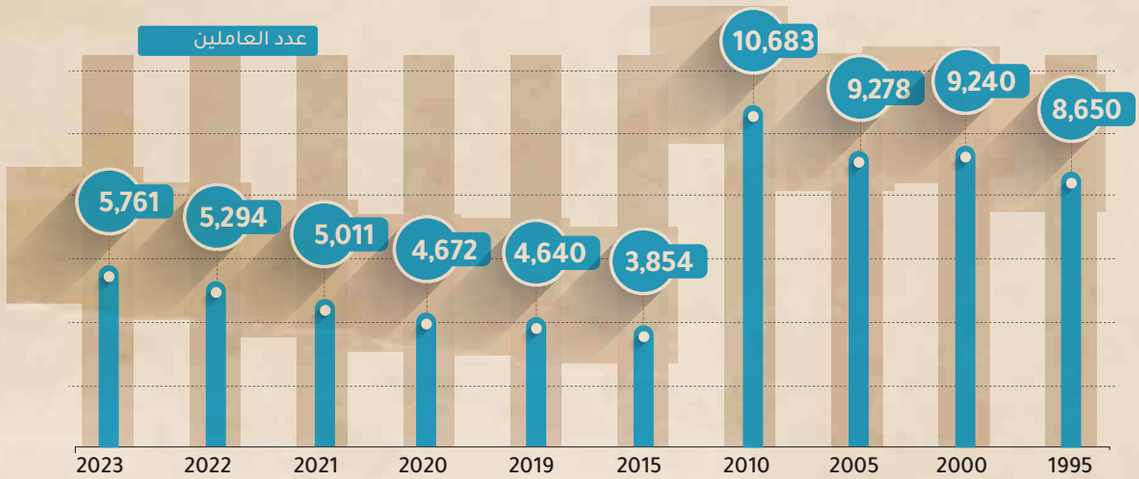

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة الكويت في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 93.5% تلاهم العمانيون بنسبة 3.2% وباقي مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 3.3%.

شكل 34: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الحكومي بدولة الكويت خلال عام 2023م.

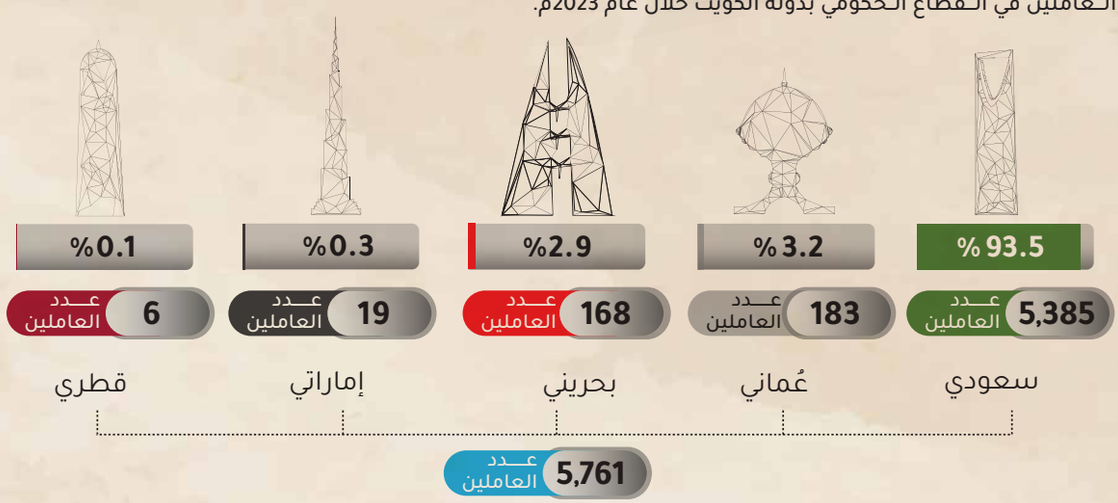

المحور الثاني:
العمل في القطاع الأهلي

1.5 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يعملون في القطاع الأهلي الكويت خلال عام 2023م، وبنسبة انخفاض قدرها 90.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 35: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة الكويت، 1995-2023م.

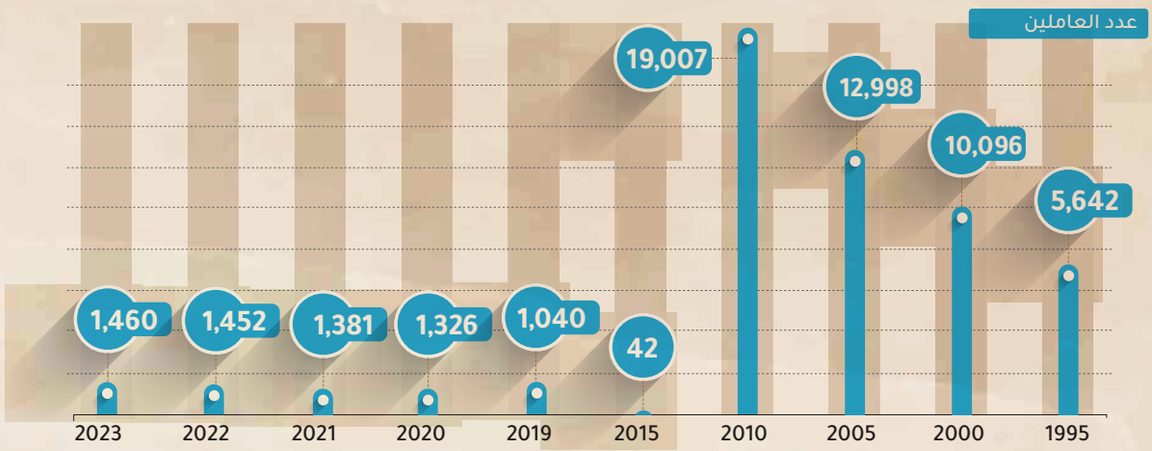

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة الكويت في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 75.3% تلاهم البحرينيون بنسبة 16.8% ثم العمانيون بنسبة 7.3% ثم الإماراتيون بنسبة 0.6%.

شكل 36: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى العاملين في القطاع الأهلي بدولة الكويت خلال عام 2023م.

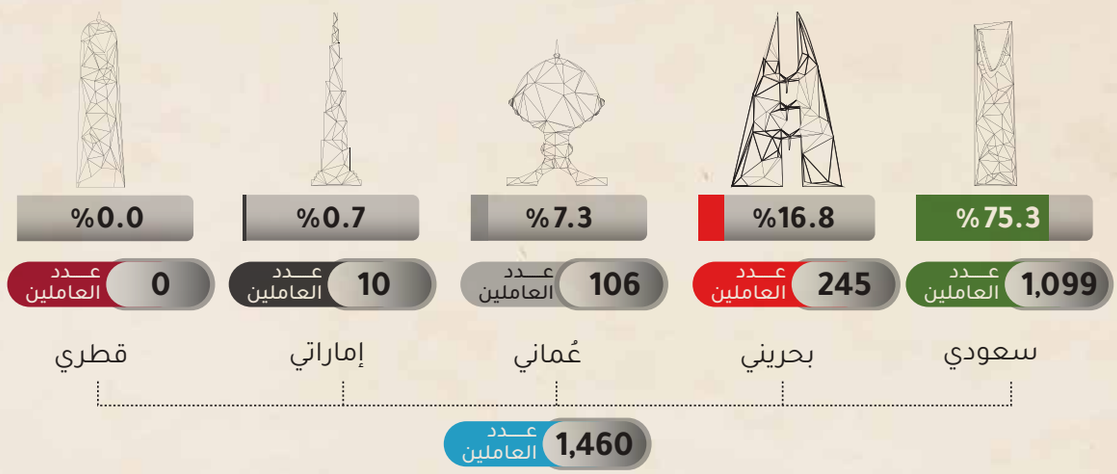

3.2

المسار الثالث:

التأمين الاجتماعي والتقاعد

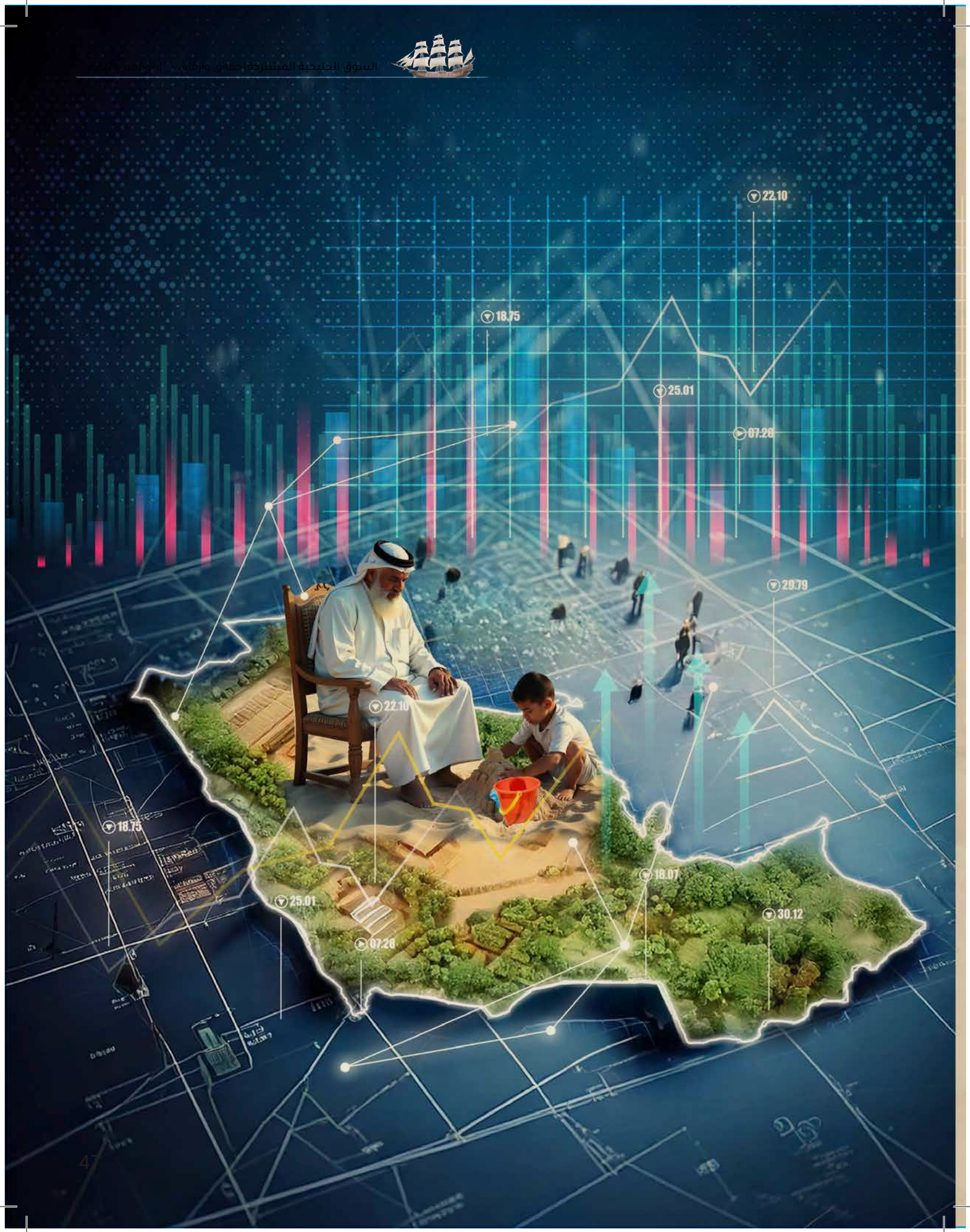
22.10
18.75
25.01
07.26
29.79
22.10
18.75
25.01
07.26
18.07
30.12

المسار الثالث:
التأمين الاجتماعي والتقاعد

يُعد التأمين الاجتماعي والتقاعد (الحماية التأمينية) أحد أهم حقوق المشتغلين التي تحرص دول مجلس التعاون على توفيرها لهم. ولتشجيع مواطني دول مجلس التعاون على التنقل والعمل في أي دولة من الدول الأعضاء، فقد وافق المجلس الأعلى في العشرين من نوفمبر عام 1999م في مدينة الرياض-المملكة العربية السعودية على مرئيات الهيئة الاستشارية التي تنص على "تحقيق الطمأنينة الاجتماعية لمواطني دول مجلس التعاون العاملين في غير دولهم، أو في أعمال حرة عن طريق نظام شامل ومناسب للتأمينات الاجتماعية في كل دولة يغطي هذه الفئة أسوة بمواطني دولة مقر العمل، أو إيجاد صندوق مشترك للتأمين الاجتماعي ليغطي العاملين من المواطنين فيما بين دول مجلس التعاون، ويطلب من وزراء المالية ووزراء العمل اختيار النظام المناسب وطريقة تمويله". وقرر المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين عام 2002م في مدينة الدوحة - دولة قطر "تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2005م". وفي عام 2004م أقر المجلس الأعلى بمد نظام الحماية التأمينية المطبق في دول مجلس التعاون لتشمل مواطنيها الذين يعملون في دول مجلس التعاون الأخرى. وهناك جهود ناجحة بذلتها الوزارات المعنية على مدى سنوات طويلة لتوفيق أوضاع نظمها التأمينية من خلال جدول زمني مرحلي. وقد تم الانتهاء من تطبيق نظام التأمين الاجتماعي/التقاعد على كافة المشتغلين من أبناء دول مجلس التعاون سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي بصورة كاملة في عام 2008م، وأصبح لدى دول مجلس التعاون شبكة ربط ذات كفاءة عالية ما بين صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية في الدول الأعضاء.

16.8 ألف مواطن من مواطني دول المجلس مسجلين في نظام التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى في العام 2023م، مقارنة بـ 4.1 ألف مواطن خليجي في العام 2007م، بزيادة قدرها 311.4% خلال تلك الفترة.

17.2 ألف مواطن من مواطني دول المجلس مسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى في العام 2023م، مقارنة بـ 3.8 ألف مواطن خليجي في العام 2007م، بزيادة قدرها 347.9% خلال تلك الفترة.

نظام التقاعد

16.8 ألف **مواطن** من مواطني دول مجلس التعاون مشمولين في نظام التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى — 2023م

4.1 ألف **مواطن** من مواطني دول مجلس التعاون مشمولين في نظام التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى — 2007م

%311.4

نظام التأمينات الاجتماعية

17.2 ألف **مواطن** من مواطني دول مجلس التعاون مشمولين في نظام التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى — 2023م

3.8 ألف **مواطن** من مواطني دول مجلس التعاون مشمولين في نظام التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى — 2007م

%347.9

دولة الإمارات العربية المتحدة

المحور الأول:
التقاعد

9.5 آلف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التقاعد بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2019م، بزيادة قدرها 513.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 37: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2019م.

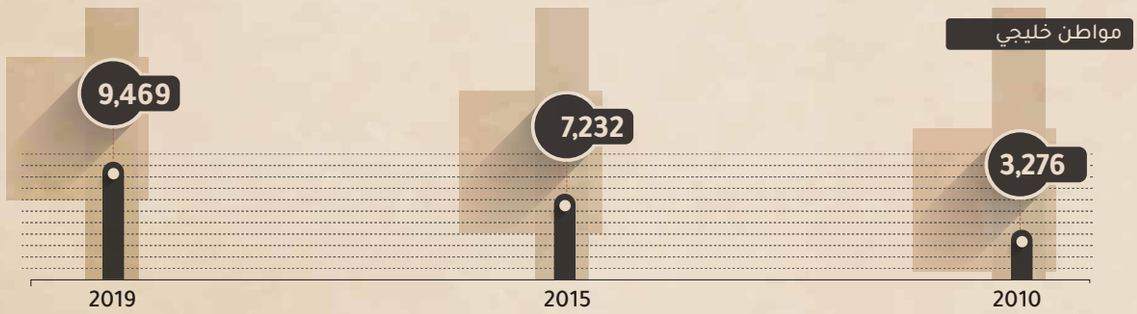

العُمانيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019م، حيث شكلوا ما نسبته 81.9%، تلاهم البحرينيون بنسبة 8.9% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 9.2%.

شكل 38:التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2019م.

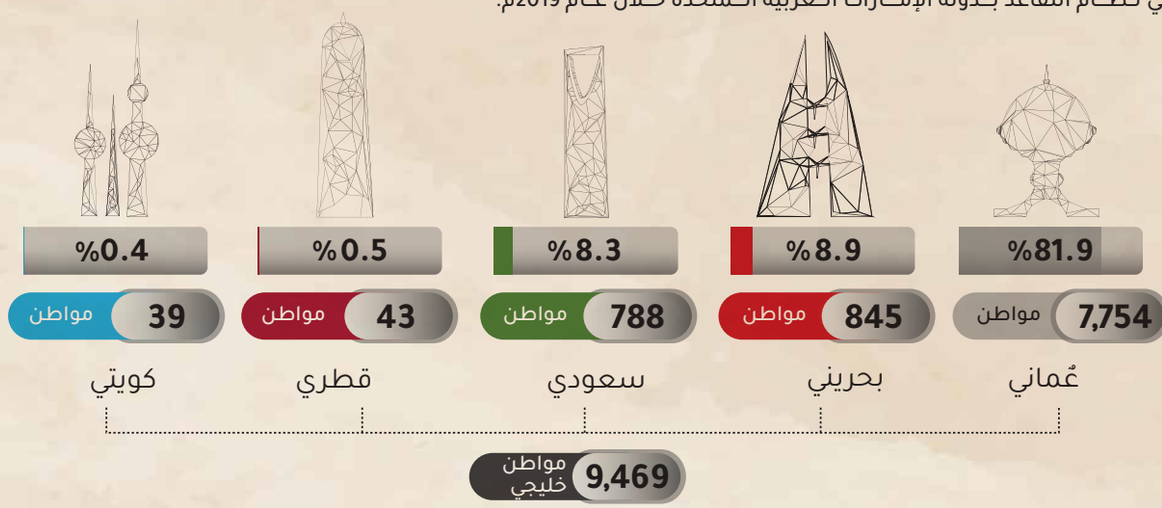

المحور الثاني:
التأمينات الاجتماعية

6.9 آلف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2021م، بزيادة قدرها 2561.5% مقارنة بعام 2007م.

شكل 39:عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التـأمينات الاجتماعية بـدولة الإمـارات الـعربـية الـمتحدة، 2010-2021م.

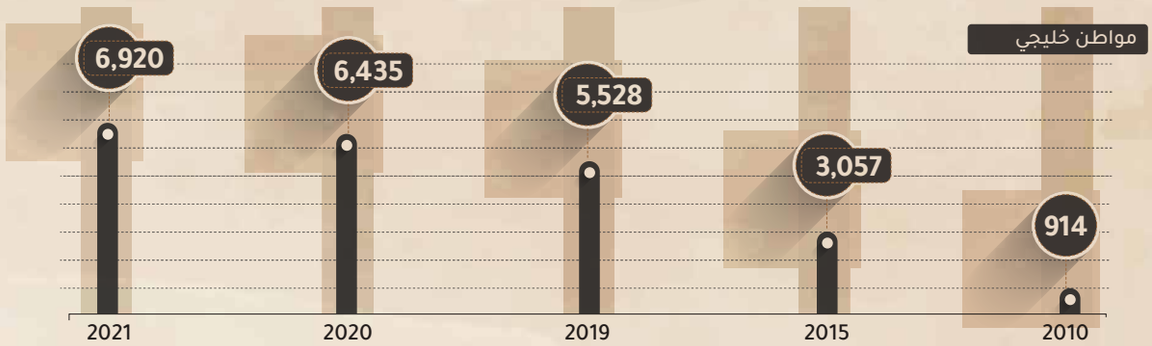

العُمانيون هـم الأغلبية من مواطني دول مـجلس الـتعاون الأخرى الـمسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2021م ، حيث شكلوا ما نسبته 62.4%، تلاهم السعوديون بنسبة 19% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 18.6%.

شكل 40: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظـام الـتأمينات الاجـتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة خـلال عام 2021م.

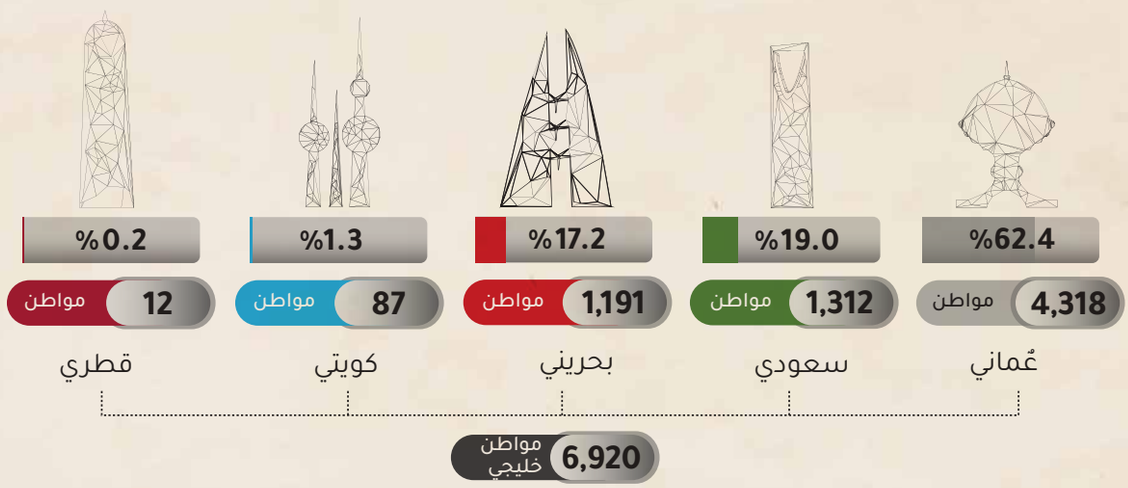

مملكة البحرين

المحور الأول:
التقاعد

422 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التقاعد بمملكة البحرين خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 234.9% مقارنة بعام 2007م.

شكل 41: عـدد مـواطني دول مـجلـس الـتعاون الأخـرى المسجلين في نظام التقاعد بمملكة البحرين، 1995-2023م.

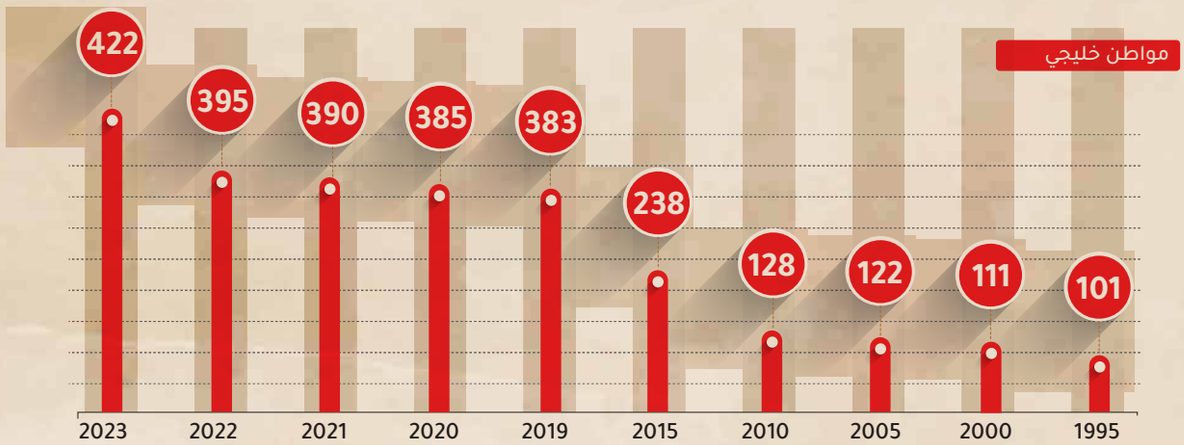

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بمملكة البحرين في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 66.1%، تلاهم العمانيون بنسبة 17.5% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 16.4%.

شكل 42: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بمملكة البحرين خلال عام 2023م.

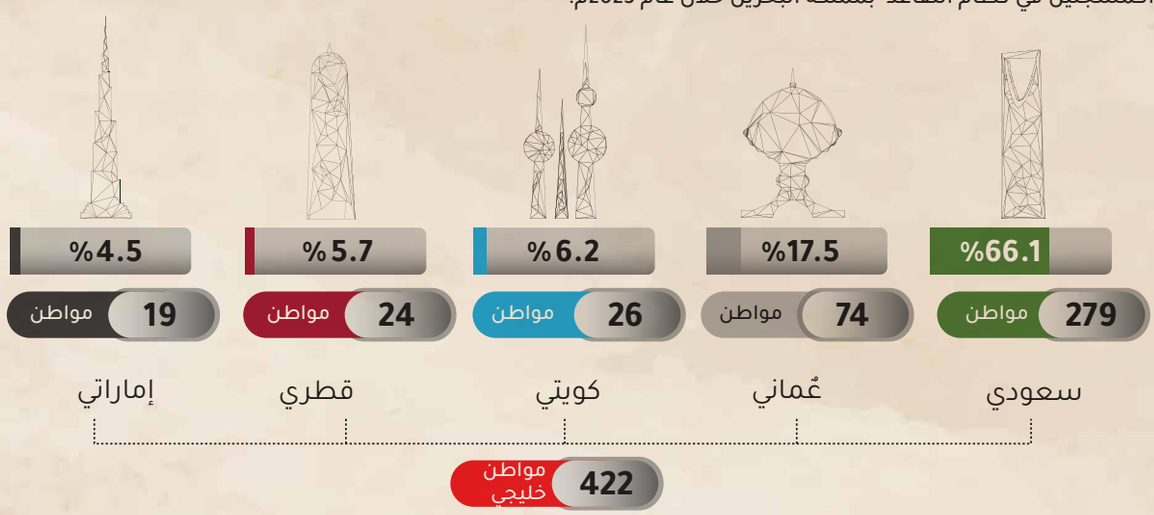

المحور الثاني:
التأمينات الاجتماعية

535 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بمملكة البحرين خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 4.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 43: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بمملكة البحرين، 1995-2023م.

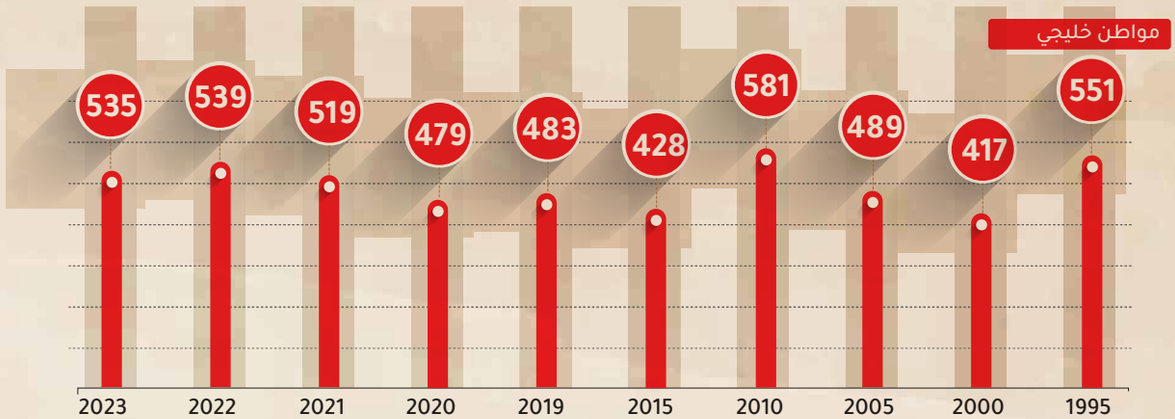

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بمملكة البحرين في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 71.8%، تلاهم العمانيون بنسبة 21.5% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 6.7%.

شكل 44: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بمملكة البحرين خلال عام 2023م.

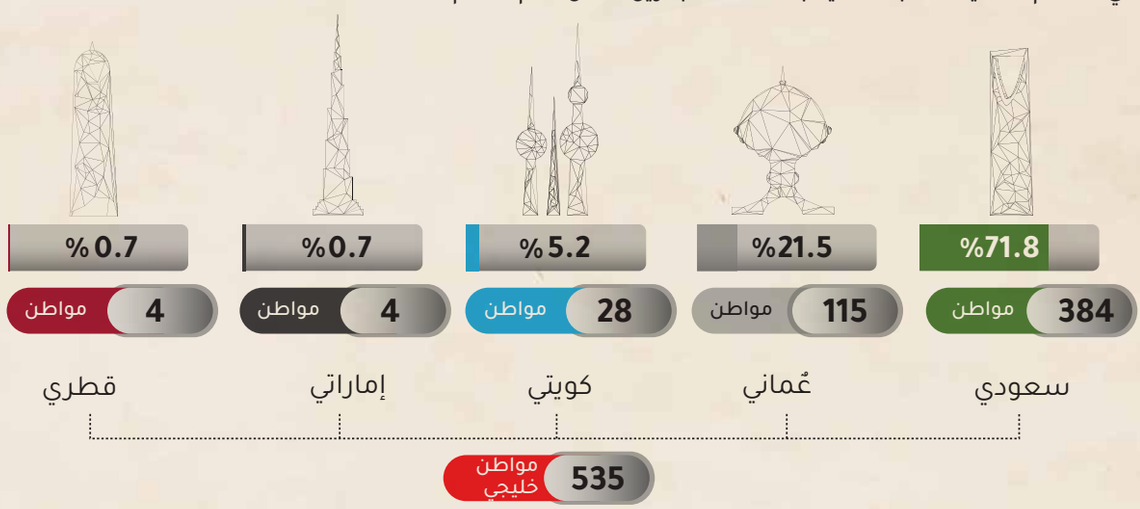

المملكة العربية السعودية

المحور الأول:
التقاعد

مواطنان فقط من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التقاعد بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 88.2% مقارنة بعام 2007م.

شكل 45: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نـظام الـتقاعد بـالمملكة الـعربية السعودية، 2010-2023م.

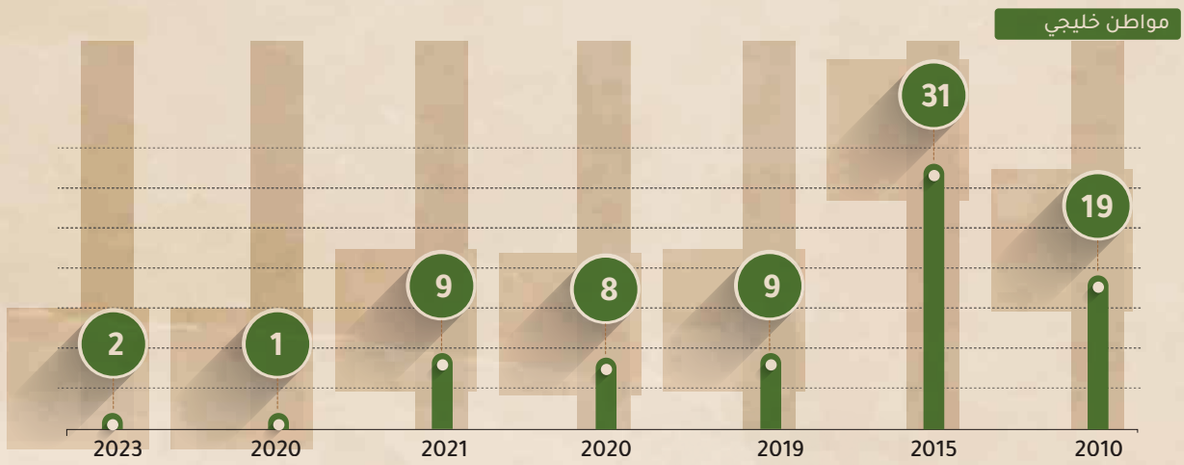

المحور الثاني:
التأمينات الاجتماعية

6.7 آلف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 540.6% مقارنة بعام 2007م.

شكل 46: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية االسعودية، 1995-2023م.

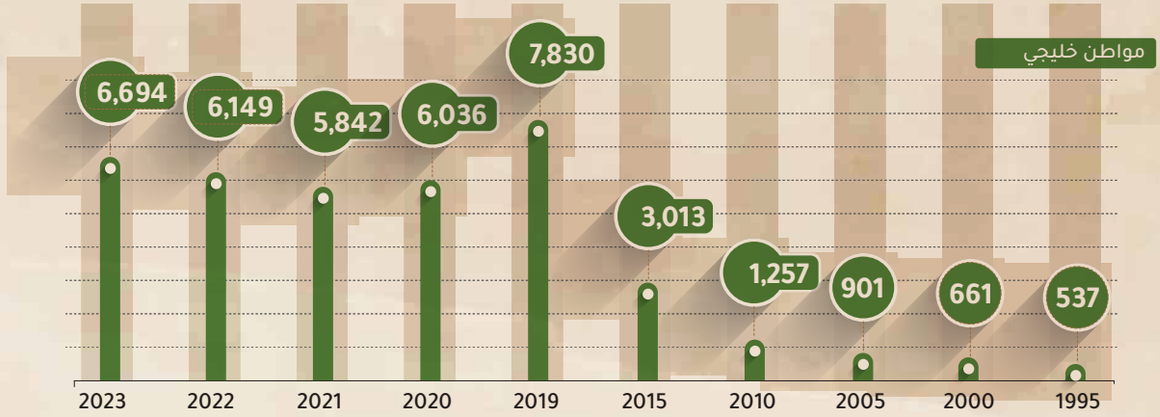

البحرينيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 50.7%، تلاهم الكويتيون بنسبة 33.4% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 15.9%.

شكل 47: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م.

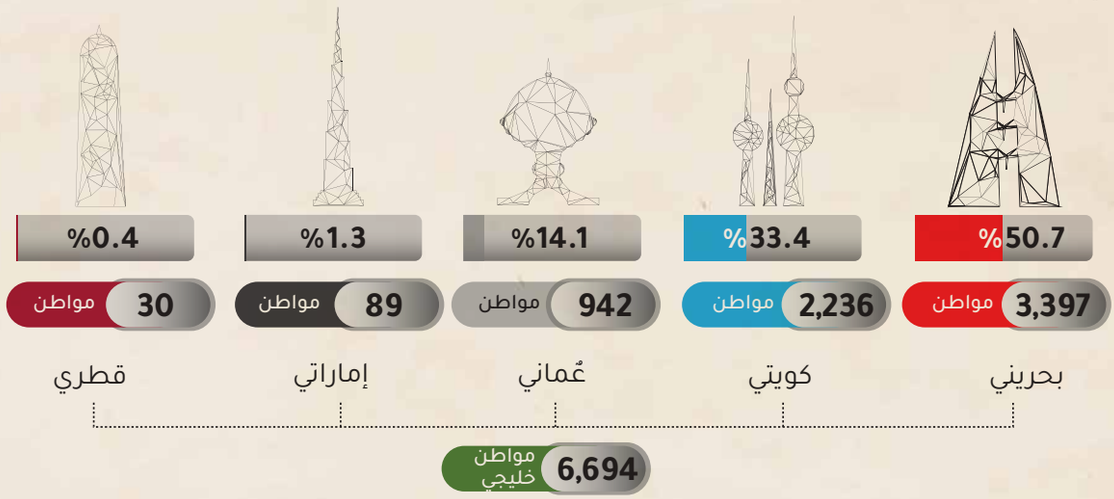

سلطنة عُمان

المحور الأول:
التقاعد

59 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التقاعد بسلطنة عُمان خلال عام 2023م ، بانخفاض قدره 28.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 48: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بسلطنة عُمان، 1995-2023م.

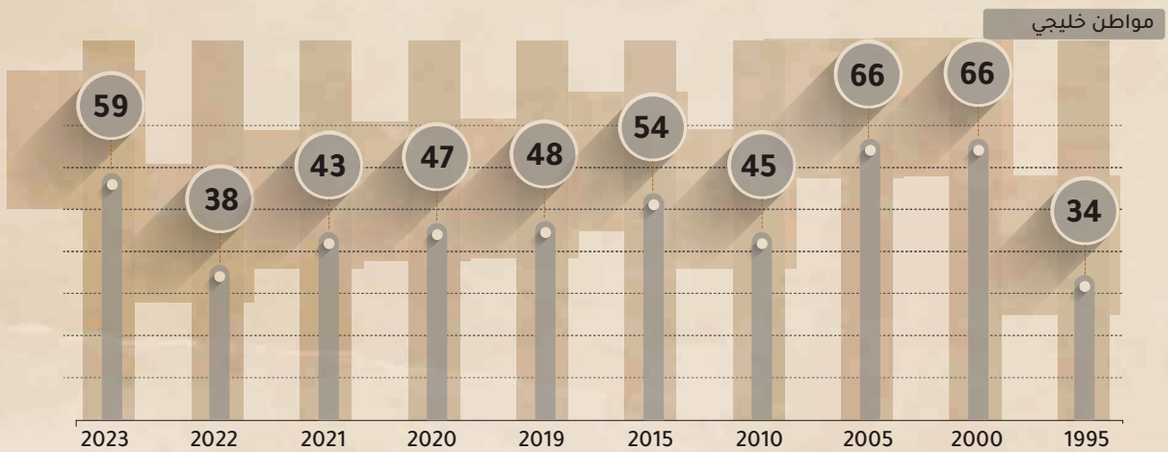

الإماراتيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بسلطنة عُمان في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 39%، تلاهم البحرينيون بنسبة 32.2% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 28.8%.

شكل 49: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بسلطنة عُمان خلال عام 2023م.

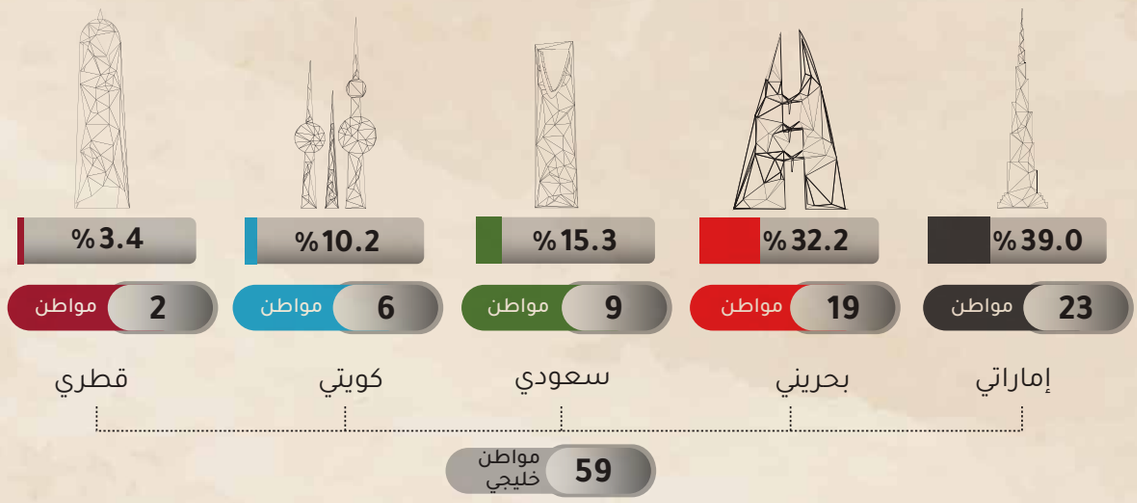

المحور الثاني:
التأمينات الاجتماعية

193 مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بسلطنة عُمان خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 24.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 50: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بسلطنة عُمان، 2010-2023م.

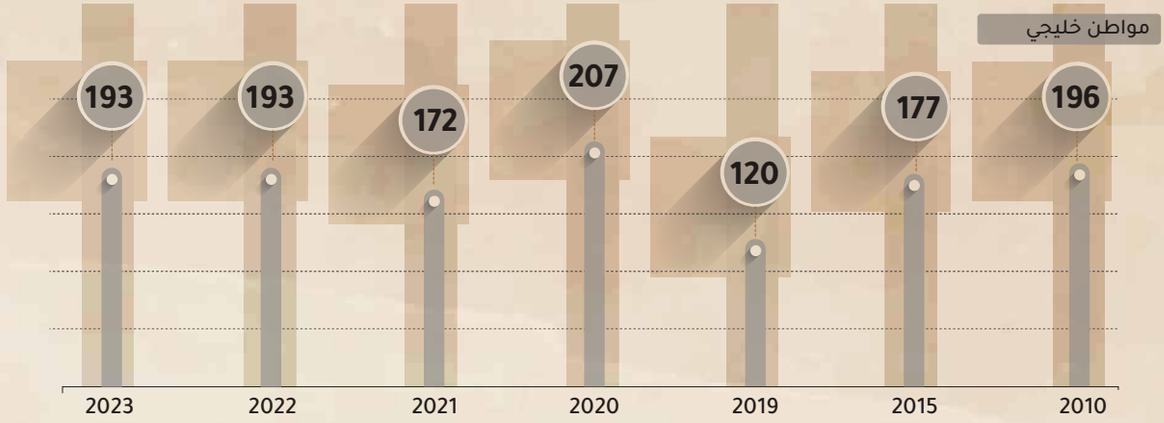

البحرينيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بسلطنة عُمان في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 53.4%، تلاهم السعوديون بنسبة 27.5% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 19.1%.

شكل 51: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بسلطنة عُمان خلال عام 2023م.

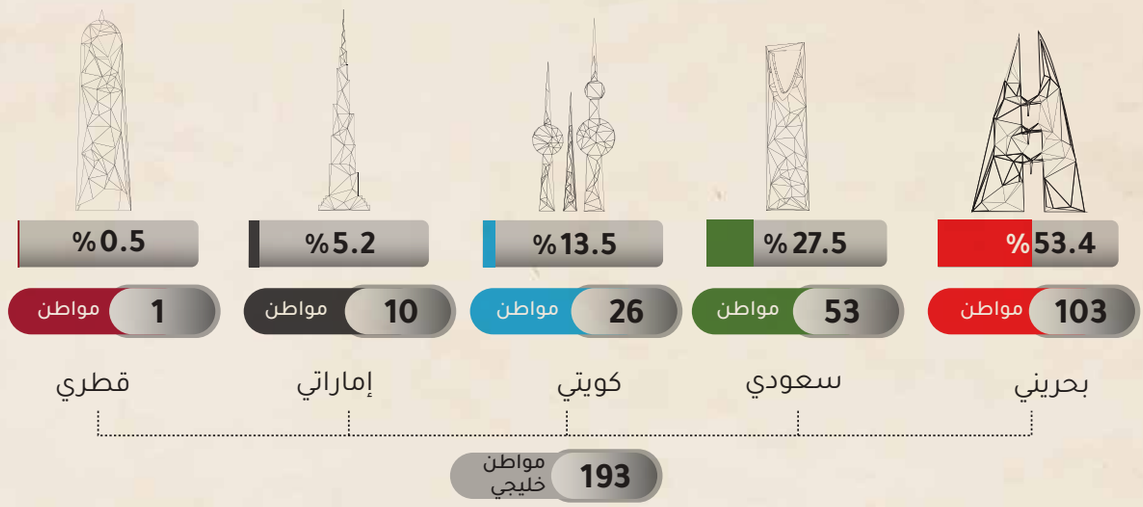

دولة قطر

المحور الأول:
التقاعد

1.1 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التقاعد بدولة قطر خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 18.9% مقارنة بعام 2007م.

شكل 52: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بدولة قطر، 2010-2023م.

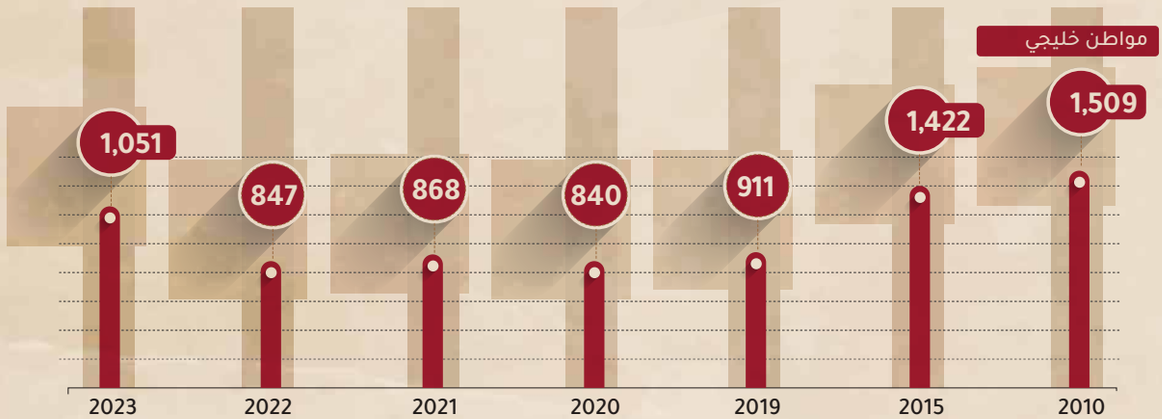

العُمانيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بدولة قطر في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 50.5%، تلاهم البحرينيون بنسبة 23.6% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 25.9%.

شكل 53: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بدولة قطر خلال عام 2023م.

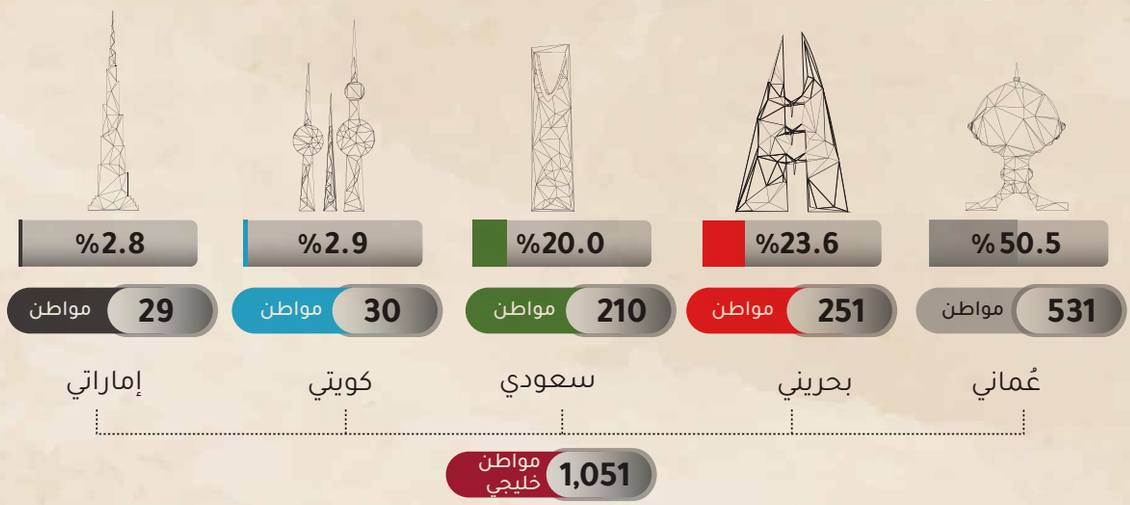

المحور الثاني:
التأمينات الاجتماعية

1.6 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة قطر خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 206.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 54: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة قطر 2010-2023م.

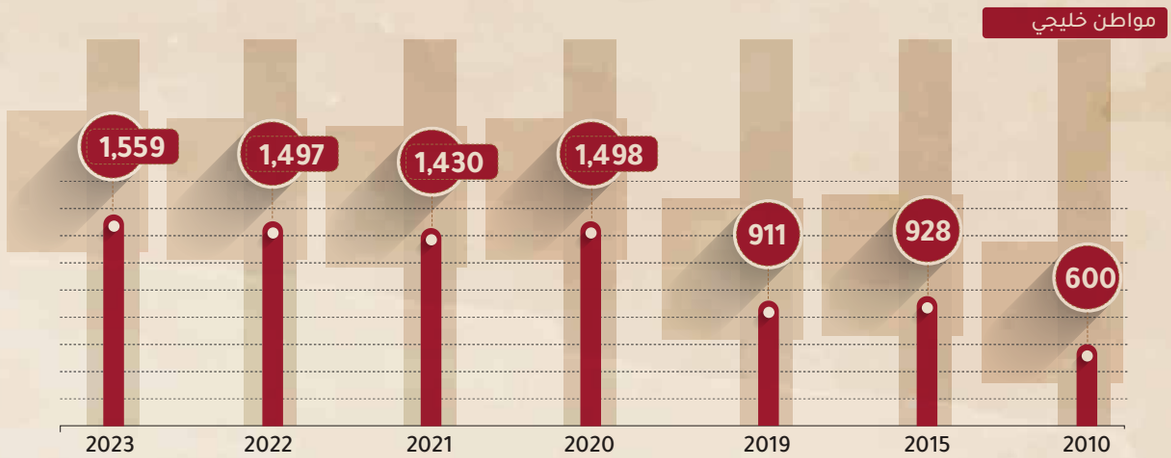

العُمانيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة قطر في عام 2023م ، حيث شكلوا ما نسبته 50.9%، تلاهم السعوديون بنسبة 33.2% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 15.9%.

شكل 55: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة قطر خلال عام 2023م.

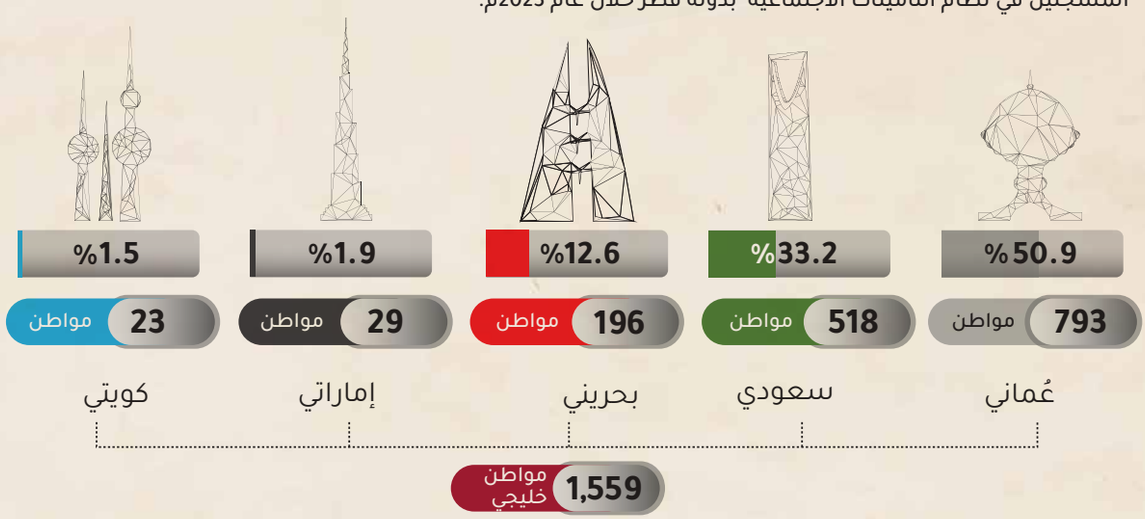

دولة الكويت

المحور الأول:
التقاعد

5.8 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التقاعد بدولة الكويت خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 450.8% مقارنة بعام 2007م.

شكل 56: عدد مـواطني دول مـجلس الـتعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بدولة الكويت، 1995-2023م.

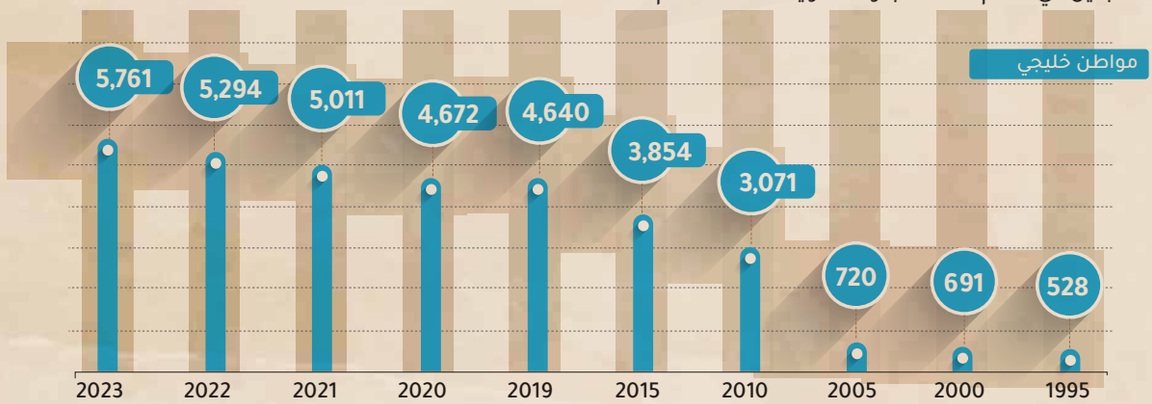

السعوديون هـم الأغـلبية من مـواطني دول مـجلس الـتعاون الأخرى المسجلين في نظام التقاعد بدولة الكويت في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 93.5%، تلاهم العمانيون بنسبة 3.2% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 3.3%.

شكل 57: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نـظام الـتقاعد بدولة الـكويت خلال عام 2023م.

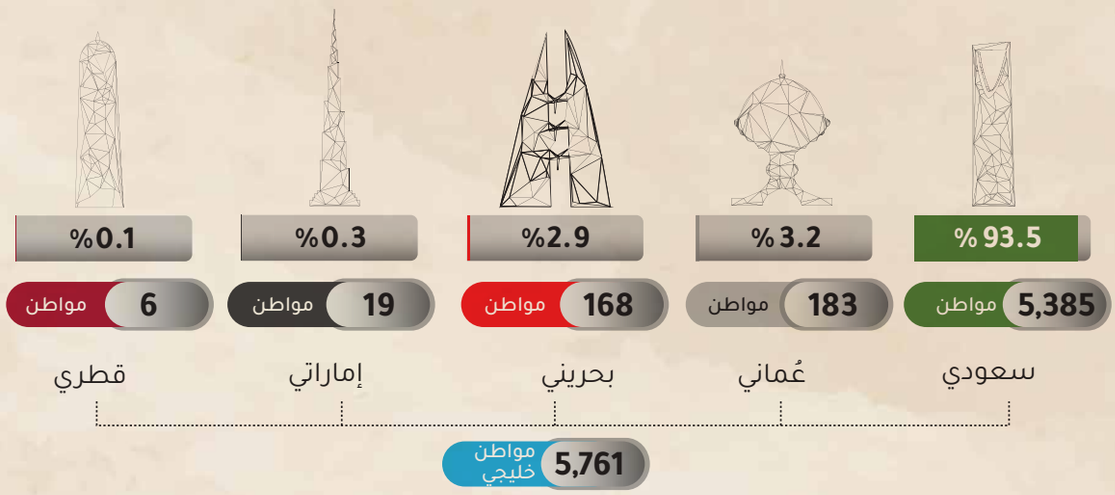

المحور الثاني:
التأمينات الاجتماعية

1.3 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى مسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت خلال عام 2018م، بزيادة قدرها 5.9% مقارنة بعام 2007م.

شكل 58: عدد مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت، 2010-2018م.

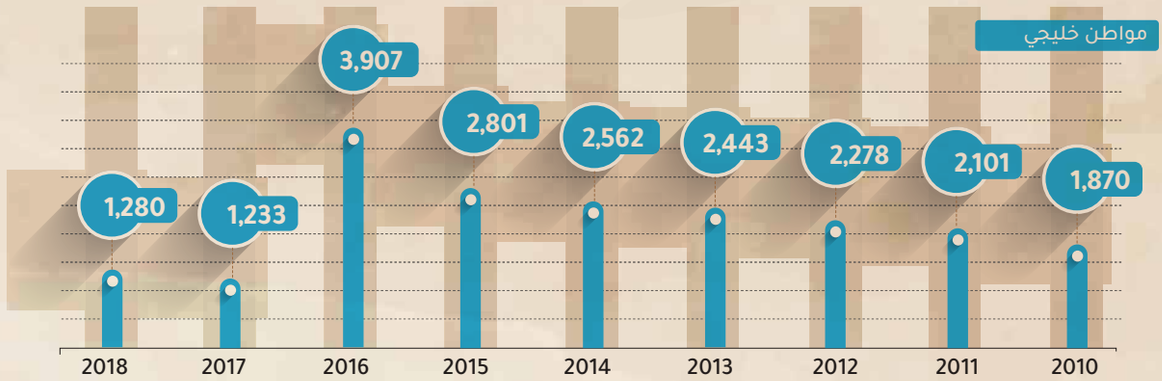

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت في عام 2018م، حيث شكلوا ما نسبته 76.3%، تلاهم البحرينيون بنسبة 13.8% وباقي الدول الاعضاء بنسبة 9.9%.

شكل 59: التوزيع النسبي لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت خلال عام 2018م.

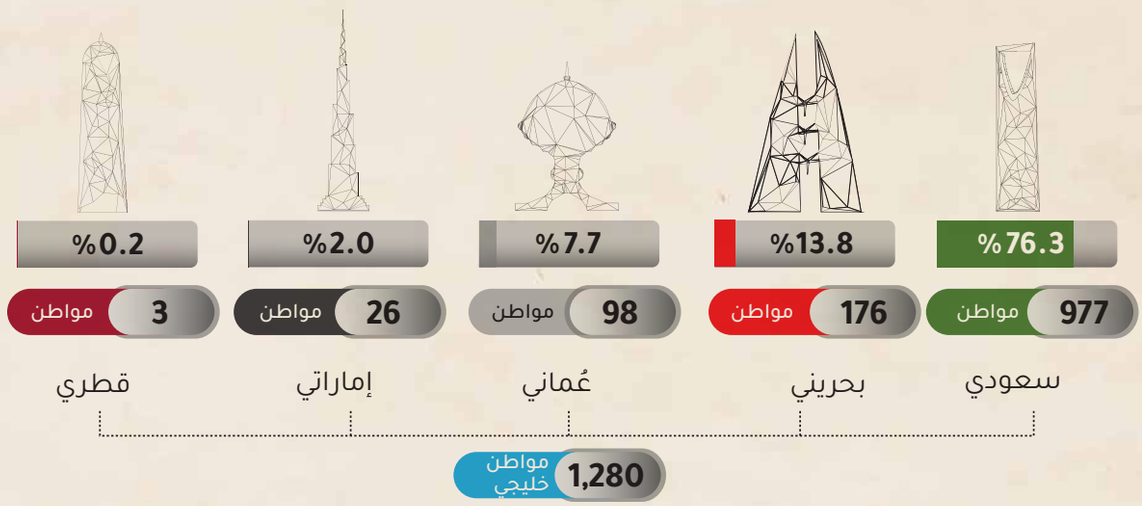

4.2

المسار الرابع:

ممارسة الحرف والمهن

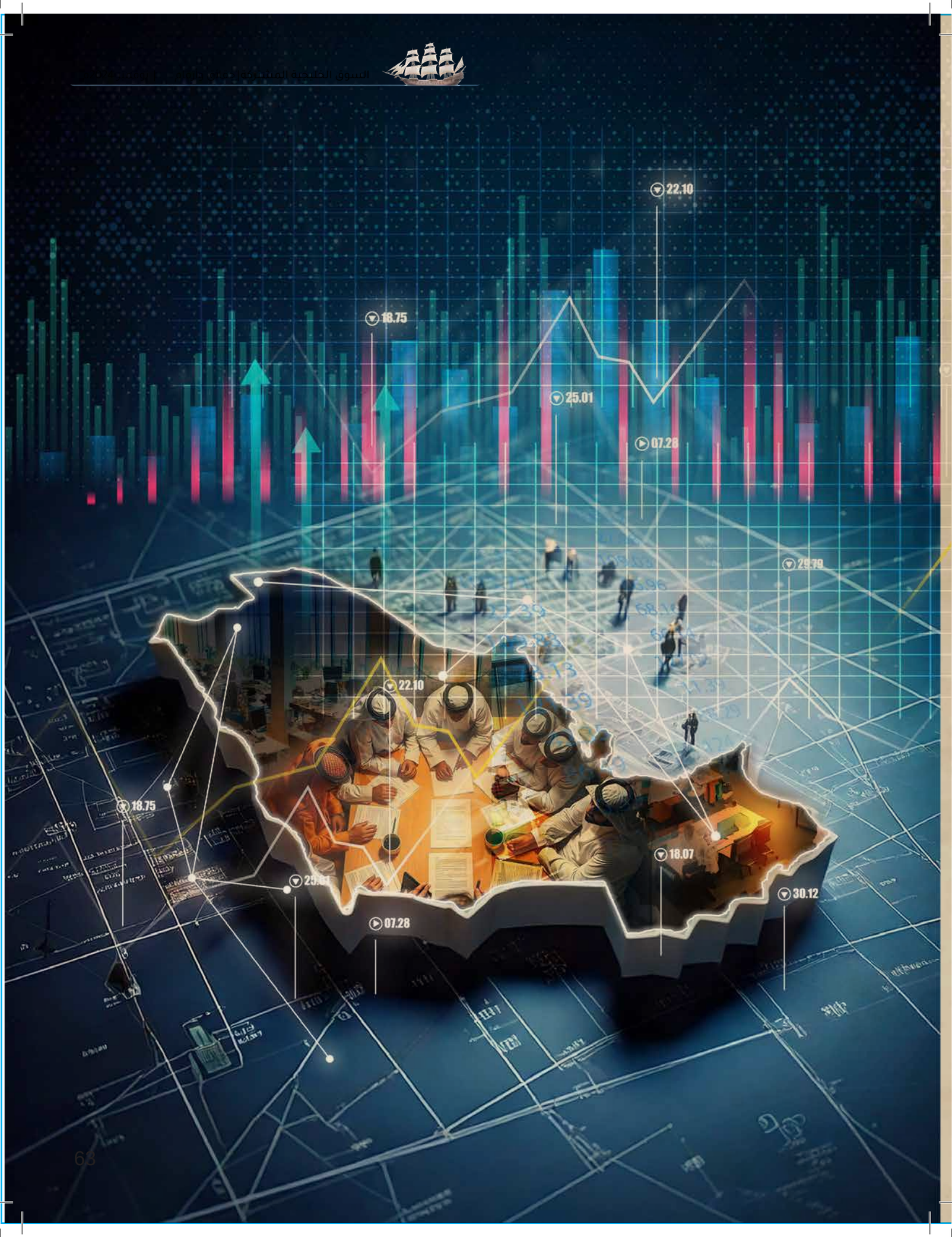
22.10
18.75
25.01
07.28
29.79
22.10
18.75
18.07
25.01
30.12
07.28

المسار الرابع:
ممارسة المهن والحرف

صدر قرار المجلس الأعلى في الدورة الرابعة من عام 1983م للحرفيين من مواطني دول مجلس التعاون بجميع أصنافهم الحق في ممارسة حرفهم في أية دولة عضو أسوة بمن يماثلونهم من مواطني الدولة دون تفريق أو تمييز إذا كان من يمارس آيا من هذه الحرف مؤهلا لممارستها وكان مقيماً إقامة دائمة في الدولة التي يمارس فيها هذه الحرفة، وأن يقوم بنفسه بممارستها بعد إكمال إجراءات الترخيص والتسجيل اللازمين إن وجدتا.
وللمهنيين من مواطني دول مجلس التعاون عند ممارستهم لمهنهم في أية دولة عضو بموجب الفقرة (3) من المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الحق في الحصول على كافة الخدمات التي تمكنهم من ممارسة مهنهم والتي يتمتع بها عادة من يماثلونهم من مواطني الدولة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر في الحصول على خدمات المنافع العامة (كهرباء - ماء - تلفون - تلكس. الخ) والحصول على تأشيرات دخول لمساعديهم وعمالهم والاشتراك في تأسيس المكاتب المهنية المشتركة في مجال تخصصهم والمساهمة فيها. وأقر المجلس الأعلى في عام 1987م في دورته الثامنة ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للمهن الحرة بالدول الأعضاء، وتم تعديل تلك الضوابط وإلغاء جميع القيود على القرار في عـام2007م، حيث قـرر المجلس الأعلى وقـف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للأنشطة الاقتصادية وللمهن الحرة بالدول الأعضاء التي سبق إقرارها في عام 1987م للمجلس الأعلى.
وفي الوقت الراهن لا تتوفر بيانات تفصيلية حديثة على مستوى مجلس التعاون.

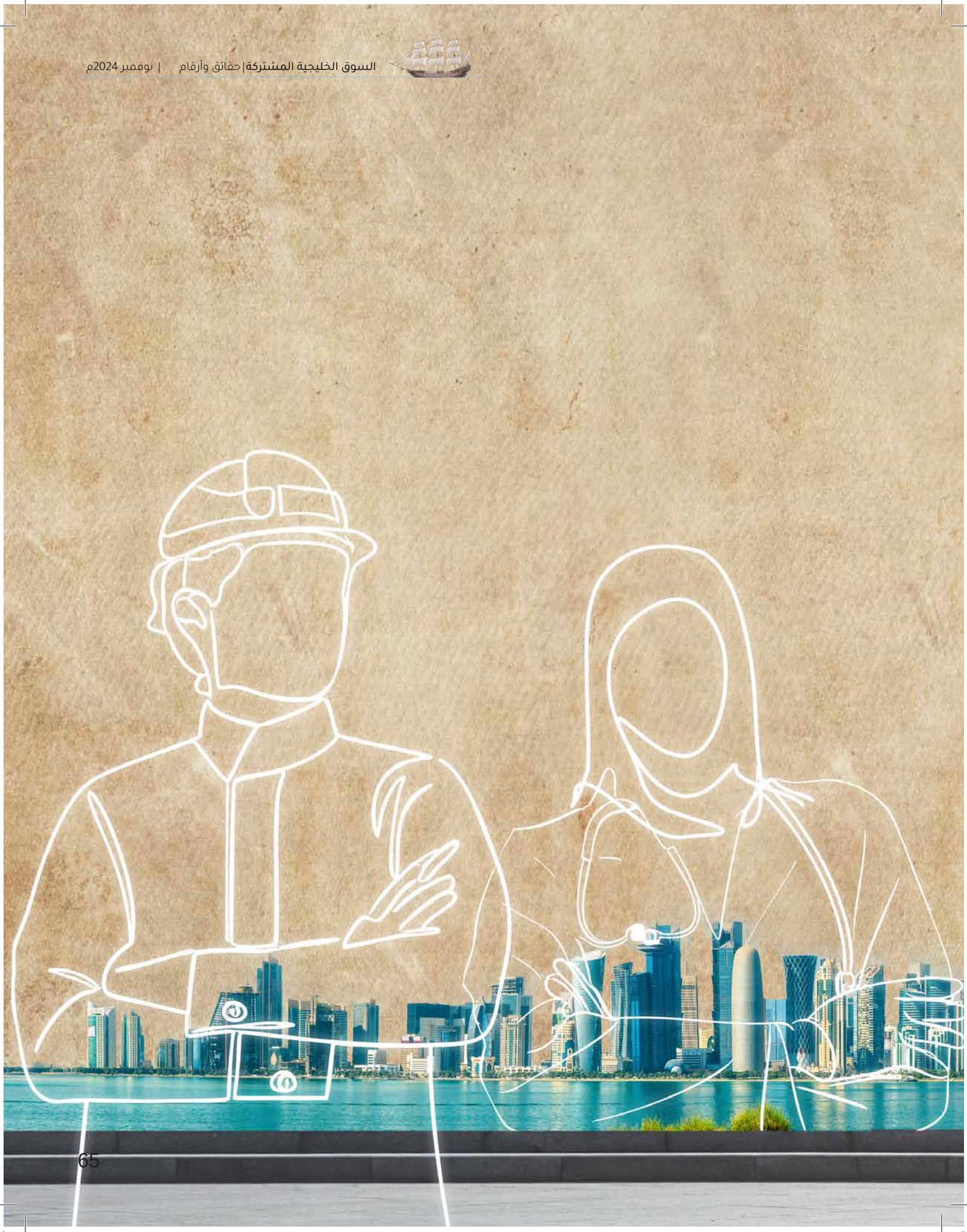

5.2

المسار الخامس:

مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

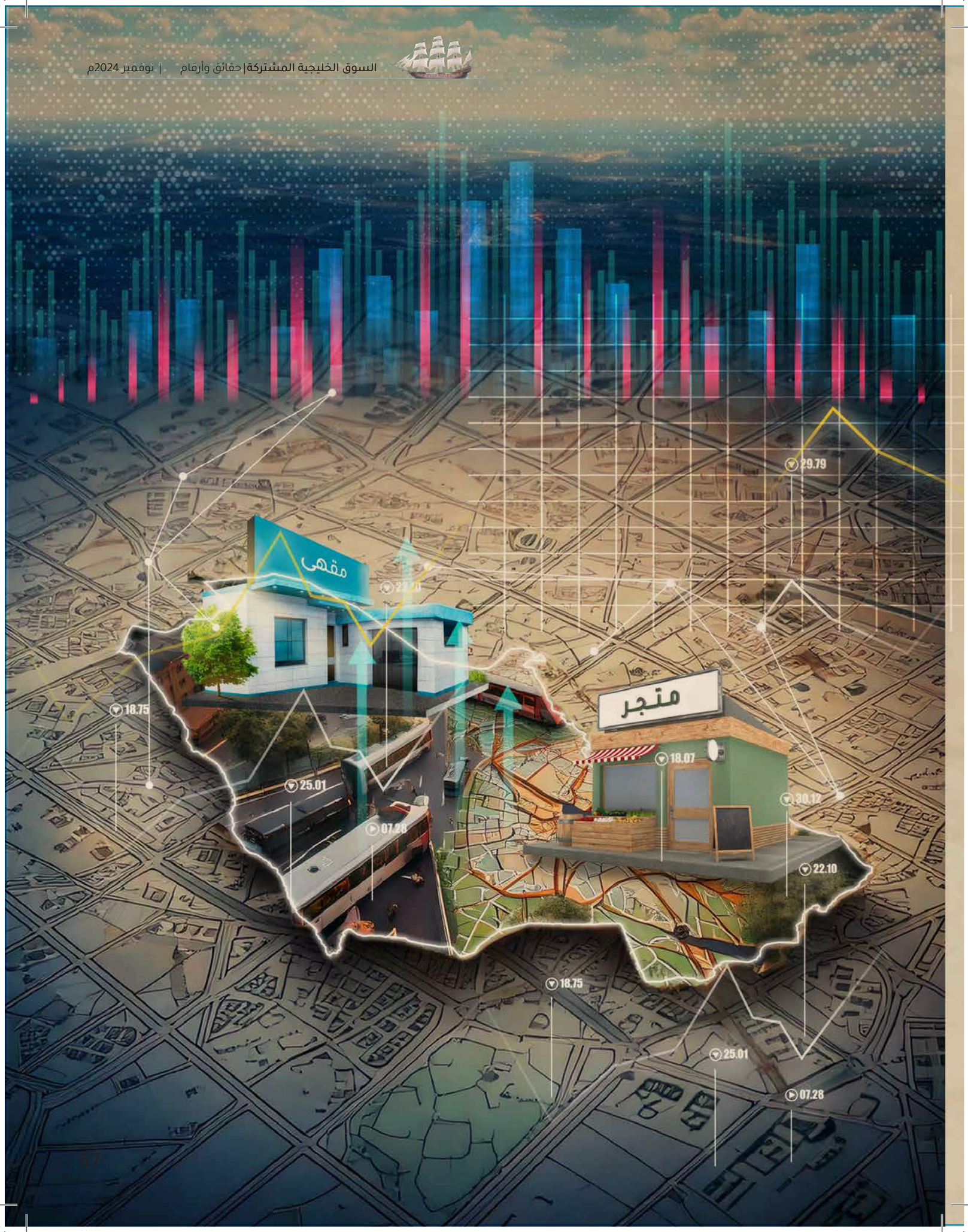
مقهى
متجر
29.79
18.75
25.01
07.28
18.07
30.12
22.10
18.75
25.01
07.28

المسار الخامس:

مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

تهدف السوق الخليجية المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وزيادة استفادة مواطني دول مجلس التعاون من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. وقد أصدر المجلس الأعلى مجموعة من القرارات التي تؤكد جميعها على مبدأ المساواة والمعاملة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى معاملة مواطني الدولة (مقر العمل). ووضحت وثيقة السوق الخليجية المشتركة 2008م قررات المجلس الأعلى المتعلقة بمسار مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية حسب المحاور التالية:-

1. ممارسة الأنشطة؛
2. ضوابط ممارسة الأنشطة؛
3. حق المؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية بالتصدير للدول الأعضاء دون وكيل محلي؛
4. المعاملة الوطنية للمستثمرين؛
5. ممارسة النشاط التجاري (تجارة التجزئة وتجارة الجملة).

وقد أقر المجلس الأعلى مبدأ السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن باستثناء قائمة الأنشطة المستثناة (نشاط الحج والعمرة، مكاتب استقدام العمالة الأجنبية، الوكالات التجارية، إنشاء الصحف والمجلات ودور الصحافة والنشر)، كما أقر المجلس الأعلى بتطبيق حق المؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية في أي دولة عضو تصدير منتجاتها إلى بقية دول مجلس التعاون دون إلزامها بتعيين وكيل محلي. اضافة السماح والمساواة للمستثمرين من مواطني دول مجلس التعاون بالحصول على القروض من البنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء الأخرى.

[وثيقة السوق الخليجية المشتركة 2008م]

عدد التراخيص

81.2 ألف
ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء الأخرى (تراكمي).
2023م

%455.6

14.6 ألف
ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء الأخرى (تراكمي).
2007م

التجارة البينية

131.6 مليار دولار أمريكي
حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون (مقاسة بقيمة الصادرات البينية).
2023م

%67

78.8 مليار دولار أمريكي
حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون (مقاسة بقيمة الصادرات البينية).
2012م

البنوك التجارية الخليجية

18 بنك
تجاري خليجي مصرح له العمل بالدول الأعضاء الأخرى.
2007م

%61.1

29 بنك
تجاري خليجي مصرح له العمل بالدول الأعضاء الأخرى.
2023م

دولة الإمارات العربية المتحدة

30.6 ألف ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة حتى نهاية عام 2020م، بزيادة قدرها 296.1% مقارنة بعام 2007م.

شكل 60: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة (تراكمي)، 1995-2020م.

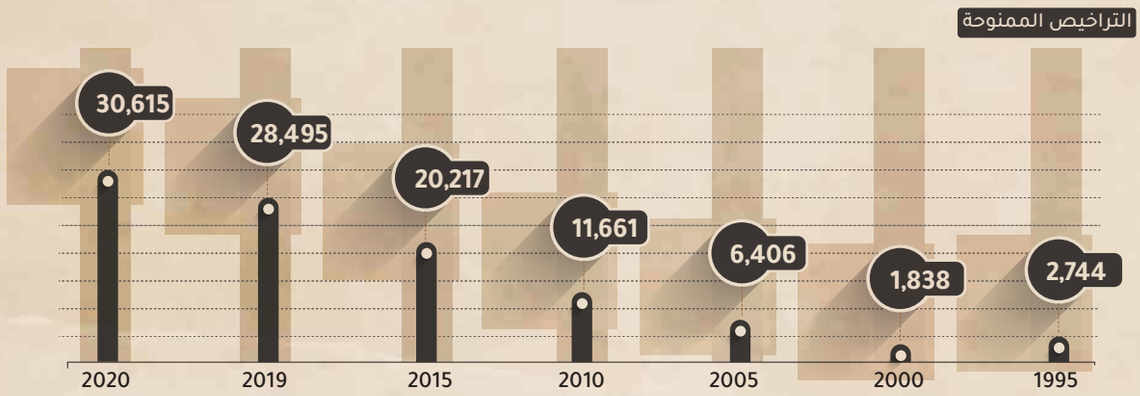

السعوديون هم الأكثر حصولا على التراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2020م، حيث حصلوا على ما نسبته 43.2% من الاجمالي، تلاهم العمانيون بنسبة 19.7% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 37.1% .

شكل 61: التوزيع النسبي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2020م.

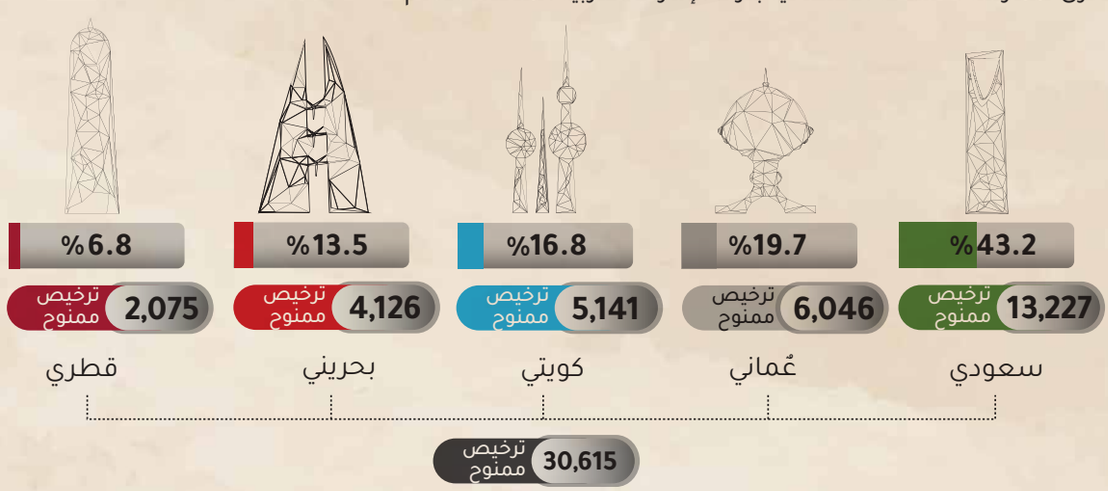

7 بنوك تجارية خليجية عاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة خـلال عام 2023م، مـقارنة بـ 5 بـنوك خـلـيـجـيـة فـي عام 2007م.

شكل 62: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة، 1995-2023م.

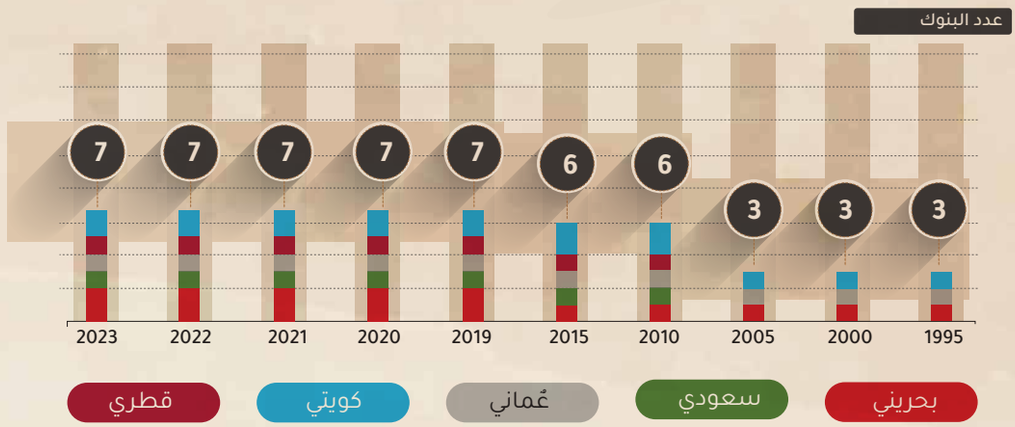

66.5 مليار دولار أمريكي قيمة اجمالي الصادرات البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 134.3% عن قيمتها في عام 2012م.

شكل 63: اجمالي الصادرات البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012-2023م.

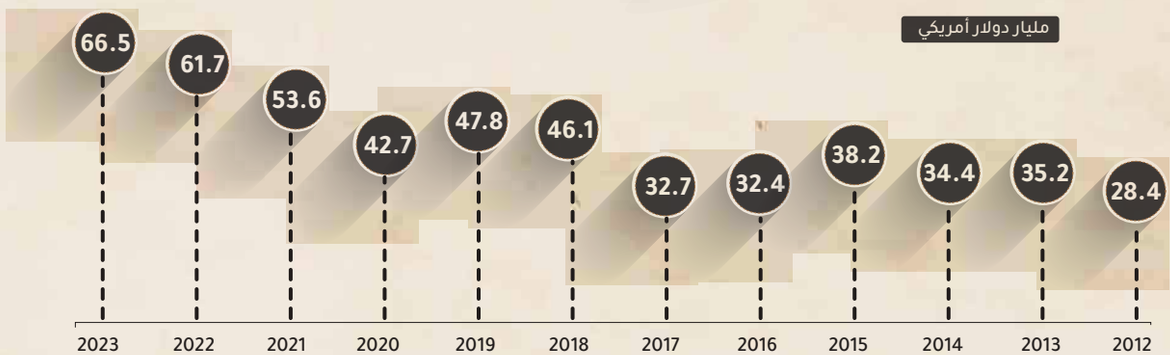

مملكة البحرين

27.3 ألف ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بمملكة البحرين حتى نهاية عام 2023م، بـزيادة قـدرها 524% مقارنة بـعام 2007م.

شكل 64: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنـشطة الاقـتصادية بـمملكة البحرين (تراكمي)، 1995-2023م.

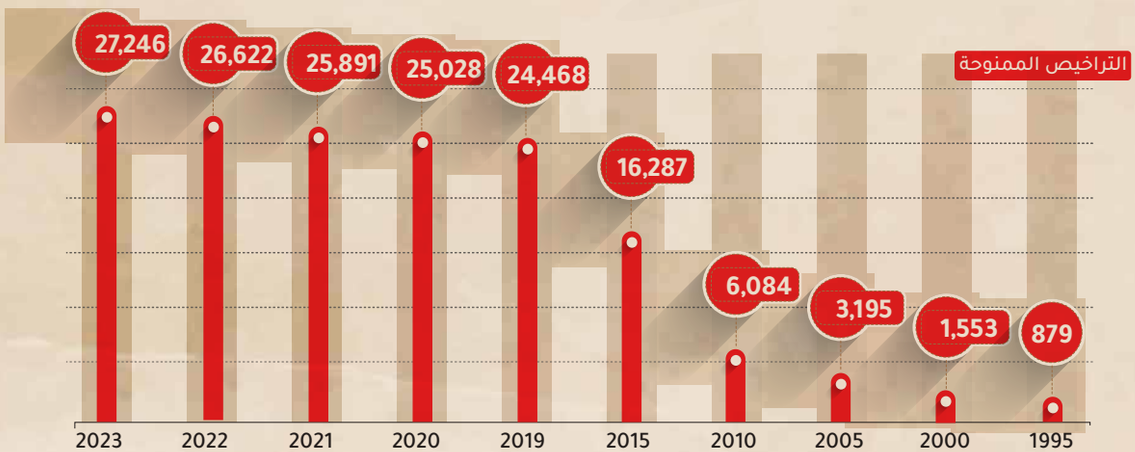

السعوديون هم الأكثر حصولا على التراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية بمملكة البحرين لغاية عـام 2023م، حيث حصلوا على ما نسبته 75.9% من الاجمالي، تلاهم الكويتيون بـنسبة 8.4% وبـاقي الـدول الأعـضاء بنسبة 15.7%.

شكل 65: التوزيع النسبي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخـرى لـممارسة الأنـشطة الاقـتصادية بمملكة البحرين لغاية عام 2023م.

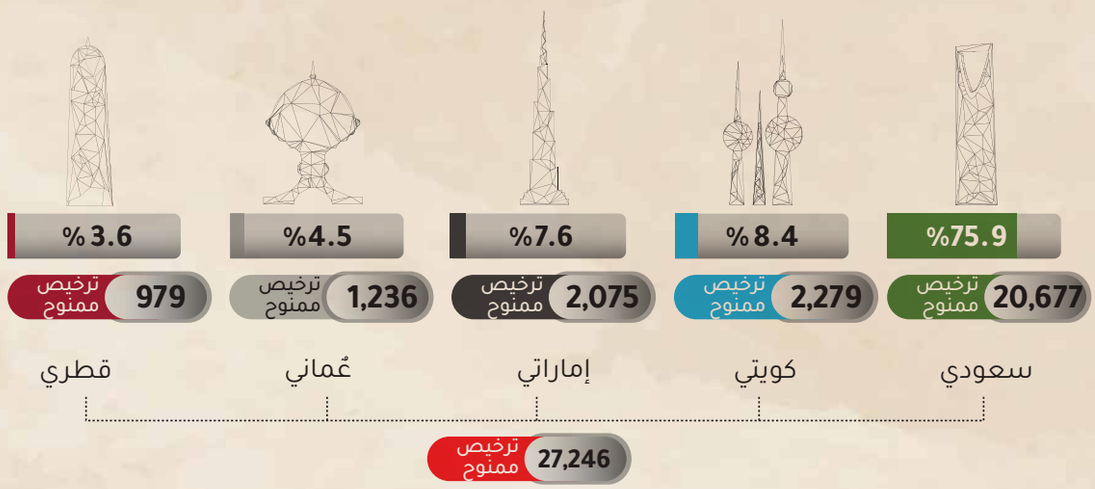

4 بنوك تجارية خليجية عاملة بمملكة البحرين خلال عام 2023م، مـقــارنة بـ 3 بنــوك خليجية في عام 2007م.

شكل 66: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة بمملكة البحرين، 2005-2023م.

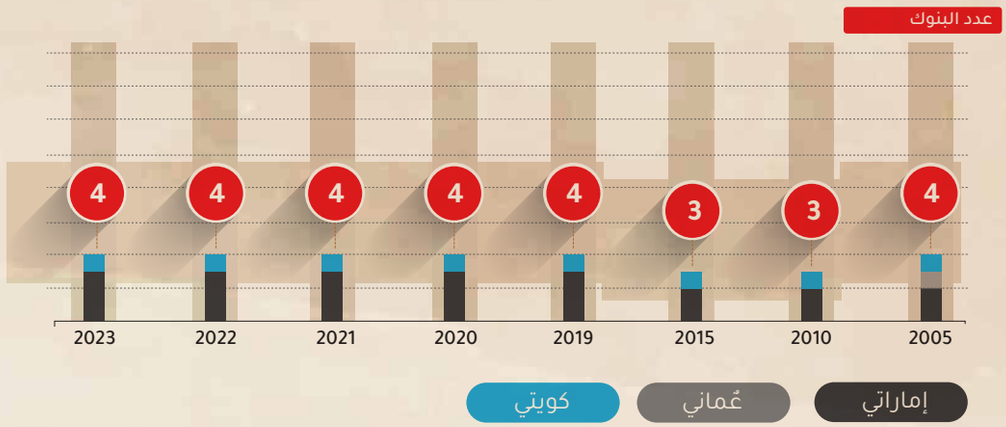

9.9 مليار دولار أمريكي قيمة اجمالي الصادرات البينية لمملكة البحرين خــلال عام 2023م، بــزيادة قدرها 32.1% عــن قيمتها فـي عام 2012م.

شكل 67: اجمالي الصادرات البينية لمملكة البحرين، 2012-2023م.

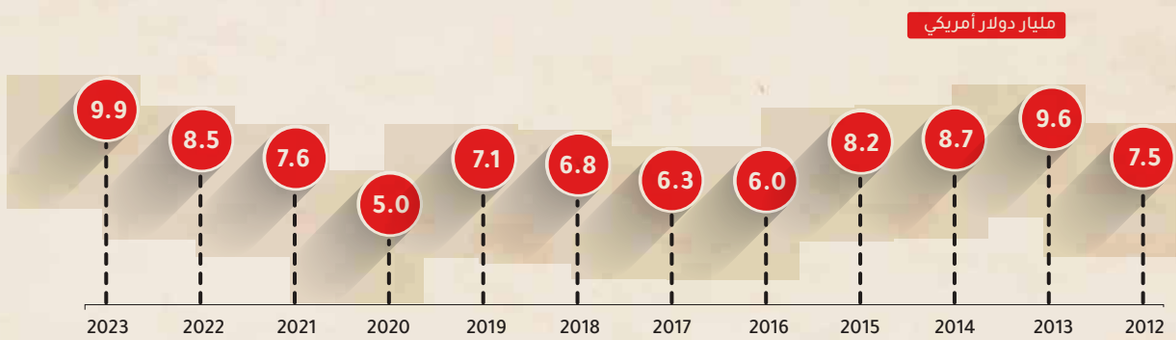

المملكة العربية السعودية

7.2 ألف ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية حتى نهاية عام 2022م، بزيادة قدرها 2305.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 68: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية (تراكمي)، 1995-2022م.

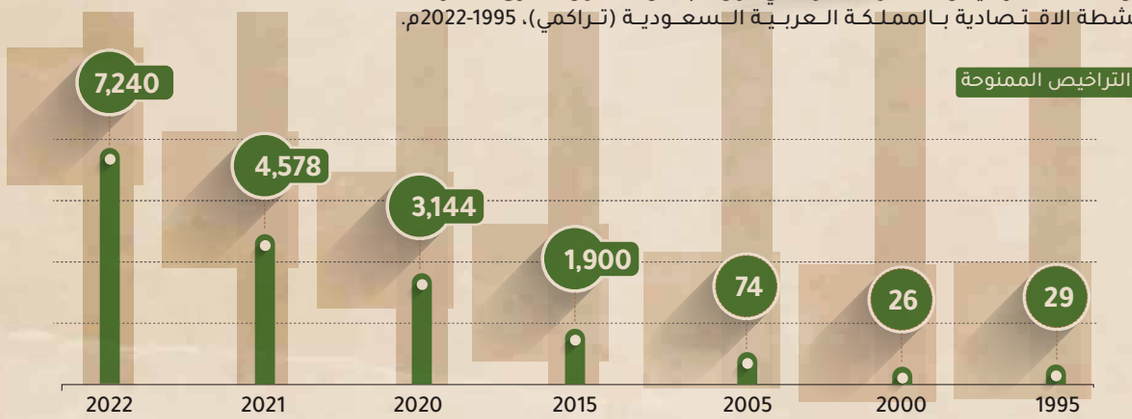

الإماراتيون هم الأكثر حصولا على التراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية لغاية عام 2022م، حيث حصلوا على ما نسبته 42.3% من الاجمالي، تلاهم البحرينيون بنسبة 30.2% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 27.5%.

شكل 69: التوزيع النسبي لعدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية لغاية عام 2022م.

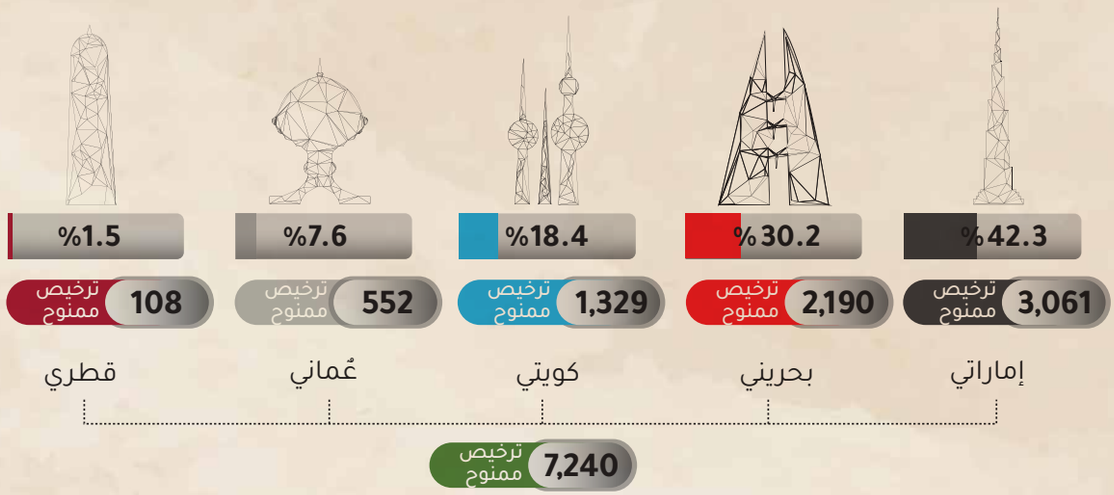

7 بنوك تجارية خليجية عاملة بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م، مقارنة بـ 4 بنوك خليجية في عام 2007م.

شكل 70: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة بالمملكة العربية السعودية، 1995-2023م.

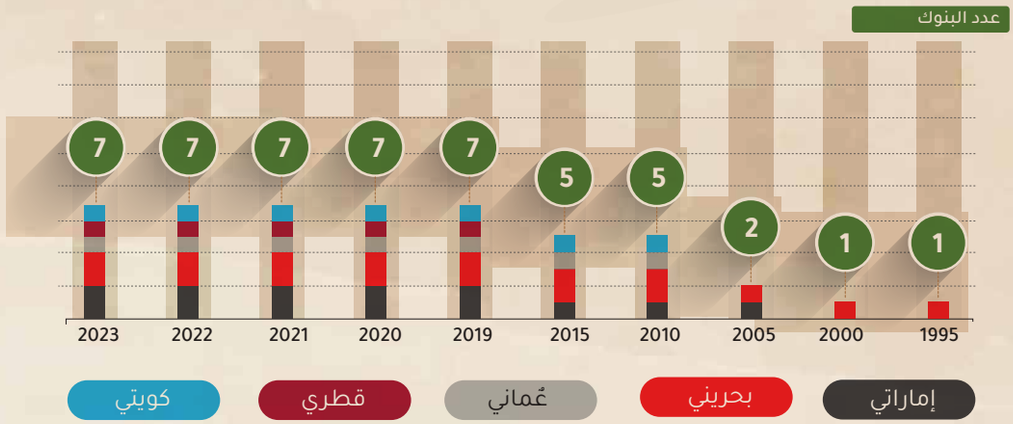

34.7 مليار دولار أمريكي قيمة اجمالي الصادرات البينية للمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 35.2% عن قيمتها في عام 2012م.

شكل 71: اجمالي الصادرات البينية للملكة العربية السعودية، 2012-2023م.

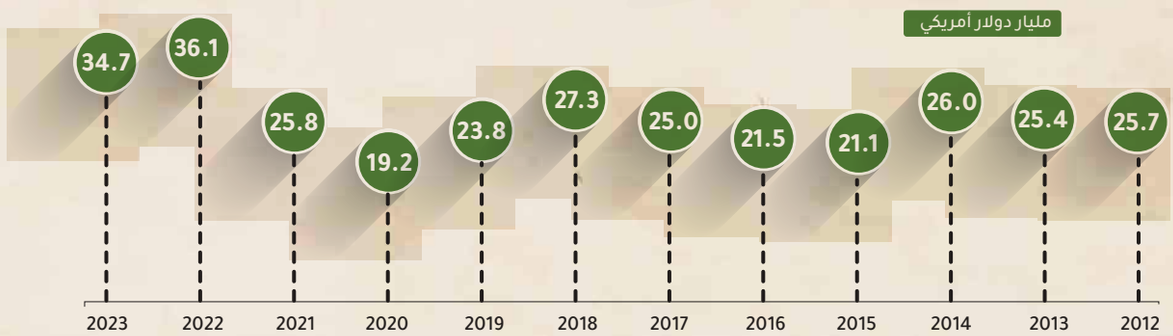

سلطنة عُمان

8.5 ألف ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بسلطنة عُمان حتى نهاية عام 2023م، بزيادة قدرها 629% مقارنة بعام 2007م.

شكل 72: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بسلطنة عُمان (تراكمي)، 1995-2023م.

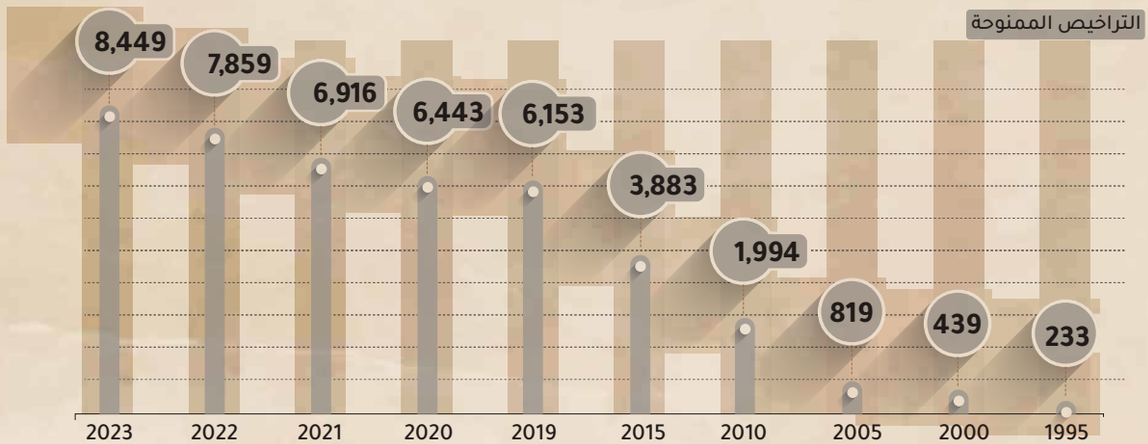

الإماراتيون هم الأكثر حصولا على التراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية بسلطنة عُمان لغاية عام 2023م، حيث حصلوا على ما نسبته 46.3% من الاجمالي، تلاهم السعوديون بنسبة 20% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 33.7%.

شكل 73: التوزيع النسبي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بسلطنة عُمان لغاية عام 2023م.

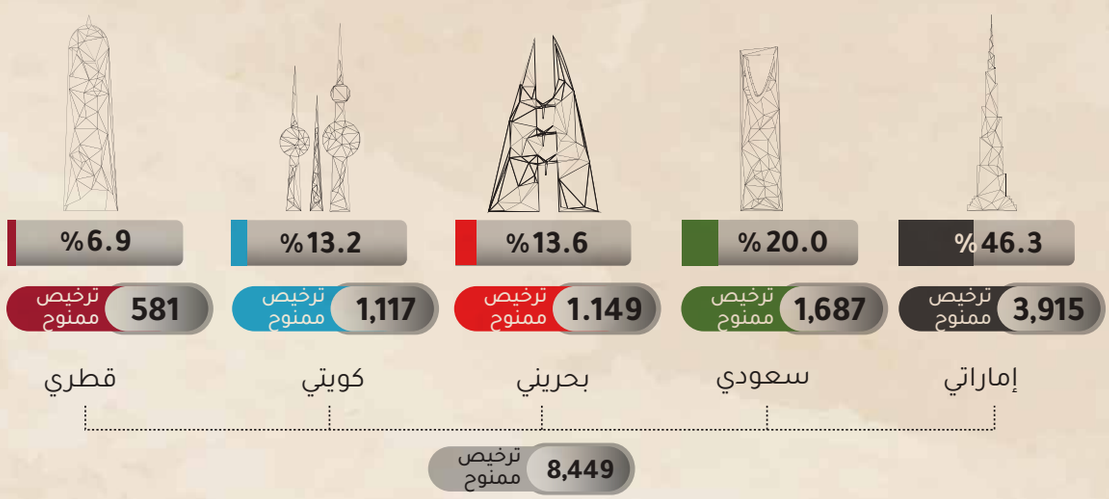

2 بنك تجاري خليجي عاملان بسلطنة عُمان خلال عام 2023م وكـذلك خـلال عــام 2007م.

شكل 74: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة بسلطنة عُمان، 1995-2023م.

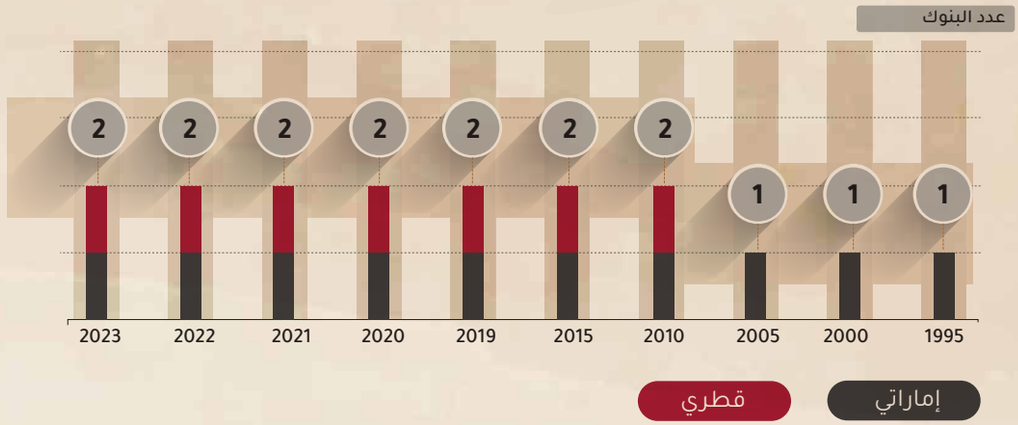

8.3 مليار دولار أمريكي قيمة اجمالي الصادرات البينية لسلطنة عُمان خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 43.2% عن قيمتها في عام 2012م.

شكل 75: اجمالي الصادرات البينية لسلطنة عُمان، 2012-2023م.

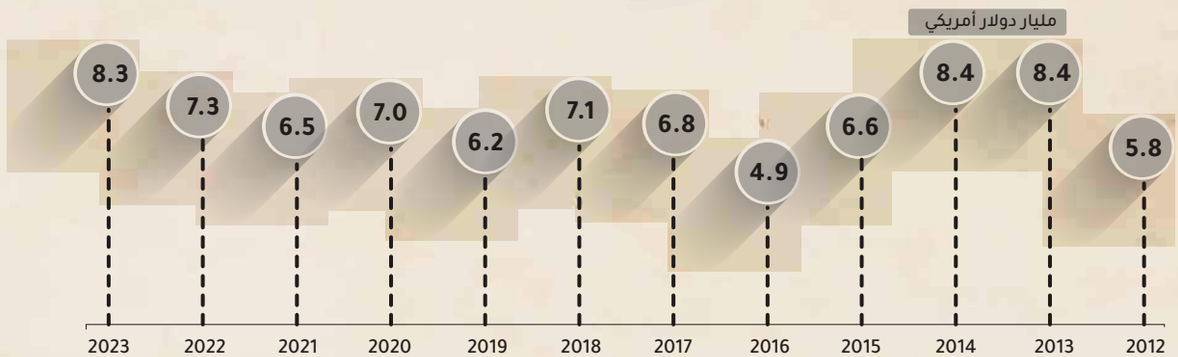

دولة قطر

3.8 ألف ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة قطر حتى نهاية عام 2023م، بزيادة قدرها 1499.6% مقارنة بعام 2007م.

شكل 76: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة قطر (تراكمي)، 1995-2023م.

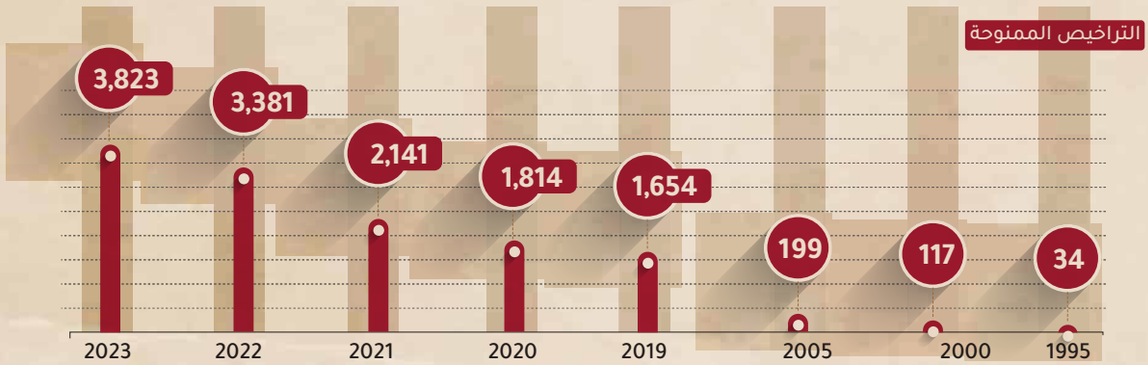

السعوديون والكويتيون هم الأكثر حصولا على التراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة قطر لغاية عام 2023م، حيث حصلوا على مايقارب 28.8% من الاجمالي لكل منهما، تلاهم العمانيون بنسبة 21.5% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 20.9%.

شكل 77: التوزيع النسبي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة قطر لغاية عام 2023م.

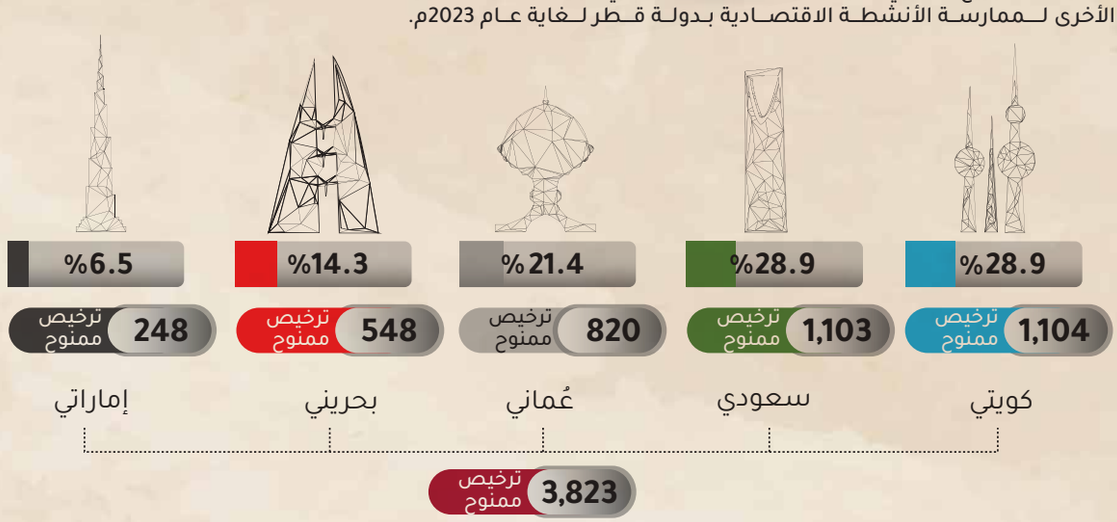

بنك واحد تجاري خليجي عامل بدولة قطر خلال عام 2021م.

7.4 مليار دولار أمريكي قيمة اجمالي الصادرات البينية لدولة قطر خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 14.5% عن قيمتها في عام 2012م.

شكل 78: اجمالي الصادرات البينية لدولة قطر، 2012-2023م.

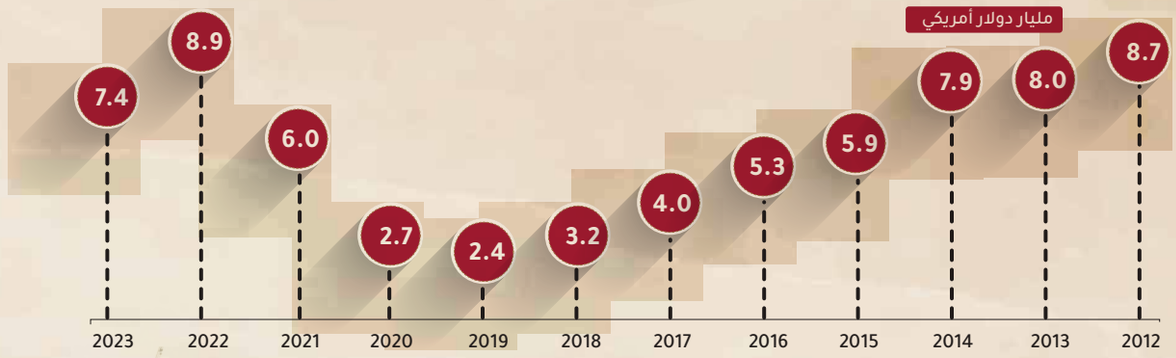

دولة الكويت

3.8 ألف ترخيص ممنوح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الكويت حتى نهاية عام 2023م، بزيادة قدرها 1385.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 79: عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الكويت (تراكمي)، 1995-2022م.

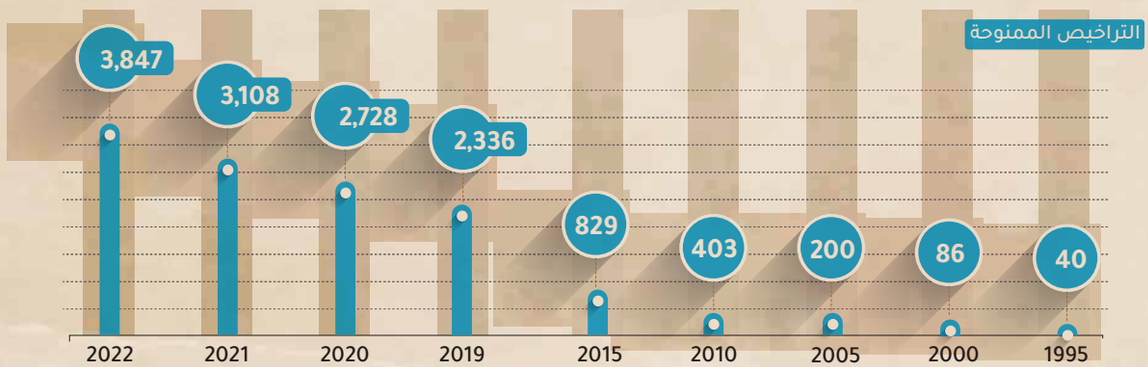

السعوديون هم الأكثر حصولا على التراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الكويت لغاية عام 2022م، حيث حصلوا على ما نسبته 78.3% من الاجمالي، تلاهم البحرينيون بنسبة 10.9% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 10.8%.

شكل 80: التوزيع النسبي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الكويت لغاية عام 2022م.

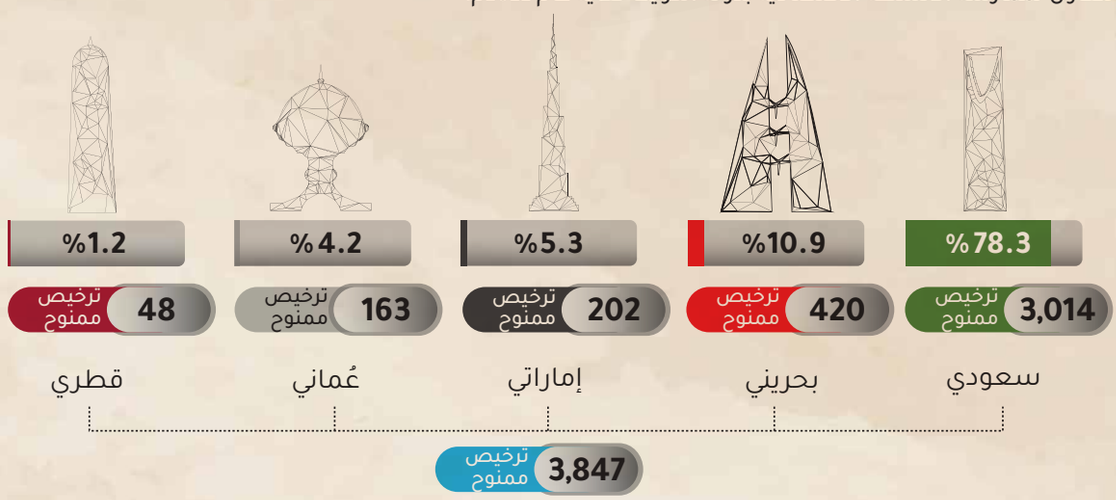

8 بنوك تجارية خليجية عاملة بدولة الكويت خلال عام 2023م، مقـارنة بـ 3 بـنوك خـليجية في عام 2007م.

شكل 81: عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة بدولة الكويت، 1995-2023م.

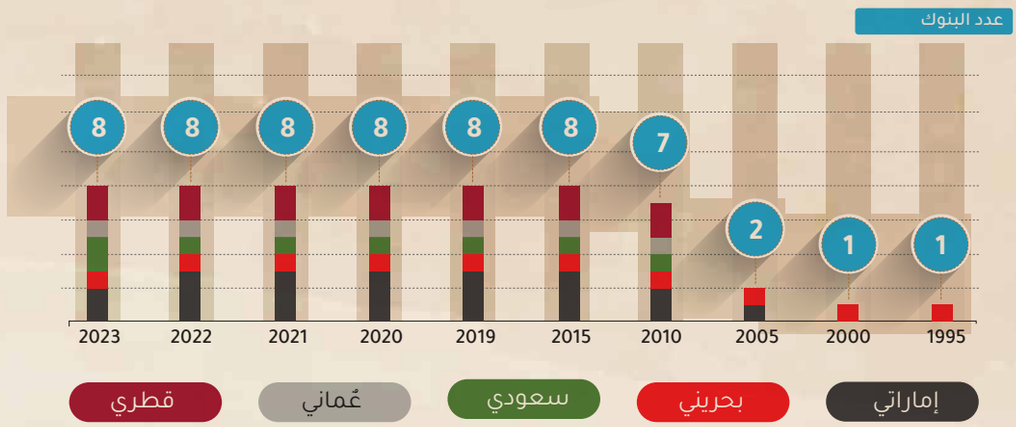

4.7 مليار دولار أمريكي قيمة اجمالي الصادرات البينية لدولة الكويت خلال عام 2023م، بـزيادة قـدرها 68.8% عـن قيمتها في عام 2012م.

شكل 82: اجمالي الصادرات البينية لدولة الكويت، 2012-2023م.

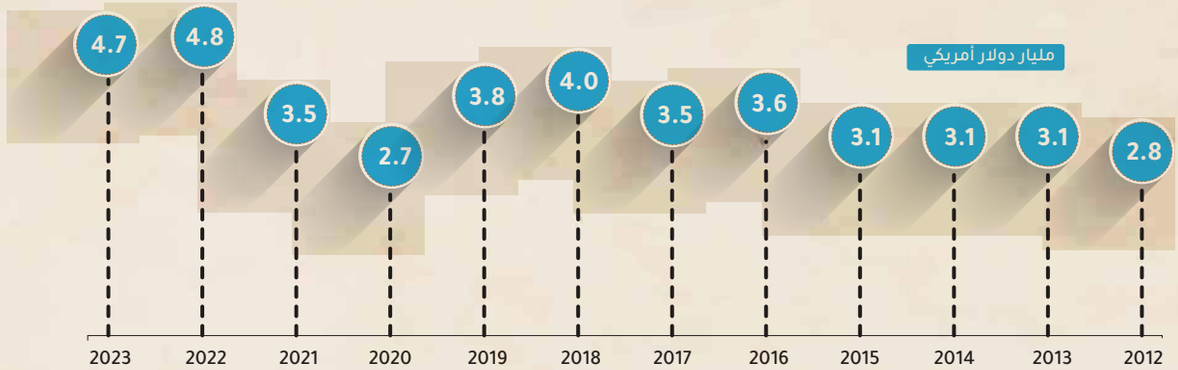

6.2

المسار السادس:

تملك العقـار

22.10
18.75
25.01
07.28

المسار السادس:

تملك العقار

يمثل السماح بتملك مواطني دول مجلس التعاون للعقار في الدول الأعضاء الأخرى أحد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م، حيث يعامل مواطنو دول مجلس التعاون الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز.

وقد مرّ السماح بتملك العقار لمواطني دول مجلس التعاون في الدول الأعضاء الأخرى بعدة مراحل، حيث سمحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، للعام 1981م، لمواطني دول مجلس التعاون بتملك العقار في الدول الأعضاء الأخرى. كما نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م على المساواة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في تملك العقار، إلا أن ذلك تم وفقاً لعدد من الضوابط التي تم تخفيفها تدريجياً، حتى صدر آخر تنظيم لتملك العقار في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (الدوحة، ديسمبر 2002م) يحرر معظم تلك القيود.

8.7 ألف حالة تملك للعقارات لمواطني دول مجلس التعاون بالدول الأعضاء الأخرى. في العام 2023م، مقارنة بـ 6.8 ألف حالة في العام 2007م، بـزيادة قـدرها 25.7% خلال تـلك الـفترة.

حالات تملك العقار

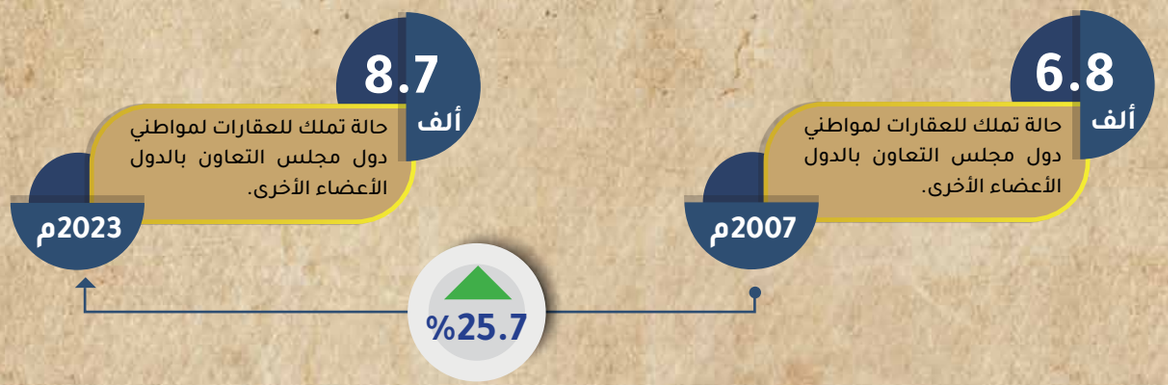

دولة الإمارات العربية المتحدة

2.4 ألف حالة تملك للعقارات لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2020م، بزيادة قدرها 20.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 83: تطور عدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة الإمارات العربية المتحدة، 1995-2020م.

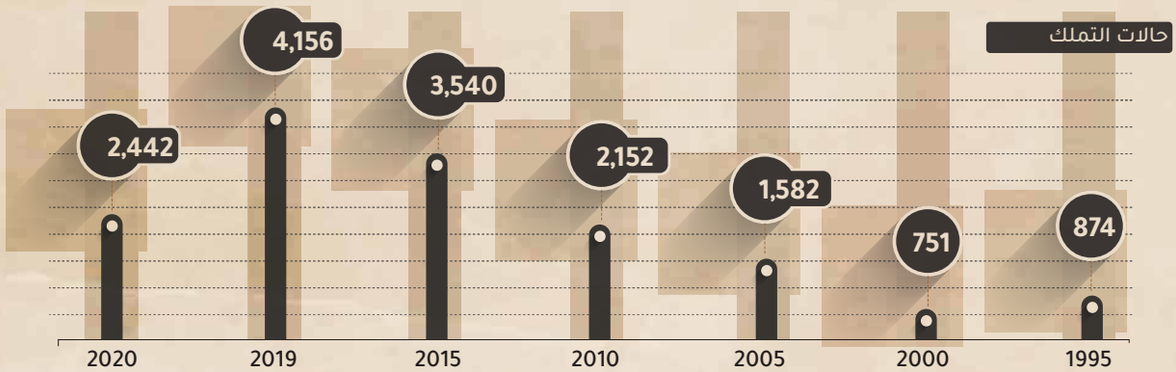

الكويتيون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2020م، حيث شكلوا ما نسبته 56.1% من اجمالي حالات التملك، تلاهم السعوديون بنسبة 17.3% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 26.6%.

شكل 84: التوزيع النسبي لحالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2020م.

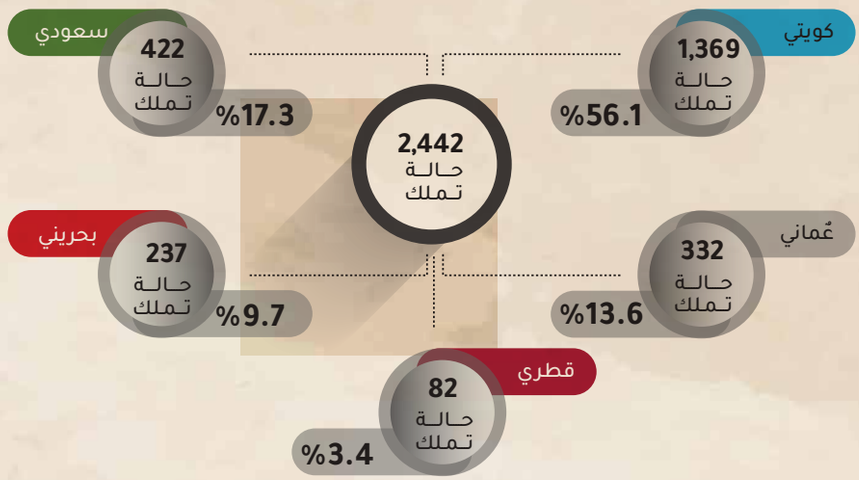

مملكة البحرين

2.4 ألف حالة تملك للعقارات لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بمملكة البحرين خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 88.8% مقارنة بعام 2007م.

شكل 85: عدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بمملكة البحرين، 1995-2023م.

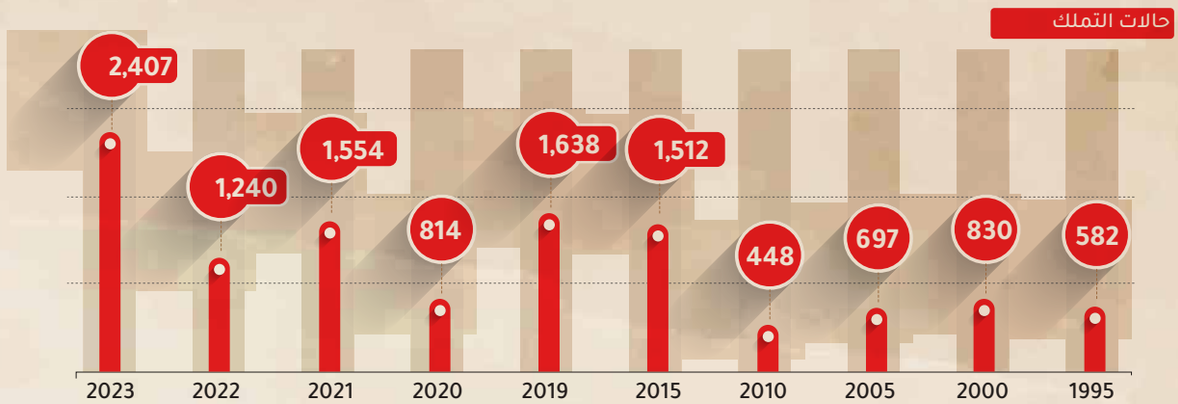

الإماراتيون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بمملكة البحرين في عام 2023م، حيث حازوا على ما نسبته 33.7% من اجمالي حالات التملك، تلاهم السعوديون بنسبة 29.9% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 36.4%.

شكل 86: التوزيع النسبي لعدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بمملكة البحرين، 2023م.

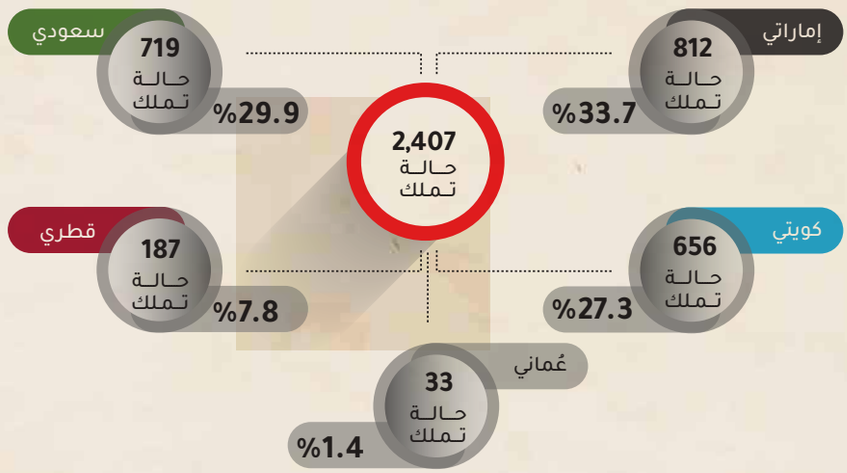

المملكة العربية السعودية

2 ألف حالة تملك للعقارات لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بالمملكة العربية السعودية خلال عام2023م، بزيادة قدرها 454.4% مقارنة بعام 2007م.

شكل 87: عدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بالمملكة العربية السعودية، 1995-2023م.

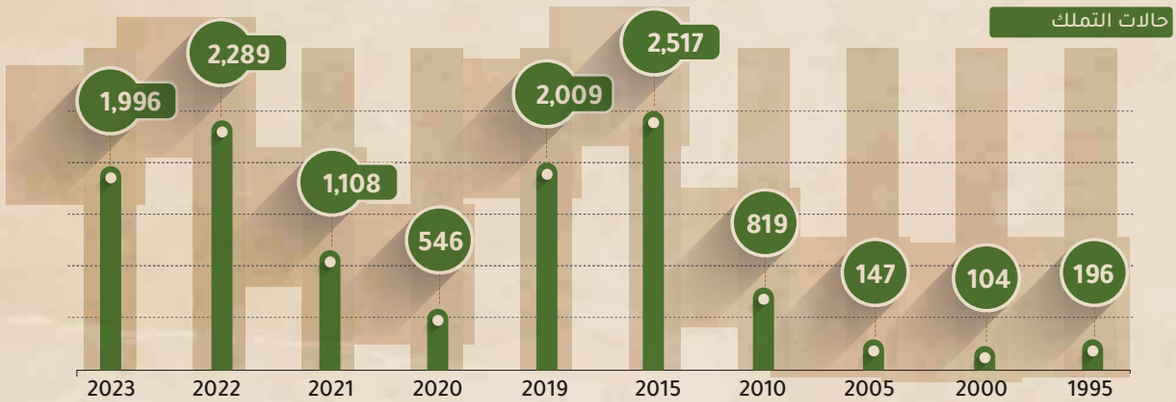

الكويتيون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بالمملكة العربية السعودية في عام 2023م، حيث حازوا على ما نسبته 74.4% من اجمالي حالات التملك، تلاهم البحرينيون بنسبة 10.3% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 15.3%.

شكل 88: التوزيع النسبي لعدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م.

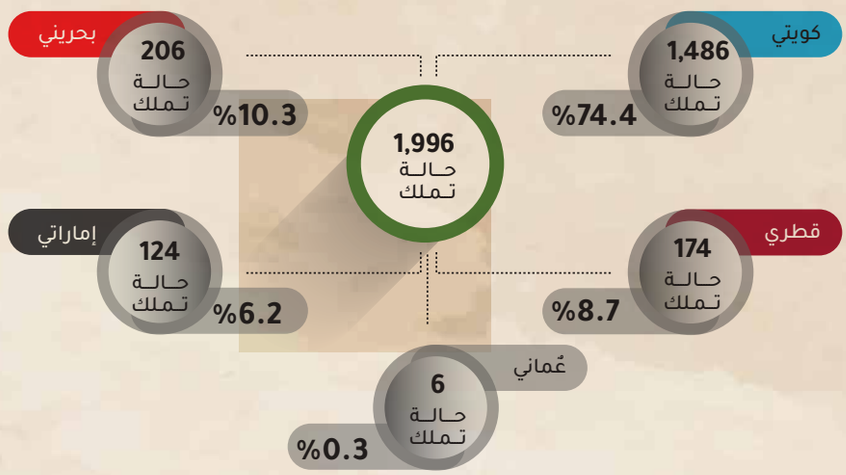

سلطنة عُمان

1.3 ألف حالة تملك للعقارات لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بسلطنة عُمان خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 49.3% مقارنة بعام 2007م.

شكل 89: عدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بسلطنة عُمان، 2005-2023م.

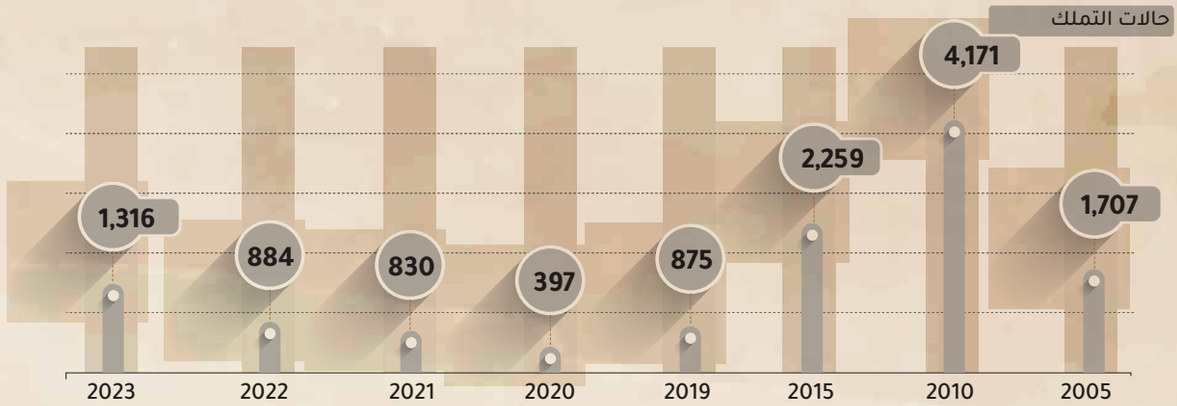

الإماراتيون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بسلطنة عُمان في عام 2023م، حيث حازوا على ما نسبته 51.2% من اجمالي حالات التملك، تلاهم الكويتيون بنسبة 28.3% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 20.5%.

شكل 90: التوزيع النسبي لعدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بسلطنة عُمان خلال عام 2023م.

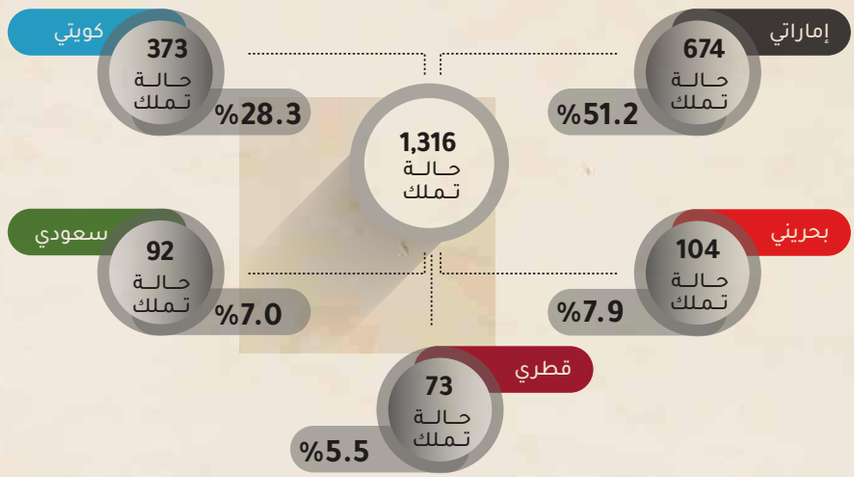

دولة قطر

298 حالة تملك للعقارات لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة قطر خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 63.7% مقارنة بعام 2007م.

شكل 91: عدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة قطر، 1995-2023م.

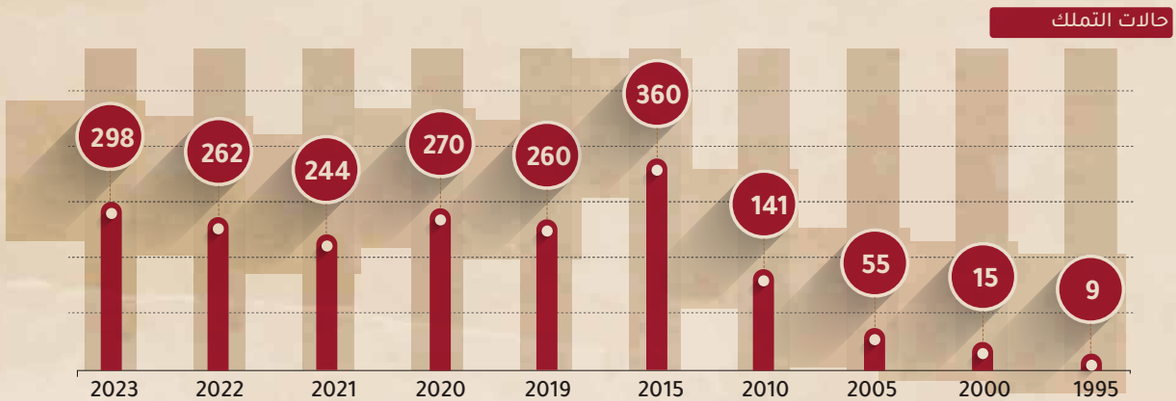

البحرينيون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة قطر في عام 2023م، حيث حازوا على ما نسبته 37.6% من اجمالي حالات التملك، تلاهم الإماراتيون بنسبة 27.5% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 34.9%.

شكل 92: التوزيع النسبي لعدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة قطر خلال عام 2023م.

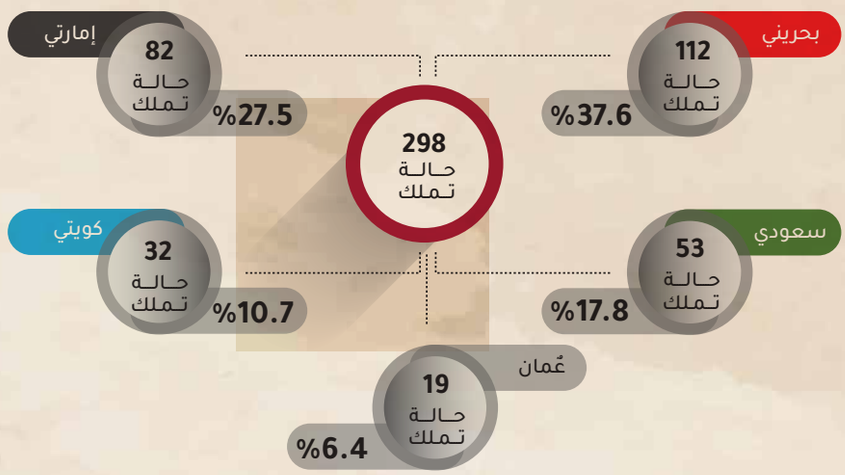

دولة الكويت

214 حالة تملك للعقارات لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الكويت خلال عام 2022م، بانخفاض قدره 64.6% مقارنة بعام 2007م.

شكل 93: عدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة الكويت، 1995-2022م.

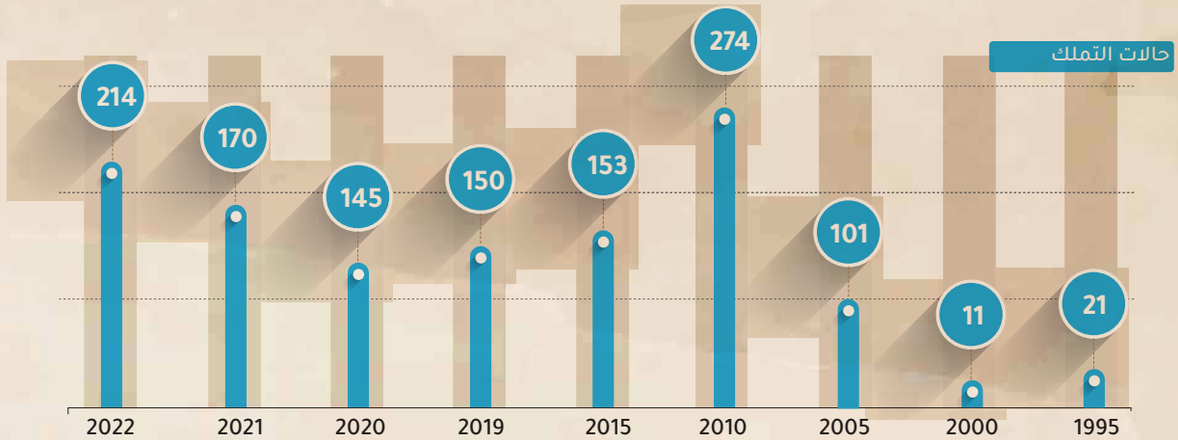

السعوديون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة الكويت في عام 2022م، حيث حازوا على ما نسبته 89.3% من اجمالي حالات التملك، تلاهم البحرينيون بنسبة 7.5% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 3.2%.

شكل 94: التوزيع النسبي لعدد حالات تملك مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للعقارات بدولة الكويت خلال عام 2022م.

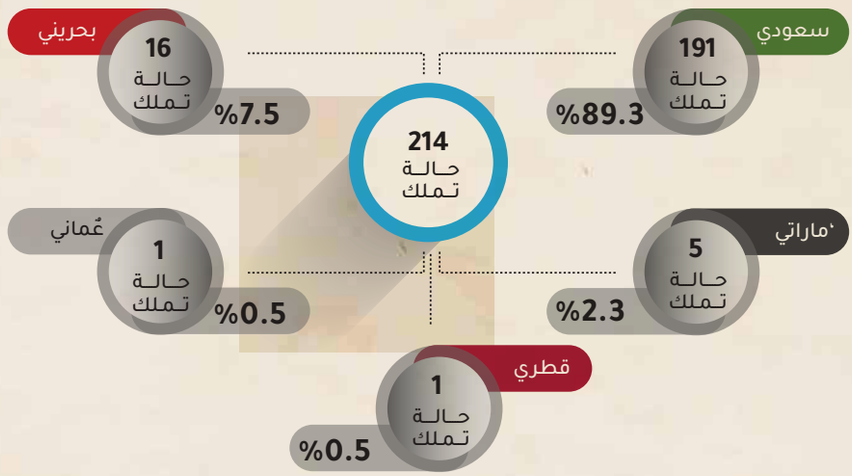

7.2

المسار السابع:

تنقل رؤوس الأمـــــوال

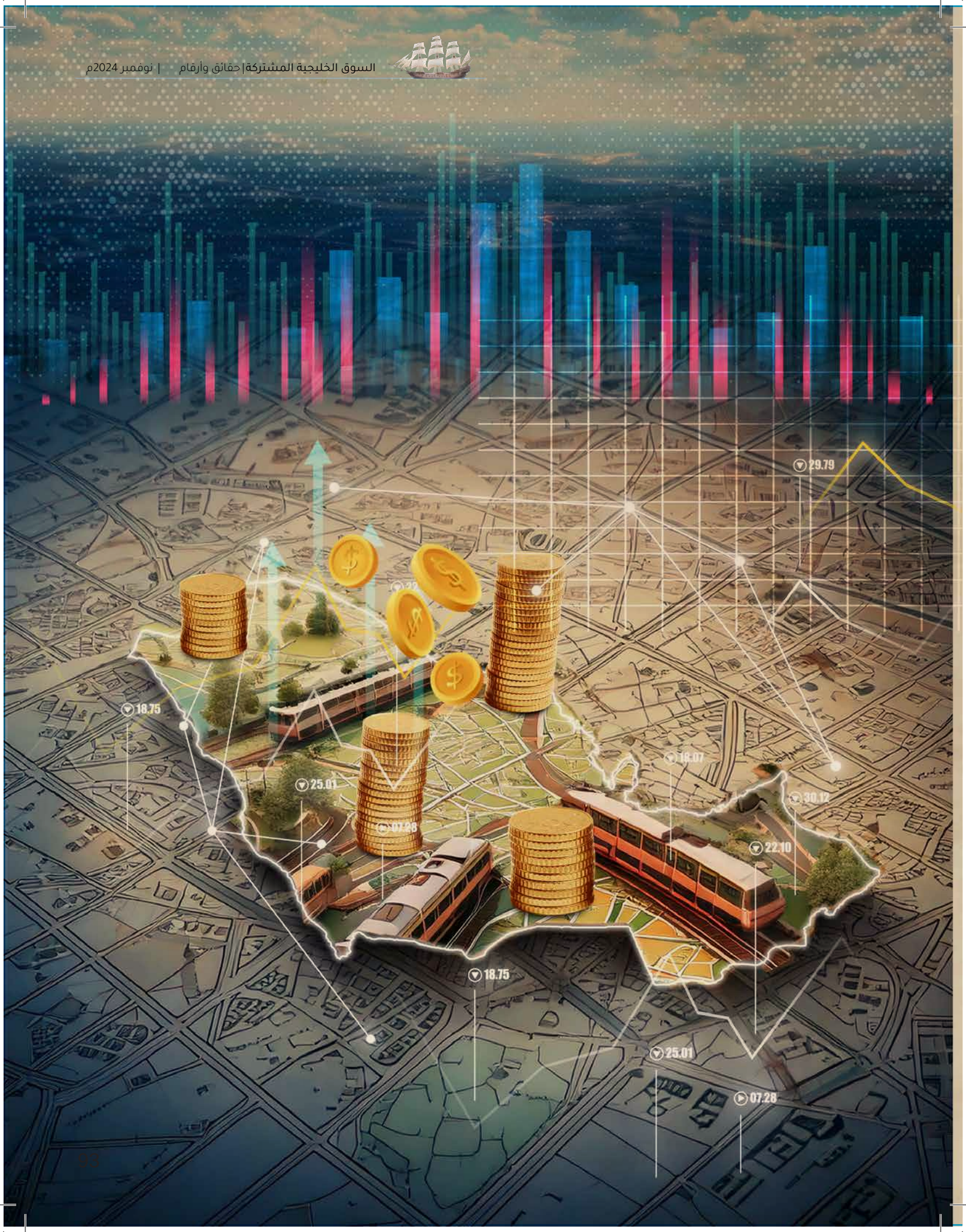
29.79
18.75
25.01
07.28
18.07
30.12
22.10
18.75
25.01
07.28

المسار السابع:
تنقل رؤوس الاموال

إن إطلاق السوق المشتركة كان من شأنه أن ينقل العلاقات الاقتصادية الخليجية المشتركة إلى مستويات تكاملية أكثر عمقاً، خاصة وأن ضمان انسياب السلع بين دول مجلس التعاون أدى إلى زيادة التنافس بين المؤسسات الخليجية لمصلحة المستهلك وإلى خلق سوق مشتركة متكاملة تسهم بدور كبير في تنشيط حركة التجارة بين دول مجلس التعاون وتساعد على حرية التنقل وتنقل رؤوس الأموال، حيث أن القطاع الأهلي يلعب دوراً بارزاً ومهما في العمل الاقتصادي والتعاون المشترك. وليست هناك أية قيود على تنقل رؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون، ولذلك لم تتناول قرارات المجلس الأعلى هذا الموضوع بالتفصيل. وهناك حركة متنامية لرؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون، إلا أن زيادة وتشجيع هذه الحركة تتطلب استكمال بقية متطلبات السوق الخليجية المشتركة بإزالة القيود على ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للنشاط الاقتصادي.

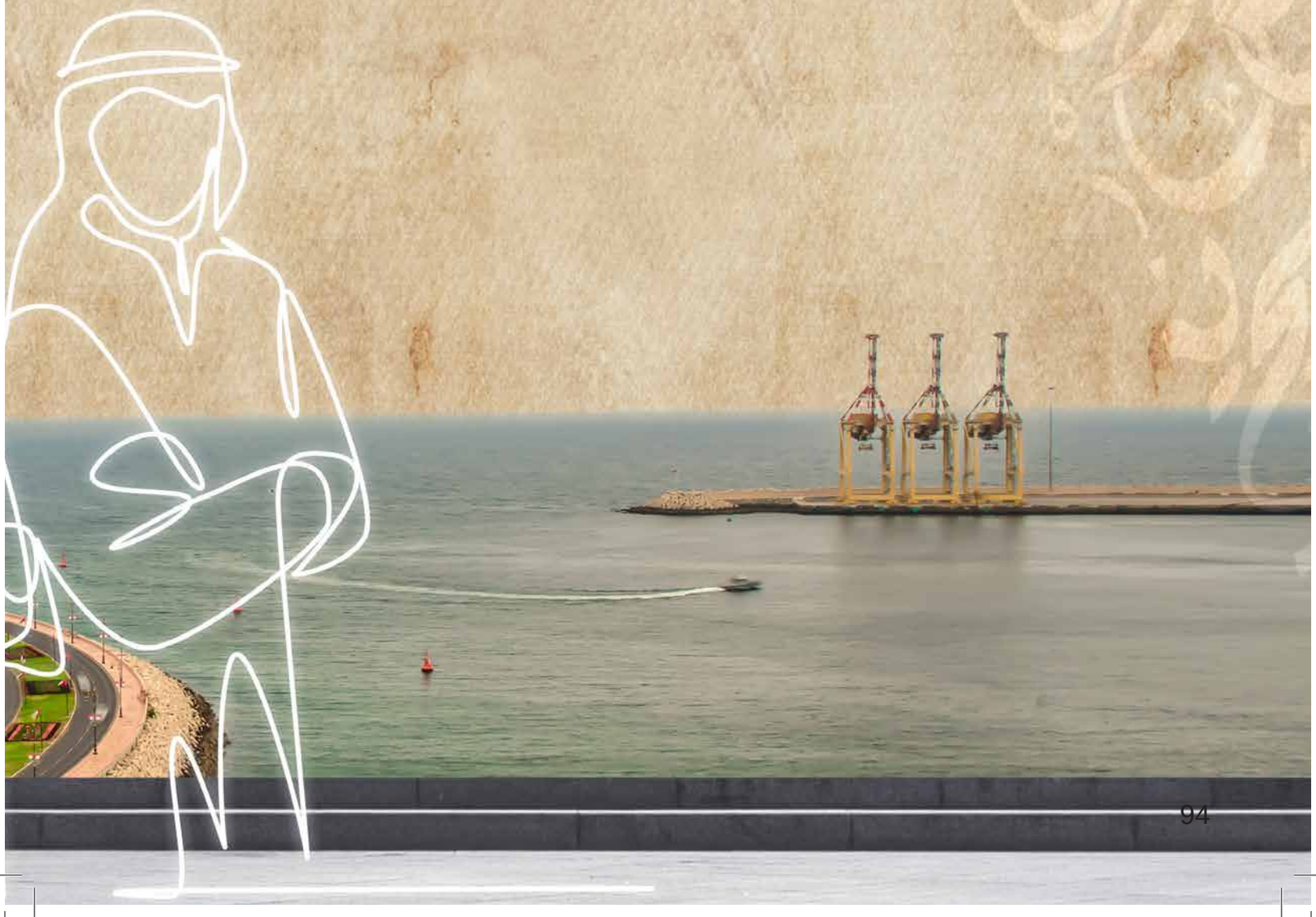

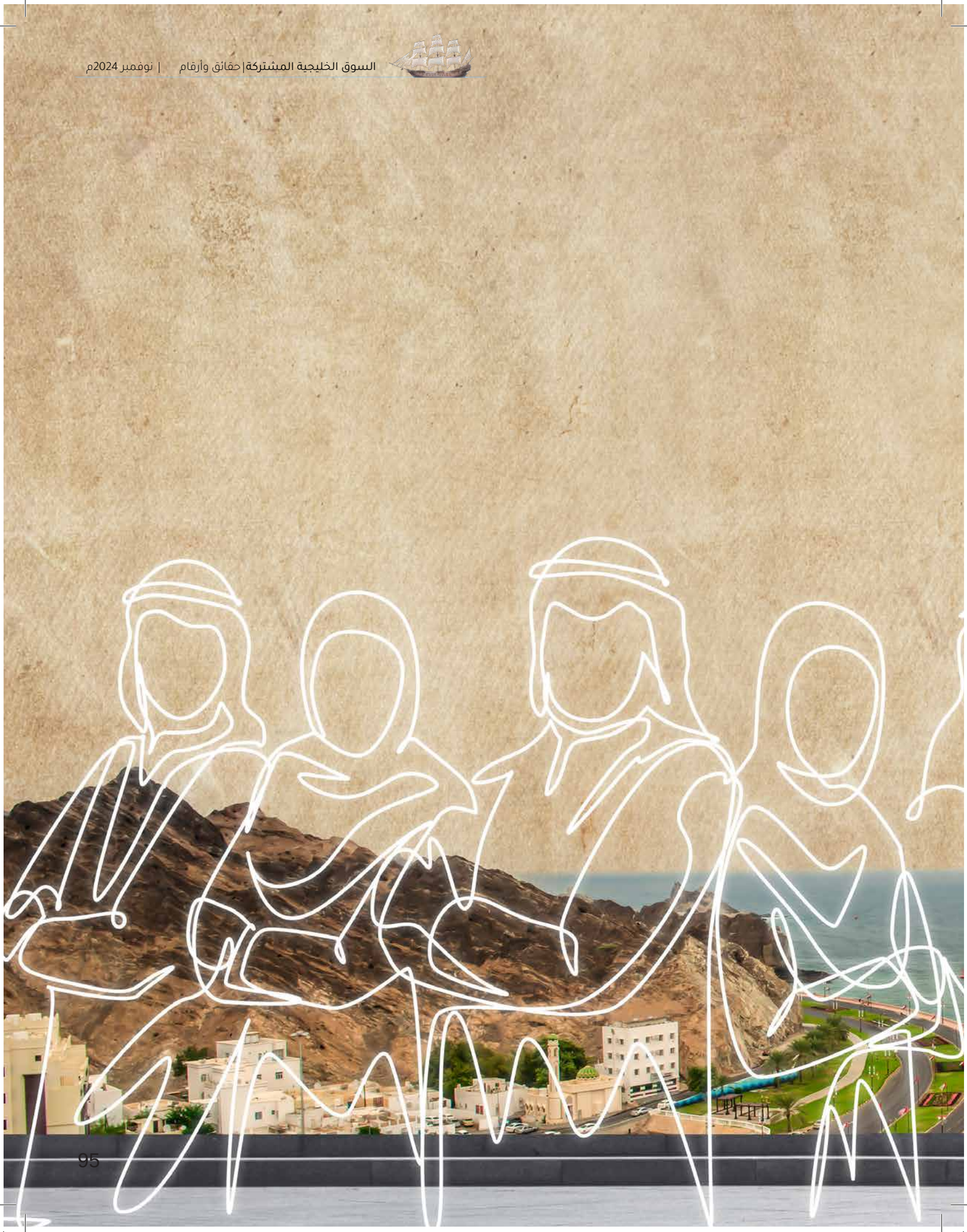

8.2

المسار الثامن:

المعاملة الضريبية

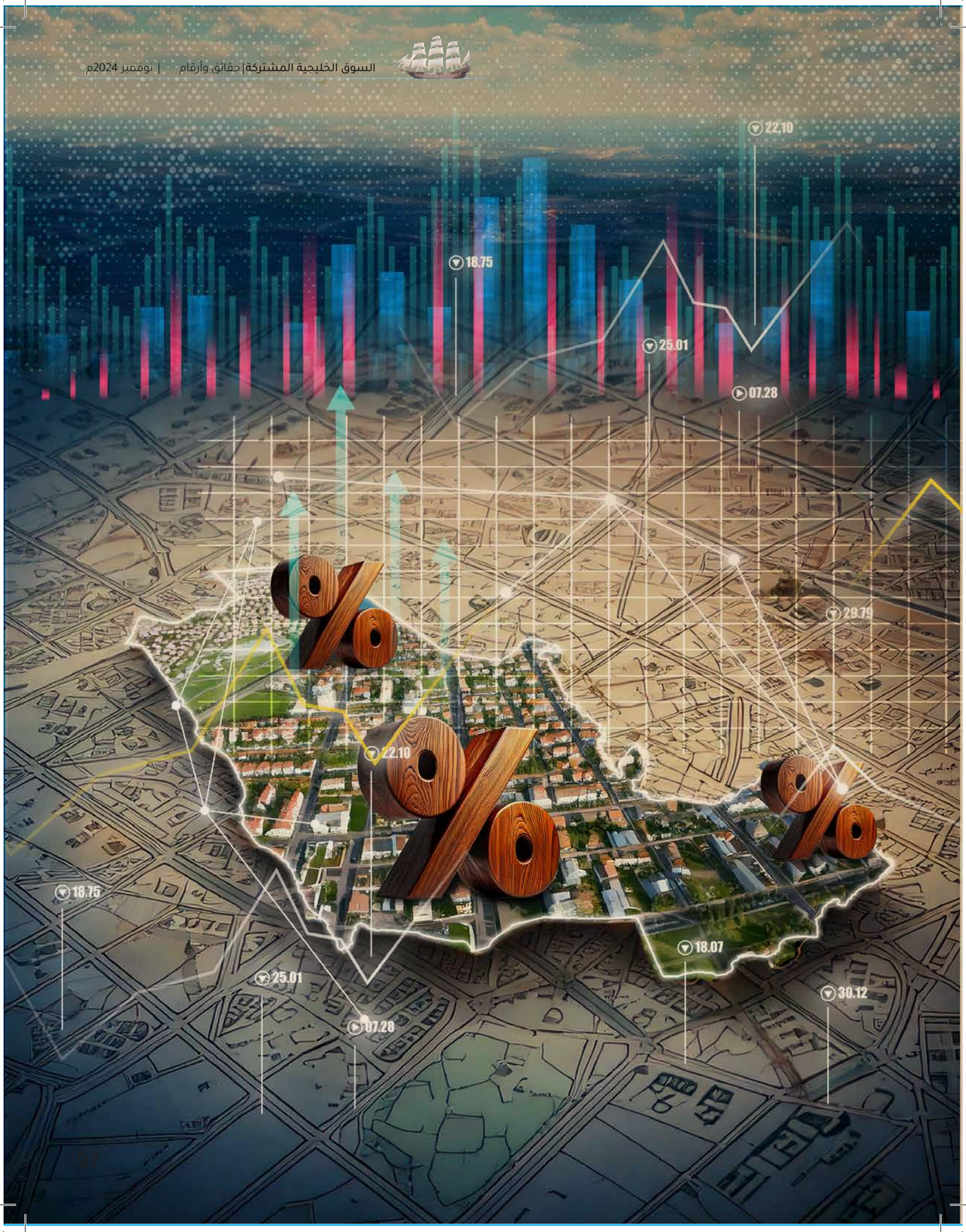
22.10
18.75
25.01
07.28
29.79
22.10
18.75
25.01
07.28
18.07
30.12

المسار الثامن:

المعاملة الضريبية

صدر قرار المجلس الأعلى في عام 1988م بالمساواة بين مواطني دول مجلس التعاون اعتباراً من اليوم الأول من مارس 1989م في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة العضو المضيفة عند ممارستهم الأنشطة الاقتصادية المسموح بها، بما في ذلك الحرف والمهن، وفقًا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الأعلى، على ألا يخل ذلك بأية مزايا ضريبية أفضل تمنحها الدولة العضو لمواطني دول مجلس التعاون. وتعمل دول المجلس جاهدة على تعزيز التعاون بينها في المجال الضريبي، حيث حثت بعض الدول على إصدار لائحة تنفيذية تفسيرية إلزامية. واعتماد إطار موحد لجميع دول مجلس التعاون لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% اعتباراً من عام 2018م، بالإضافة إلى الضريبة الانتقائية وهي ضريبة مباشرة على بعض السلع التي تعتقد دول مجلس التعاون أنها ضارة على المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومما يعزز قرارات المجلس الأعلى فيما يتعلق بمسار المعاملة الضريبية، أن دول مجلس التعاون الخليجي قد اتفقت على اعتماد إطار موحد لجميع دول مجلس التعاون لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% اعتباراً من عام 2018م.

9.2

المسار التاسع:

تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات

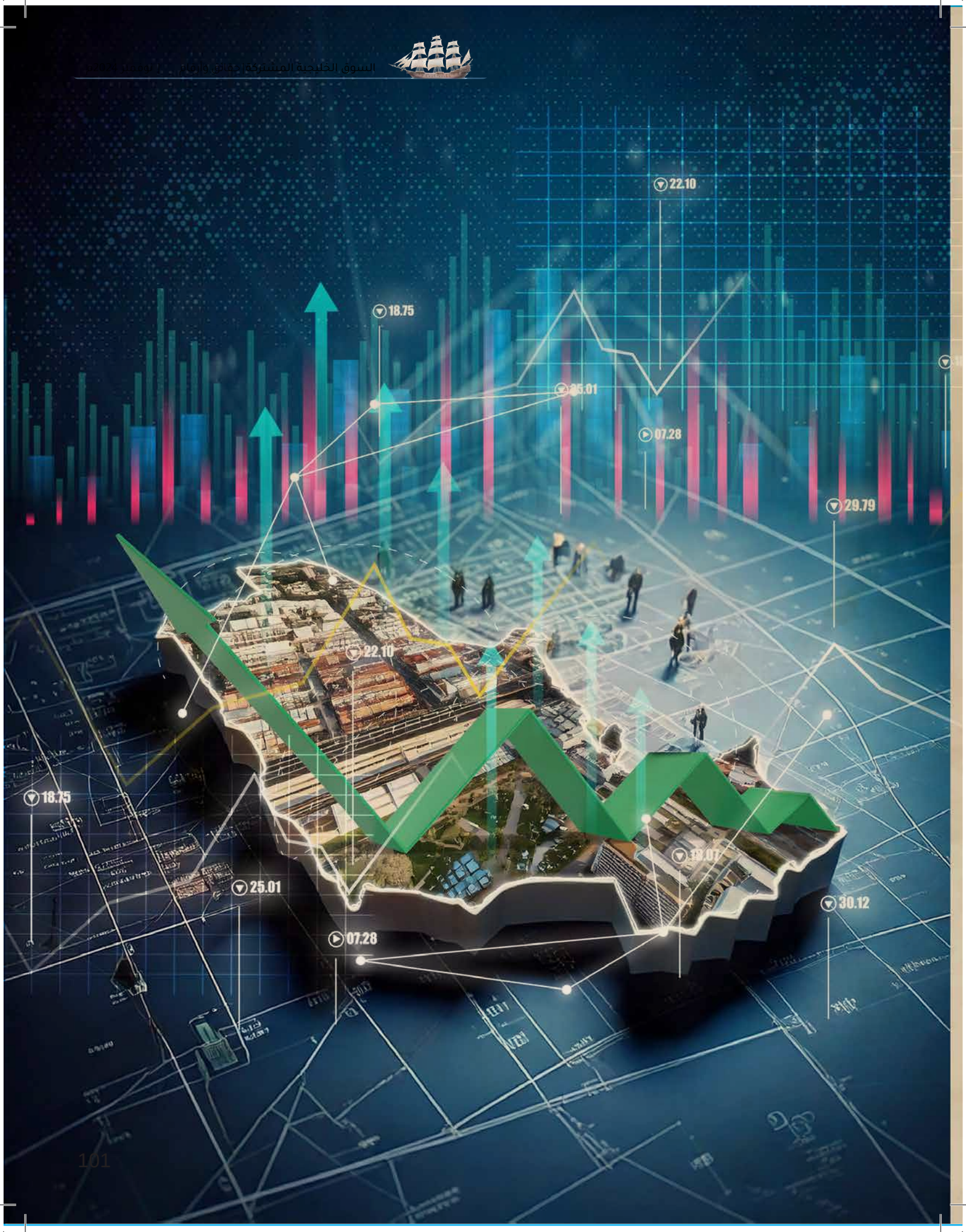
22.10
18.75
25.01
07.28
29.79
22.10
18.75
25.01
07.28
30.12

المسار التاسع:
تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات

أقرّ المجلس الأعلى في عام 1988م السماح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك أسهم شركات المساهمة بالدول الأعضاء ونقل ملكيتها. كما قرر المجلس الأعلى في عام 1994م الموافقة على القواعد (المعدلة) لتملك وتداول مواطني دول المجلس لأسهم الشركات المساهمة، والتي تنص المادة الثانية منها على أنه "يسمح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بتأسيس الشركات المساهمة الجديدة والمشاركة في تأسيسها والاكتتاب فيها وتملك وتداول أسهم الشركات المساهمة القائمة التي تعمل في المجالات الاقتصادية المسموح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بممارستها استناداً إلى قرارات المجلس الأعلى وأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون، كما يسمح لهم بتملك وتداول أسهم الشركات المشتركة وذلك وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة. ويجوز للدولة التي تؤسس فيها الشركة اشتراط تملك مواطنيها لنسبة لا تزيد عن 51% من أسهم هذه الشركات". كما تنص المادة الثالثة من هذه القواعد على ما يلي: "باستثناء شركات التأمين والصرافة والبنوك يسمح لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بتأسيس الشركات المساهمة الجديدة والمشاركة في تأسيسها والاكتتاب بها وتملك وتداول أسهم شركات المساهمة القائمة التي تعمل في مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما لا يزيد عن 25% من رأسمال هذه الشركات. وذلك وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة".

في عام 2010م شكلت لجنة وزارية دائمة من رؤساء مجلس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون ترفع توصياتها للمجلس الوزاري. وفي عام 2012م توصلت اللجنة إلى القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية في دول مجلس التعاون، وتعتبر القواعد الموحدة لتملك وتداول دول مجلس التعاون لأسهم الشركات قواعد استرشادية وغير ملزمة للدول في تطبيقها وتحدث كل عامين.

عدد الشركات المساهمة

737
شركة مساهمة
الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
2023م

%28.4

574
شركة مساهمة
الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
2007م

رؤوس الأموال

520.4
مليار دولار أمريكي
إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
2023م

%226.9

159.2
مليار دولار أمريكي
إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
2007م

عدد المساهمين

522.2
ألف مساهم
إجمالي عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
2023م

%5.4

552.3
ألف مساهم
إجمالي عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى.
2007م

دولة الإمارات العربية المتحدة

147 شركة إجمالي عدد الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2023م، مقارنة بـ 62 شركة في عام 2007م.

شكل 95: عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخـرى بـدولة الإمـارات الـعربية الـمتحدة، 2000-2023م.

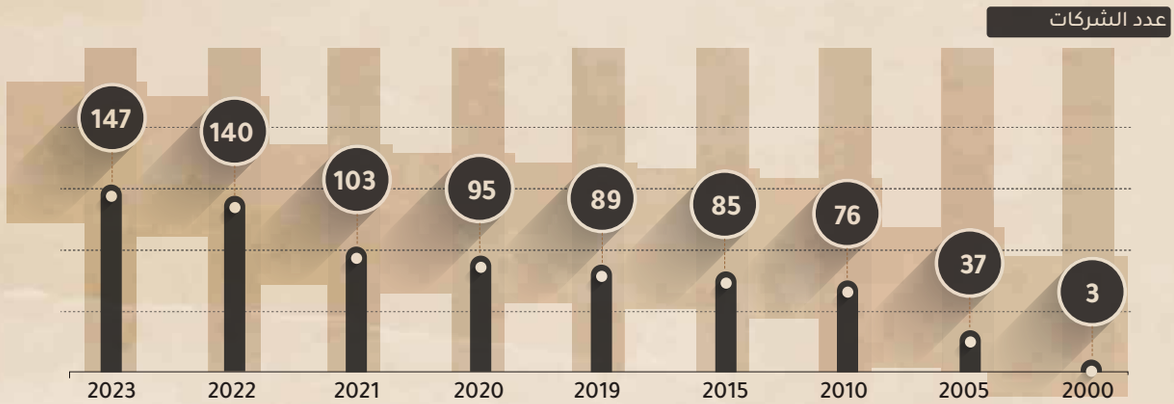

132.2 مليار دولار أمريكي إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 429.2% مقارنة بعام 2007م.

شكل 96: رؤوس أموال عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مـــجلس الـــتعاون الأخـــرى بـدولة الإمارات العربية المتحدة، 2000-2023م.

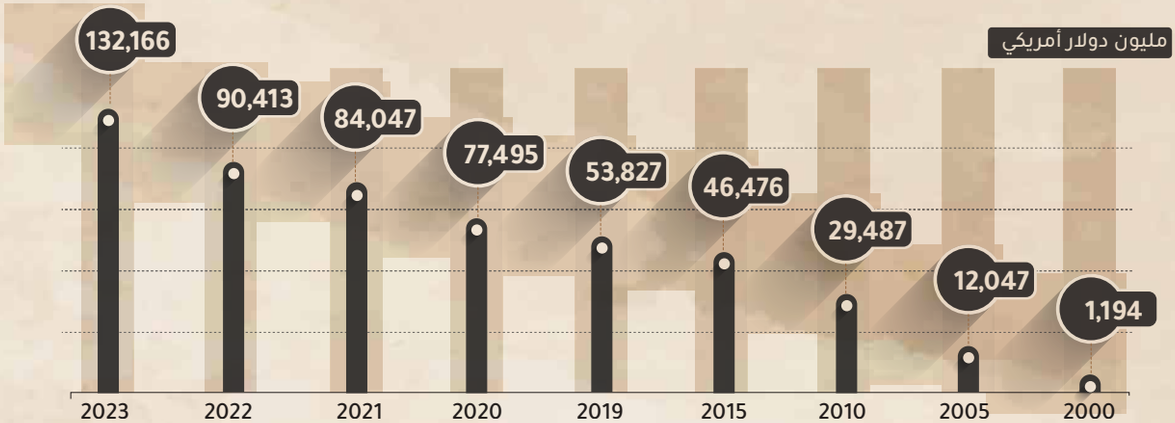

307.6 ألف مساهم إجمالي عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2022م، بزيادة قدرها 42.5% مقارنة بعام 2007م.

شكل 97: عدد المساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2005-2022م.

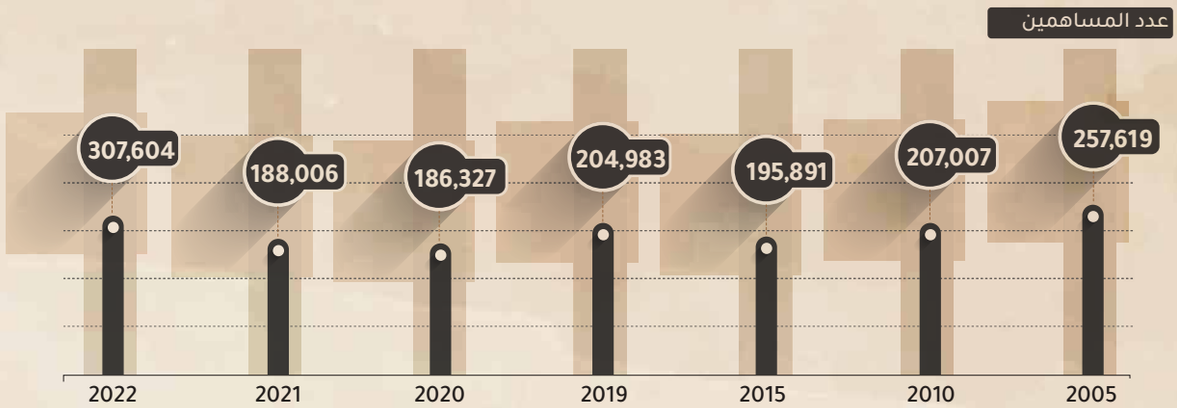

السعوديون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للأسهم بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2021م، حيث تملكوا ما نسبته 59.1% من اجمالي الأسهم، تلاهم الكويتيون بنسبة 15.4% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 25.5%.

شكل 98: التوزيع النسبي للمساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بدولة الإمارات العربية المتحدة.2021م*

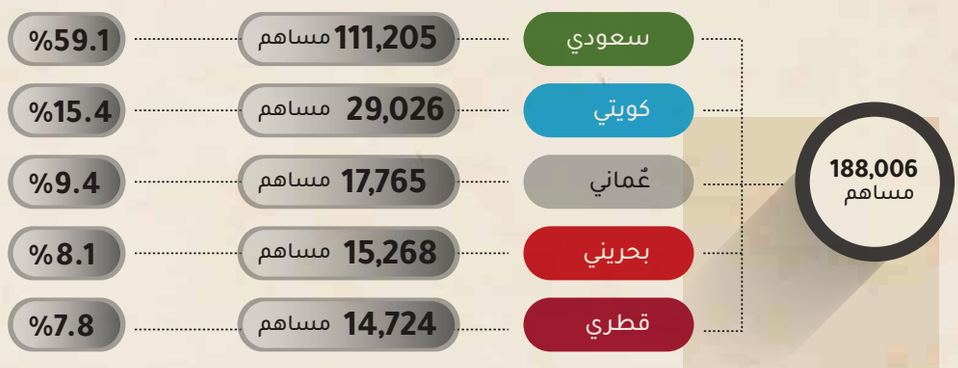

*لا يوجد تفاصيل حسب الجنسية لعام 2022م

مملكة البحرين

40 شركة إجمالي عدد الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بمملكة البحرين خلال عام 2023م، مقارنة بـ 50 شركة في عام 2007م.

شكل 99: عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بمملكة البحرين، 1995-2023م.

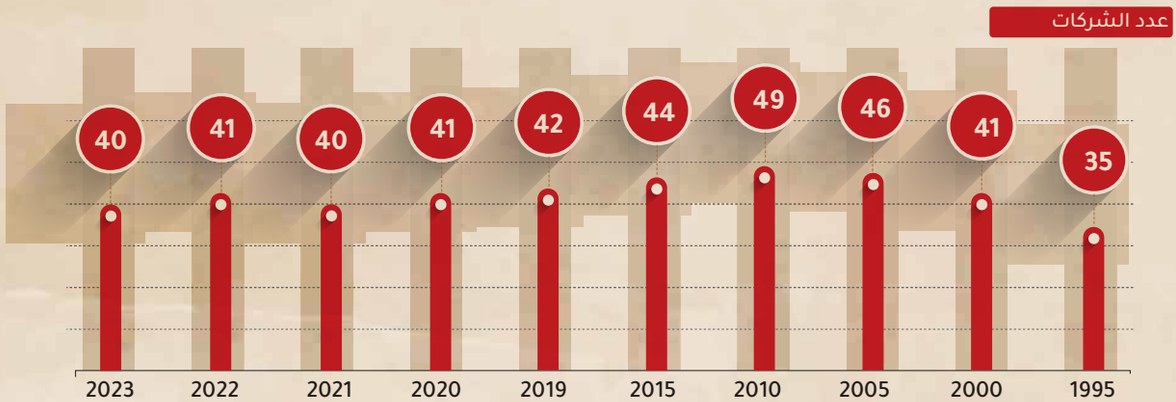

17.5 مليار دولار أمريكي إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بمملكة البحرين خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 114.4% مقارنة بعام 2007م.

شكل 100: رؤوس أموال عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بمملكة البحرين، 2005-2023م.

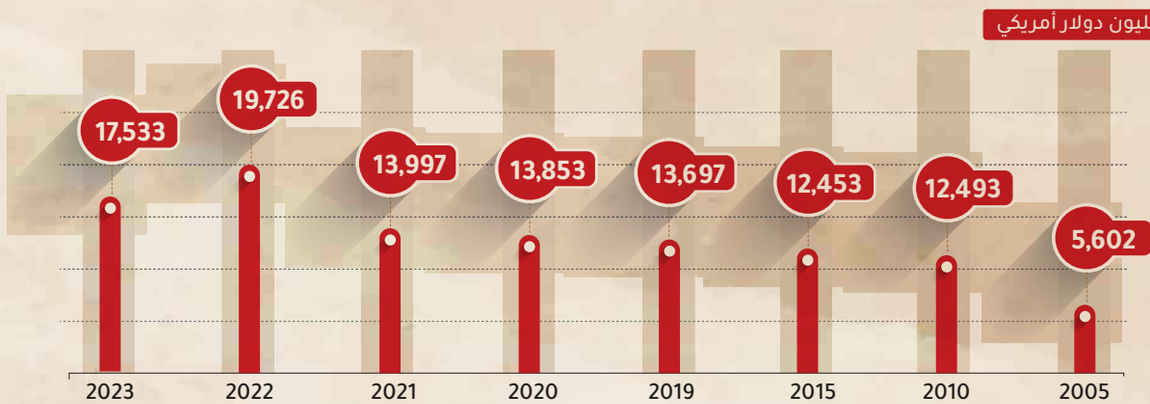

52.7 ألف مساهم إجمالي عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بمملكة البحرين خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 104.5% مقارنة بعام 2007م.

شكل 101: عـدد المساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بمملكة البحرين، 2005-2023م.

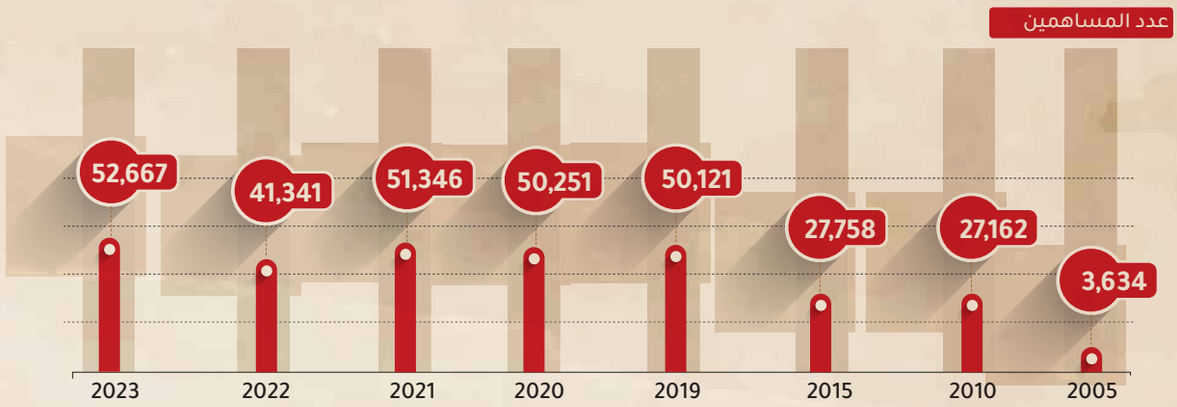

السعوديون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للأسهم بمملكة البحرين في عام 2023م، حيث تملكوا ما نسبته 51.4% من اجمالي الأسهم، تلاهم الكويتيون بنسبة 26.2% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 22.4%.

شكل 102: التوزيع النسبي للمساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بمملكة البحرين، 2023م.

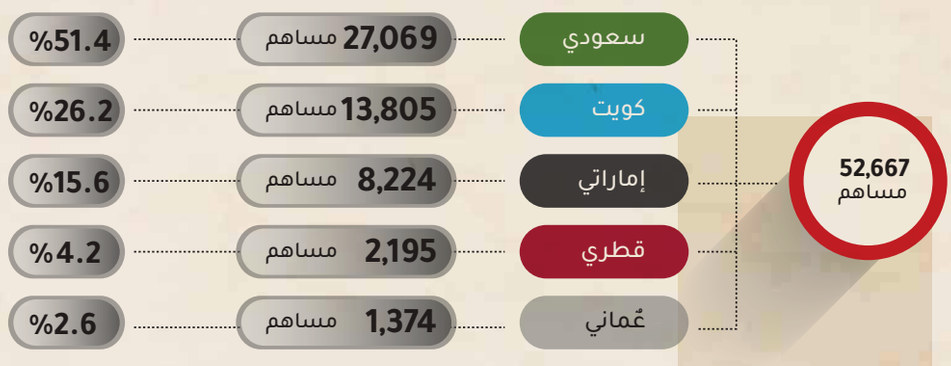

المملكة العربية السعودية

226 شركة إجمالي عدد الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م ، مقارنة بـ 111 شركة في عام 2007م.

شكل 103: عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بالـمملكة الـعربية السعودية، 1995-2023م.

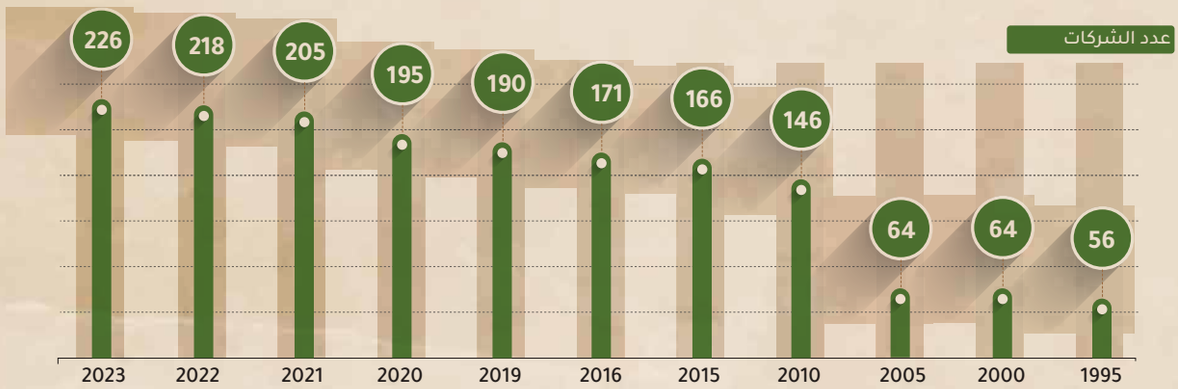

210.9 مليار دولار أمريكي إجمالي رؤوس أمـوال الـشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 158.4% مقارنة بعام 2007م.

شكل 104: رؤوس أموال عـدد الشركات الـمساهمة الـمسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بالمملكة العربية السعودية، 1995-2023م.

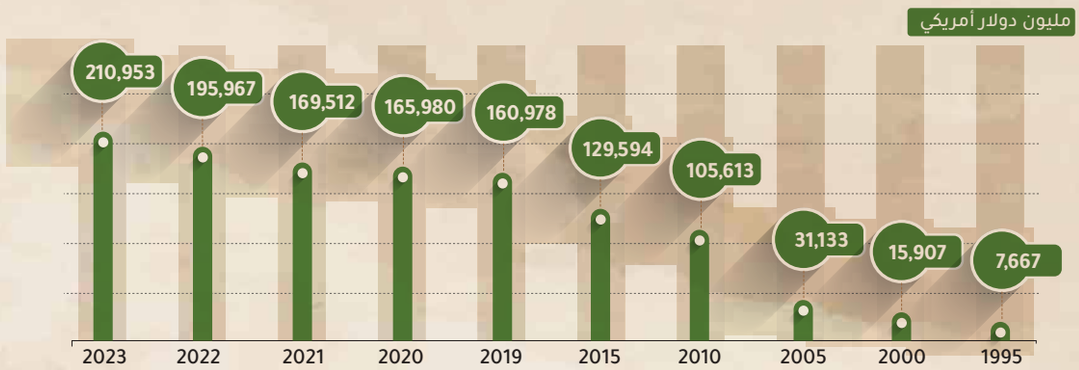

11.4 ألف مساهم إجمالي عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2022م، بزيادة قدرها 246.6% مقارنة بعام 2007م.

شكل105: عدد المساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، 2005-2022م.

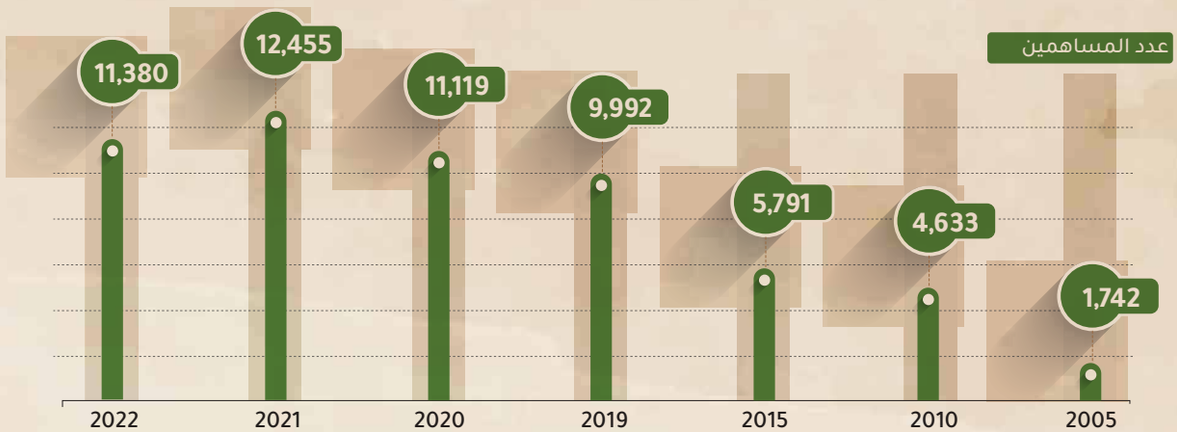

الكويتيون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للأسهم بالمملكة العربية السعودية في عام 2022م، حيث تملكوا ما نسبته 56.6% من اجمالي الأسهم، تلاهم البحرينيون بنسبة 25.7% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 17.7%.

شكل 106: التوزيع النسبي للمساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2022م.

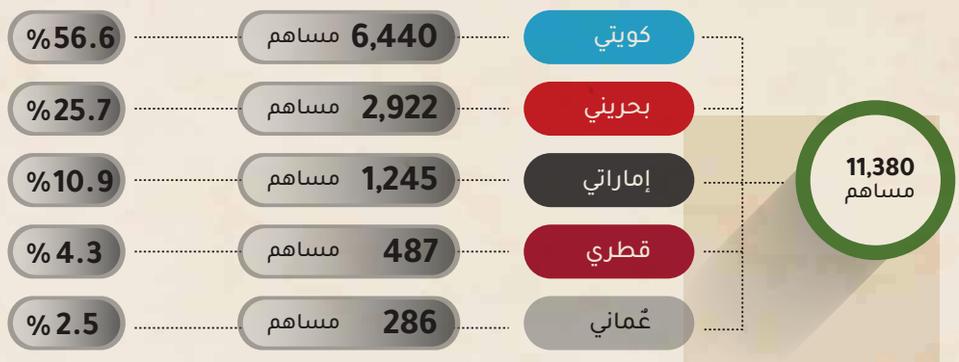

سلطنة عُمان

116 شركة إجمالي عدد الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بسلطنة عُمان خلال عام 2023م، مقارنة بـ 114 شركة في عام 2007م.

شكل 107: عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بسلطنة عُمان، 1995-2023م.

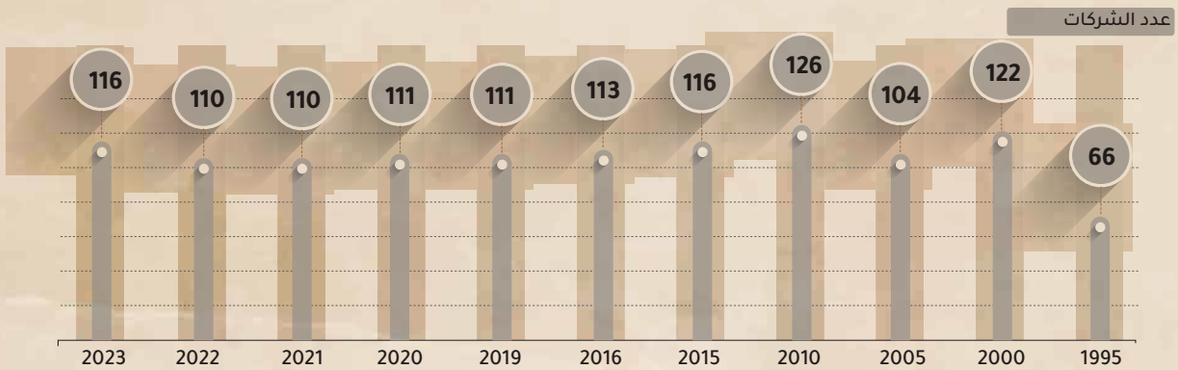

12.3 مليار دولار أمريكي إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بسلطنة عُمان خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 273.9% مقارنة بعام 2007م.

شكل 108: رؤوس أموال عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بسلطنة عُمان، 1995-2023م.

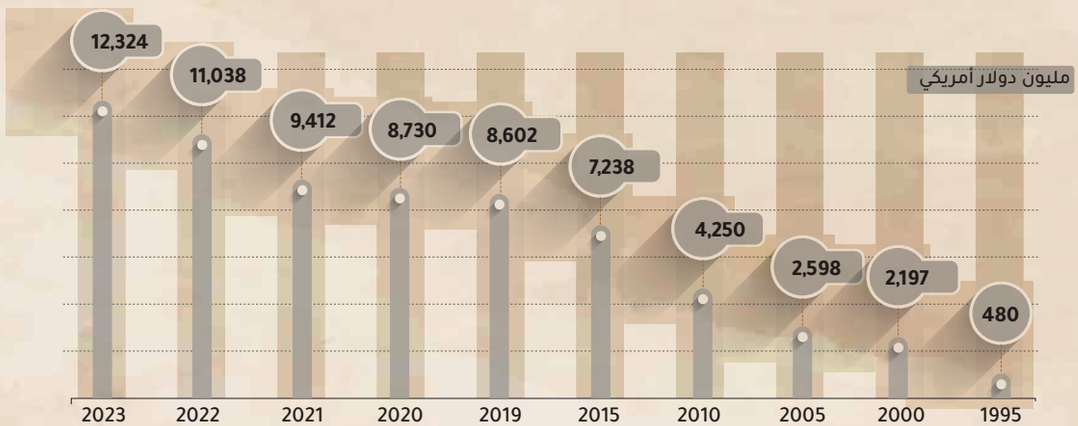

12.5 ألف مساهم إجمالي عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بسلطنة عُمان خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 29.1% مقارنة بعام 2007م.

شكل 109: عدد المساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بسلطنة عمان، 2010-2023م.

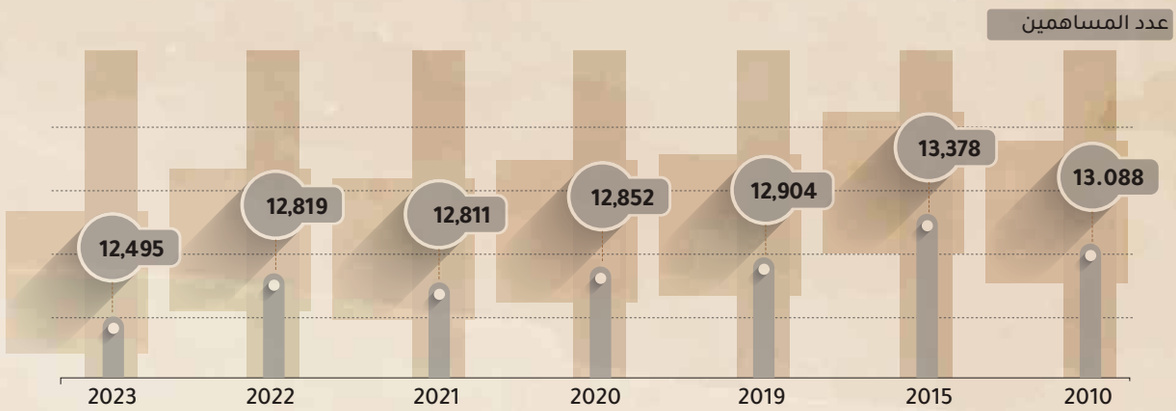

الإماراتيون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للأسهم بسلطنة عُمان في عام 2023م، حيث تملكوا ما نسبته 84% من اجمالي الأسهم، تلاهم القطريون بنسبة 7.7% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 8.3%.

شكل 110: التوزيع النسبي للمساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بسلطنة عُمان خلال عام 2023م.

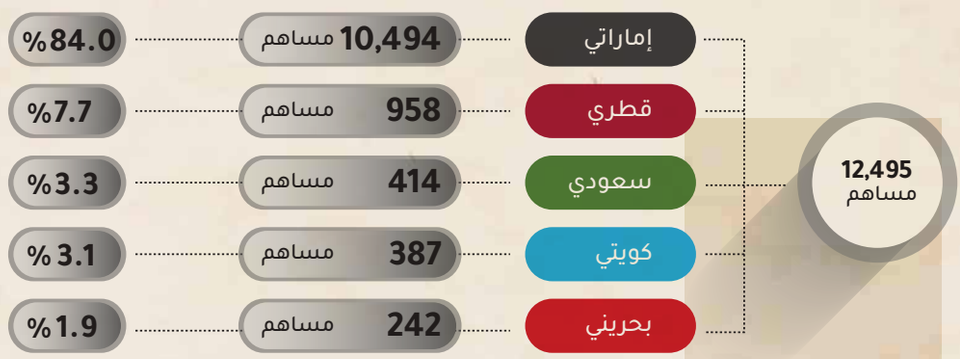

دولة قطر

53 شركة إجمالي عدد الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة قطر خلال عام 2023م، مقارنة بـ 39 شركة في عام 2007م.

شكل 111: عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة قطر، 2000-2023م.

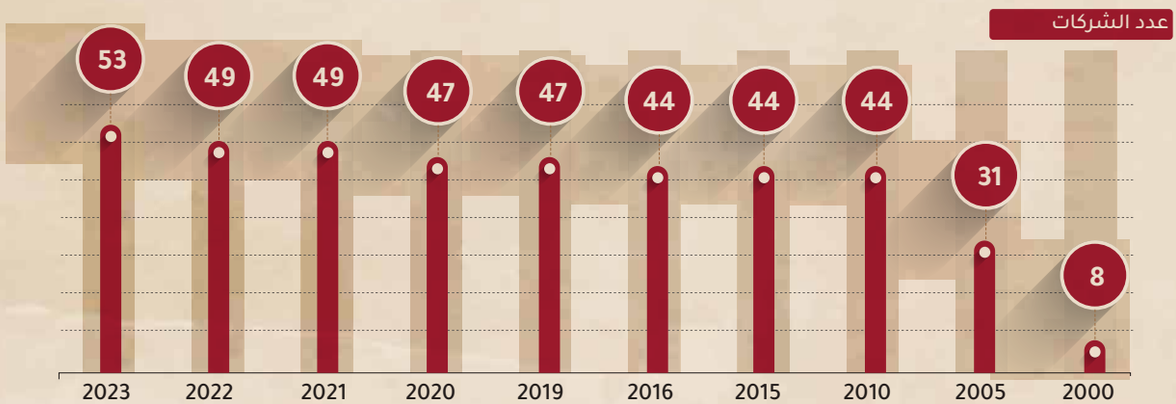

38.7 مليار دولار أمريكي إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة قطرخلال عام 2023م، بزيادة قدرها 192.9% مقارنة بعام 2007م.

شكل 112: رؤوس أموال عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة قطر، 2000-2023م.

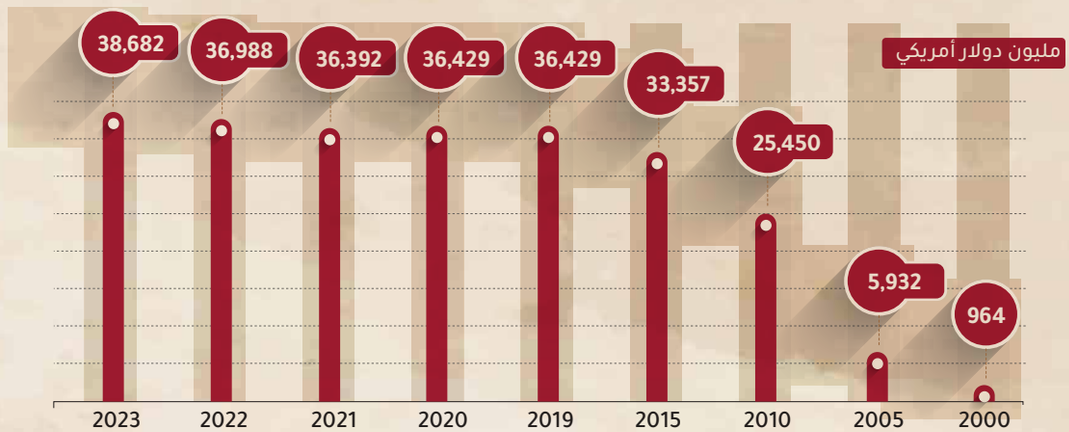

136.3 ألف مساهم إجمالي عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة قطر خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 52.9% مقارنة بعام 2007م.

شكل 113: عدد المساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بدولة قطر، 2010-2023م.

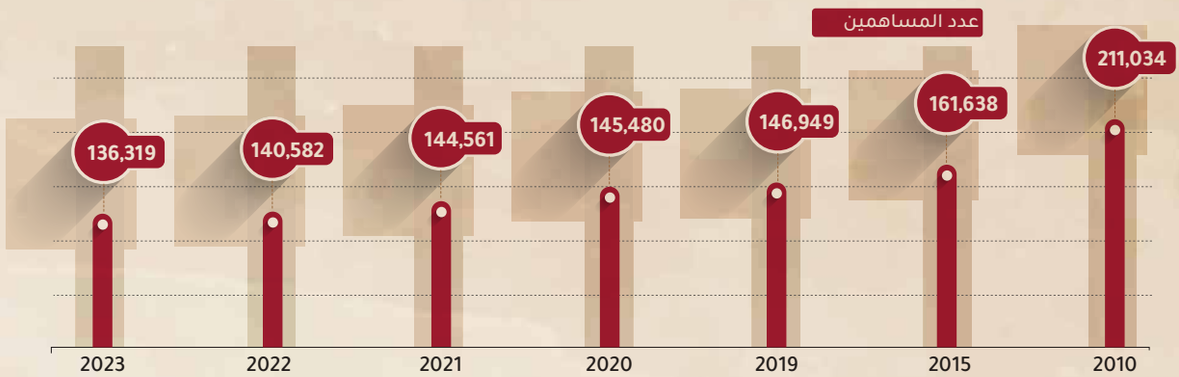

السعوديون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للأسهم بدولة قطر في عام 2023م، حيث تملكوا ما نسبته 46,6% من اجمالي الأسهم، تلاهم الإماراتيون بنسبة 17.4% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 36%.

شكل 110: التوزيع النسبي للمساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركات المساهمة بدولة قطر خلال عام 2023م.

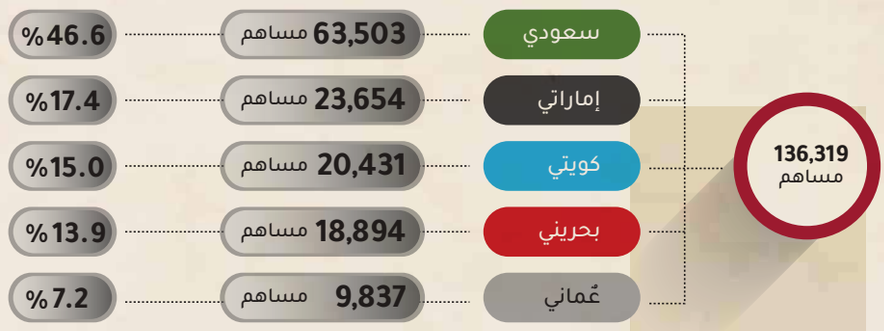

دولة الكويت

155 شركة إجمالي عدد الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الكويت خلال عام 2022م، مقارنة بـ 198 شركة في عام 2007م.

شكل 114: عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الكويت، 1995-2022م.

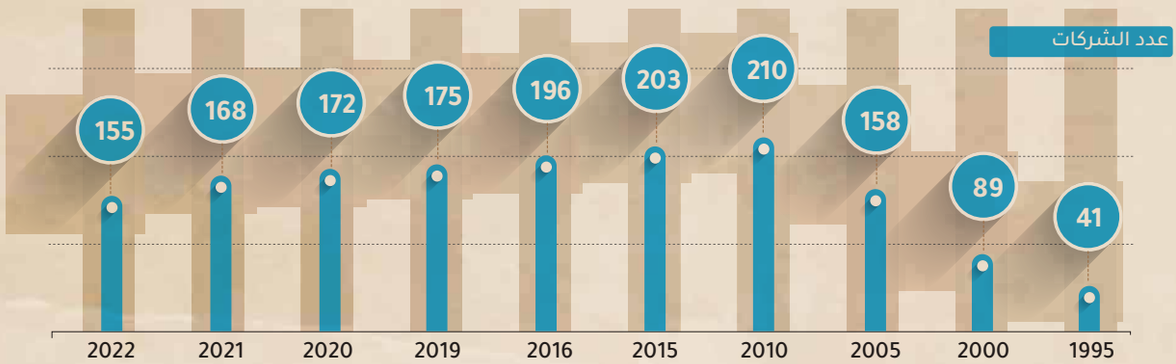

108.8 مليار دولار أمريكي إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الكويت خلال عام 2022م، بزيادة قدرها 290.2% مقارنة بعام 2007م.

شكل 115: رؤوس أموال عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الكويت، 1995-2022م.

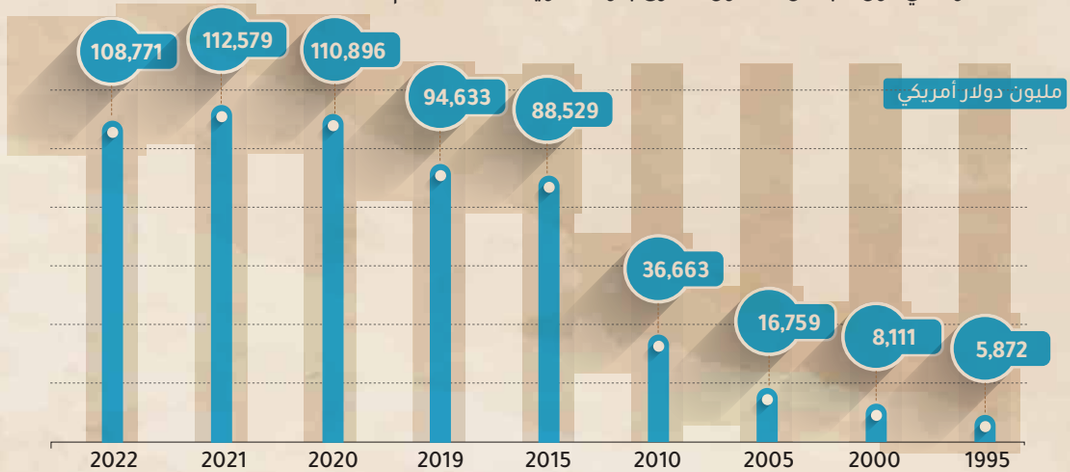

1.7 ألف مساهم إجمالي عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الأخرى بدولة الكويت خلال عام 2023م، بزيادة قدرها 764.2% مقارنة بعام 2007م.

شكل 116: عدد المساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الشركـات المساهمة بدولة الكويت، 2000-2023م.

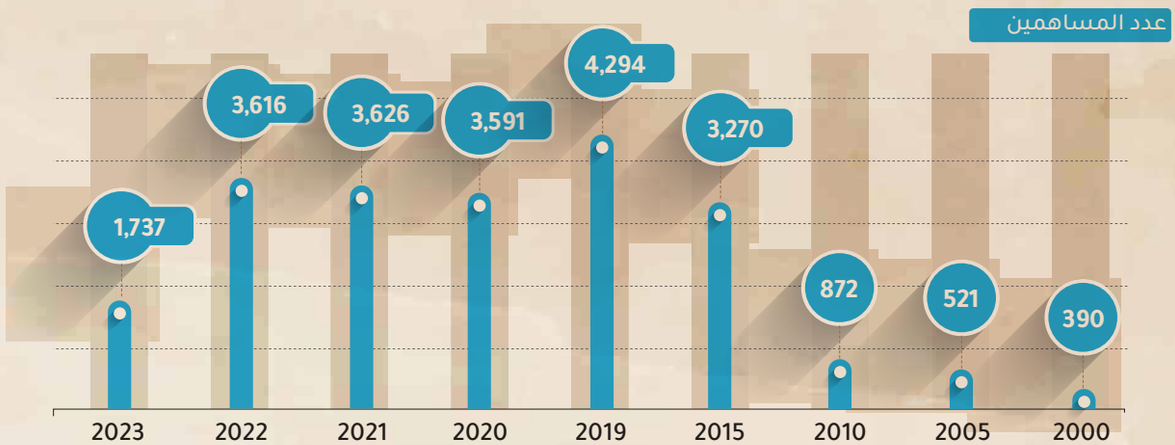

السعوديون هم الأكثر تملكاً بين مواطني دول مجلس التعاون الأخرى للأسهم بدولة الكويت في عام 2023م، حيث تملكوا ما نسبته 49.9% من اجمالي الأسهم، تلاهم البحرينيون بنسبة 28.3% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 21.8%.

شكل 117: التوزيع النسبي للمساهمين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في الـــشركات الـــمساهمة بـدولة الـكويت خلال عام 2023م.

10.2

المسار العاشر:

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

22.10
18.75
25.01
29.79
07.28
22.10
18.75
25.01
07.28
30.12

المسار العاشر:

المحور الأول:

الاستفادة من الخدمات التعليمية

اهتمت دول مجلس التعاون بمجال التعليم وتطويره في مختلف مراحله فهو السبيل الأمثل لبناء الحضارة ورقي البشرية وإعدادها لتواكب التقدم المطرد والسريع للأمم؛ لذا يعد التعليم والبحث العلمي أحد أهم القضايا التي ركز عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ إنشائه، وقد انعكس هذا الاهتمام في الكثير من القرارات والاتفاقيات التي أصدرها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون على مدار العقود السابقة التي تضمنت بنودا متعلقة بالتطوير الشامل لمنظومة التعليم والمساواة في التعليم وتوجيه الوزراء المعنيين والجهات ذات الصلة بترجمة تلك القرارات في صورة سياسات وبرامج تكفل تطبيق تلك القرارات على أرض الواقع.

في عام 1985م صدر أول قرار بشأن المبادئ والأساليب الخاصة بتحقيق التعليم العام لأهداف التنمية والتكامل، تلاها الكثير من القرارات التي لم تقتصر فقط على التعليم العام بل امتدت لتشمل أيضاً التعليم الجامعي والبحث العلمي. وقد حرص المجلس الأعلى في قراراته الخاصة بالتعليم والصادرة في الأعوام 1985م،1987م، 2010م على إرساء قواعد المساواة بين كافة طلاب دول مجلس التعاون، سواء في التعليم العام أو الجامعي أو التعليم الفني كالتالي:

- **التعليم العام**: قرر المجلس الأعلى معاملة طلاب دول مجلس التعاون في كافة مراحل التعليم العام معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة. وتعزيزاً لهذا القرار جاء البند المكمل له والمتعلق بمعاملة الوثائق والشهادات الدراسية الخاصة بمواطني دول مجلس التعاون الصادرة من أي مؤسسة تعليمية رسمية بدول المجلس معاملة الشهادات والوثائق الصادرة من الدولة نفسها، ولا تتطلب التصديق عليها من السفارات والملحقيات الثقافية ووزارات الخارجية.
- **التعليم الجامعي:** قرر المجلس الأعلى مساواة طلاب دول مجلس التعاون في مؤسسات التعليم العالي في القبول والمعاملة مع طلاب الدولة مقر الدراسة دون الإخلال بأي معاملة أفضل، وذلك في حالة انطباق شروط القبول والتسجيل المعتمدة من مؤسسات التعليم العالي والمطبقة على أبناء الدولة مقر الدراسة على المتقدمين من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى ووفق الإمكانيات المتوفرة. وفي حالة قبول الطلبة من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى في المؤسسة التعليمية، يطبق مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل فيما يتعلق بكافة الأمور الدراسية، ومتطلباتها من رسوم ومكافئات وسكن وعلاج، دون الإخلال بأي معاملة أفضل. ويهدف هذا القرار إلى تسهيل الانتقال بين دول مجلس التعاون، حيث تُوفيّر الخدمات التعليمية لكافة مواطني دول المجلس دون تفرقة بالإضافة إلى إرساء وتعظيم روح المواطنة الخليجية وتقوية الروابط بين أبناء دول المجلس وتبادل الخبرات.
- **التعليم الفني:** في عام 2008م صدر القرار بمساواة أبناء دول مجلس التعاون في القبول بمراكز ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني بأبناء الدولة مقر الدراسة أو التدريب.

39.5 ألف طالب من مواطني دول المجلس يدرسون في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى في العام 2023/2022م، مقارنة بـ 39 ألف طالب في العام 2008/2007م، بزيادة قدرها 1.3% خلال تلك الفترة.

12.8 ألف طالب من مواطني دول المجلس يدرسون في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى في العام 2023/2022م، مقارنة بـ 2.7 ألف طالب في العام 2008/2007م، بزيادة قدرها 375.1% خلال تلك الفترة.

التعليم العام

39.5

ألف طالب

من مواطني دول مجلس التعاون يدرسون في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى

2023/2022م

%1.3

39

ألف طالب

من مواطني دول مجلس التعاون يدرسون في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى.

2008/2007م

التعليم العالي

12.8

ألف طالب

من مواطني دول مجلس التعاون يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بالدول الأعضاء الأخرى.

2023/2022م

%375.1

2.7

ألف طالب

من مواطني دول مجلس التعاون يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بالدول الأعضاء الأخرى.

2008/2007م

دولة الإمارات العربية المتحدة

11.4 ألف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في المدارس الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام الدراسي 2023/2022م، بانخفاض قدره 5.2% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 118: عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة (جـميع الـمراحل)، 2001/2000م - 2023/2022م.

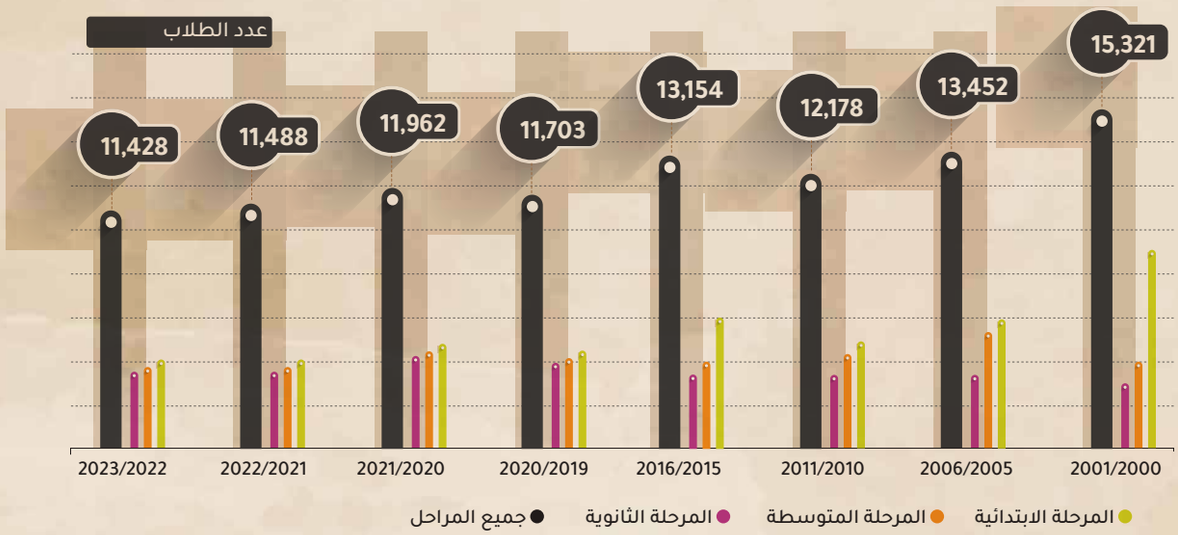

العُمانيون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في المدارس الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2023/2022م، حيث شكلوا ما نسبته 77.8%، تلاهم الطلاب السعوديون بنسبة 16.4% وباقي طلاب الدول الأعضاء بنسبة 5.8%.

شكل 119: التوزيع النسبي للطلاب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة (جـميع الـمراحل)، 2023/2022م.

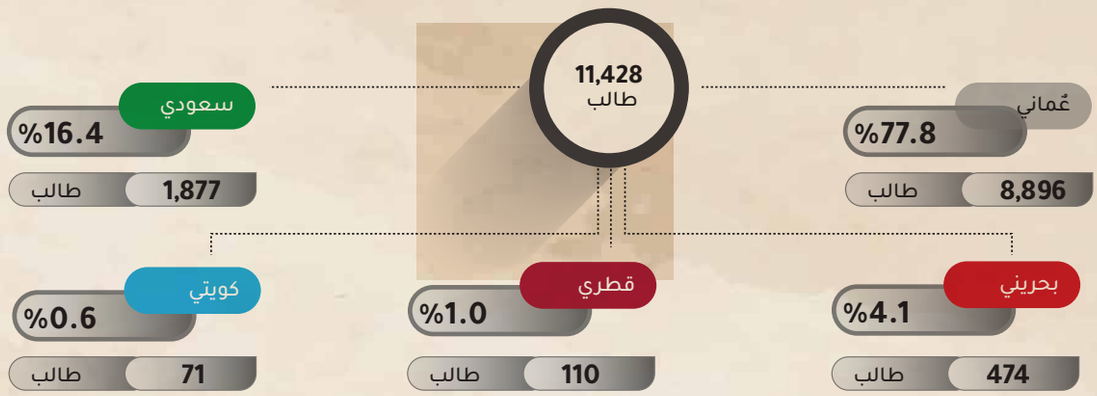

6.0 ألف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام الدراسي 2024/2023م، بزيادة قدرها 344.0% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 120: عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2001/2000م - 2024/2023م.

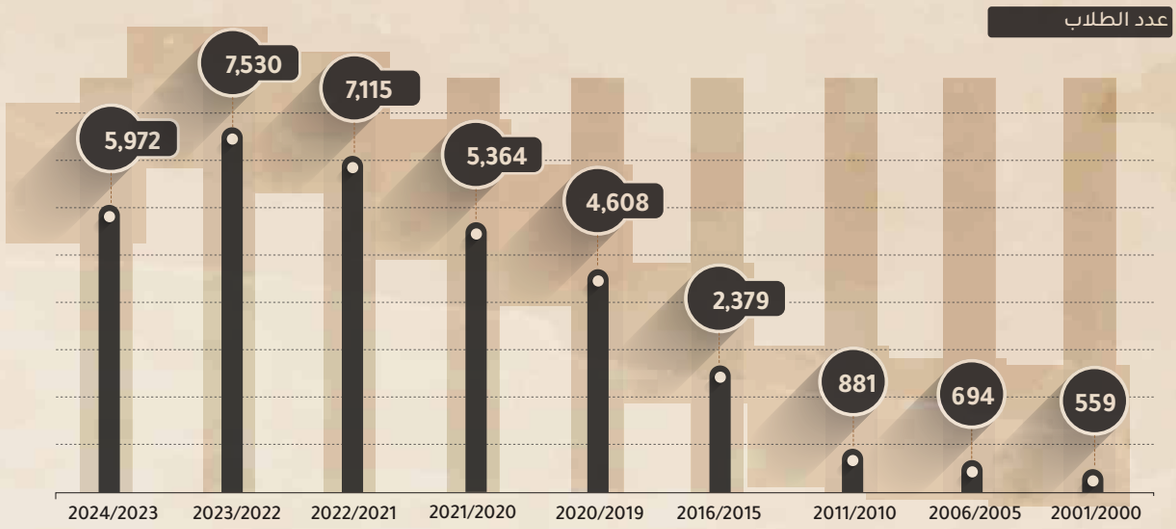

العُمانيون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2024/2023م، حيث شكلوا ما نسبته 53.2%، تلاهم الطلاب السعوديون بنسبة 19.6% وباقي طلاب الدول الأعضاء الأخرى بنسبة 27.2%.

شكل 121: التوزيع النسبي للطلاب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2024/2023م.

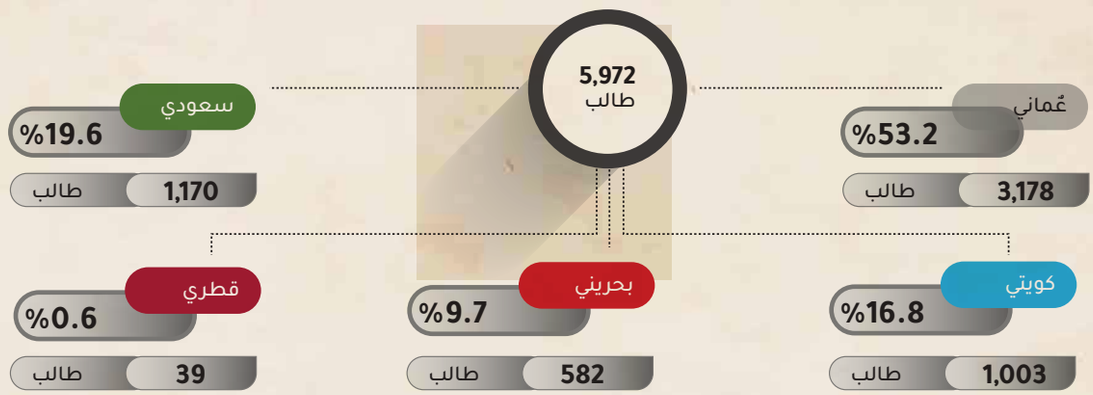

مملكة البحرين

826 طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في المدارس الحكومية بمملكة البحرين خلال العام الدراسي 2023/2024م، بانخفاض قدره 16.1% مقارنة بعام 2007/2008م.

شكل 122: عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بمملكة البحرين (جميع المراحل)، 2001/2000م - 2024/2023م.

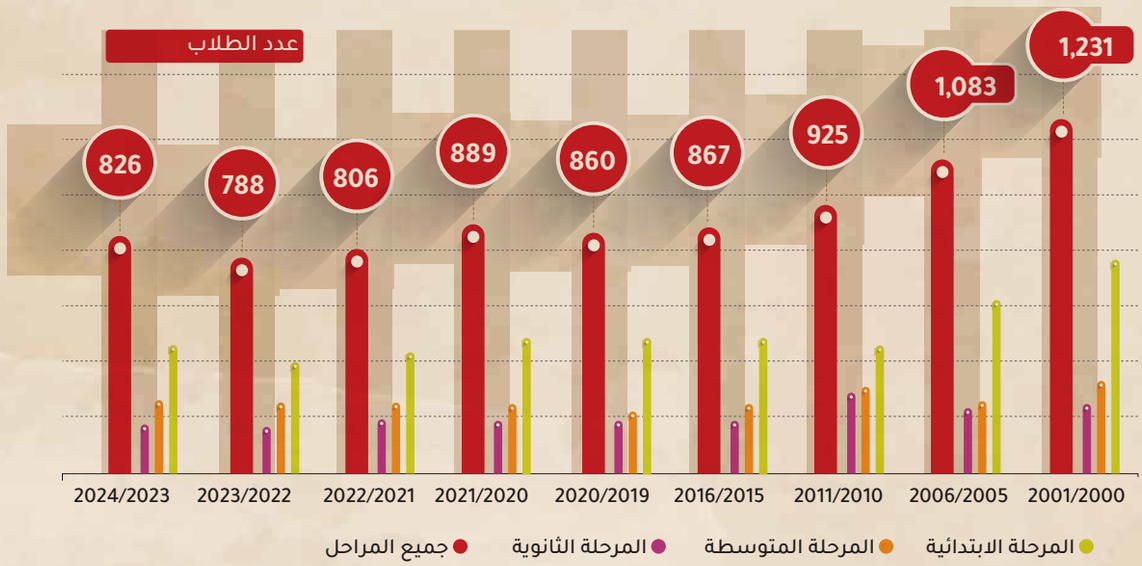

السعوديون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في المدارس الحكومية بمملكة البحرين خلال عام 2024/2023م، حيث شكلوا ما نسبته 70.8%، تلاهم الطلاب العُمانيون بنسبة 15.7% وباقي طلاب الدول الأعضاء بنسبة 13.5%.

شكل 123: التوزيع النسبي للطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بمملكة البحرين (جميع المراحل)، 2024/2023م.

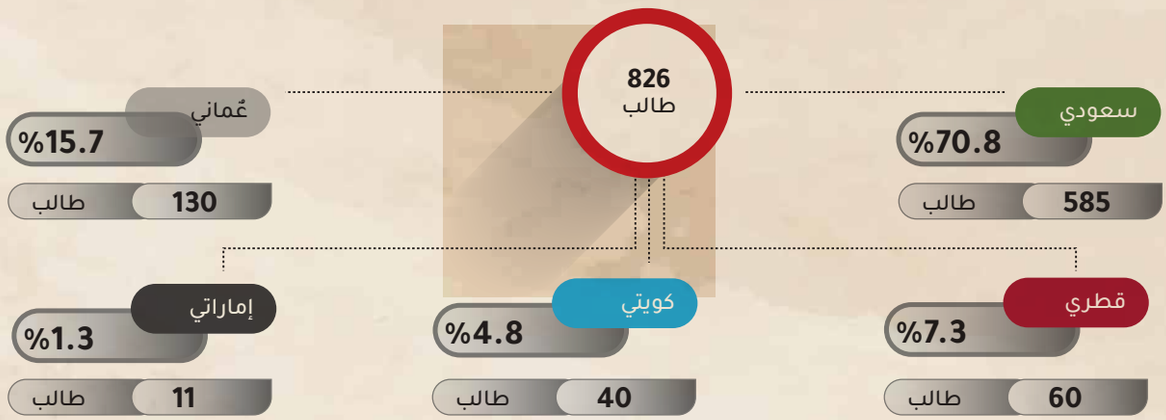

1.7 ألف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين خلال العام الدراسي 2024/2023م، بزيادة قدرها 1198% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 124: عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بمملكة البحرين، 2001/2000م - 2024/2023م.

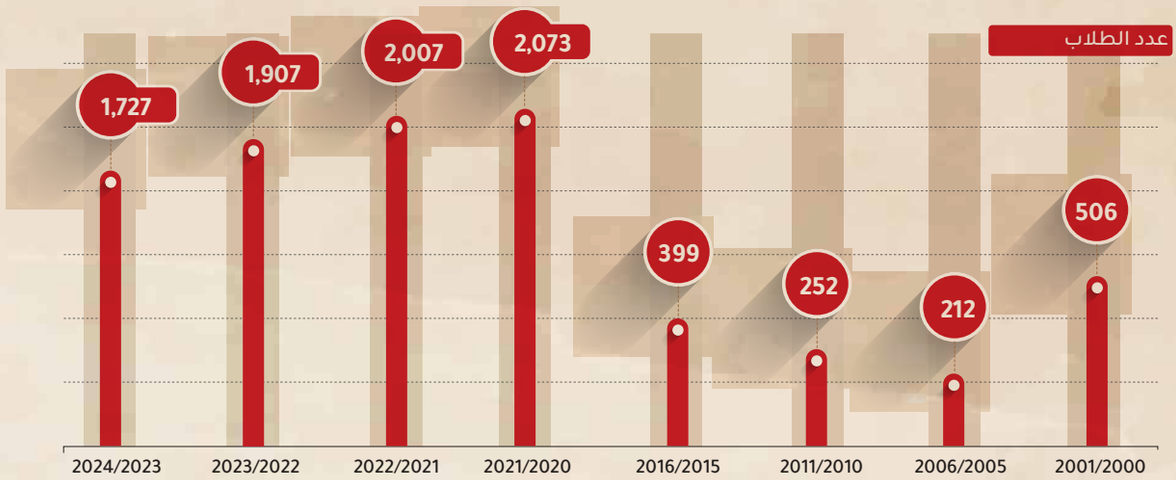

السعوديون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين خلال عام 2024/2023م، حيث شكلوا ما نسبته 53.5%، تلاهم الطلاب الكويتيون بنسبة 36.1% وباقي طلاب الدول الأعضاء الأخرى بنسبة 10.4%.

شكل 125: التوزيع النسبي للطلاب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين، 2024/2023م.

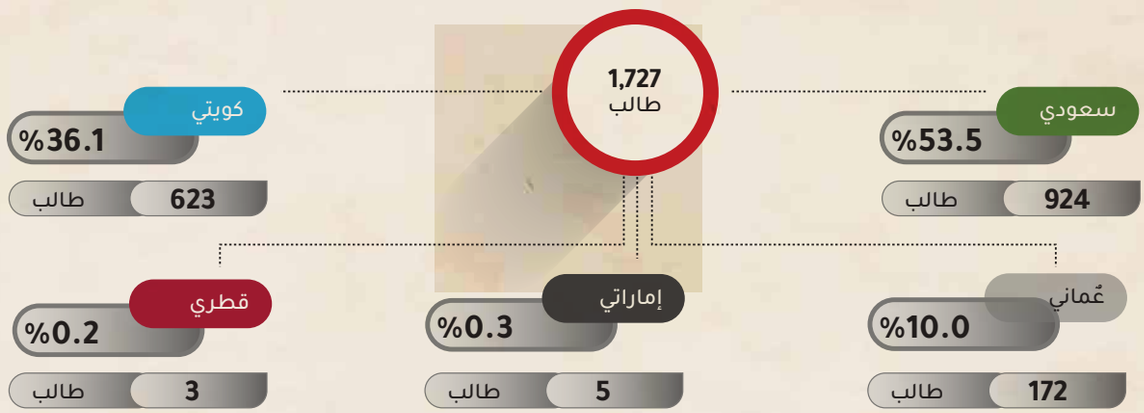

المملكة العربية السعودية

5 آلاف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية خلال العام الدراسي 2023/2022م، بانخفاض قدره 7.9% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 126: عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية (جميع المراحل)، 2001/2000م - 2023/2022م.

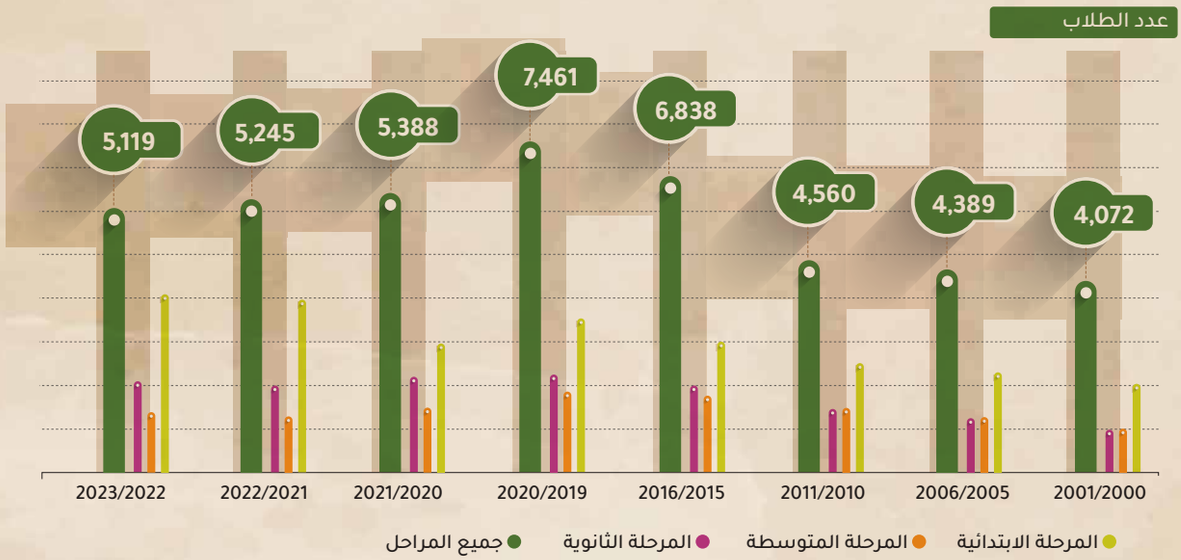

الكويتيون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023/2022م، حيث شكلوا ما نسبته 66.7%، تلاهم الطلاب البحرينيون بنسبة 14.9% وباقي طلاب الدول الأعضاء بنسبة 18.4%.

شكل 127: التوزيع النسبي للطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية (جميع المراحل)، 2023/2022م.

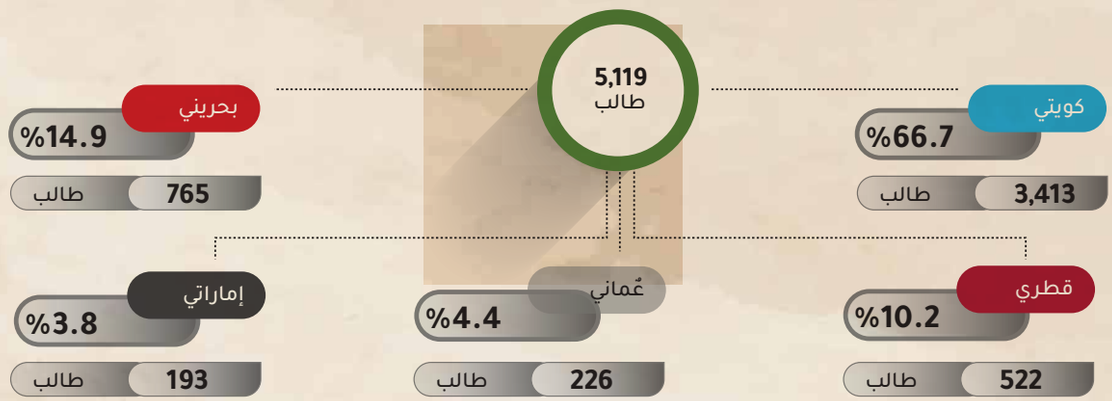

1.9 ألف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية خلال العام الدراسي 2024/2023م، بزيادة قدرها 235.2% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 128: عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالمملكة العربية السعودية، 2001/2000م - 2024/2023م.

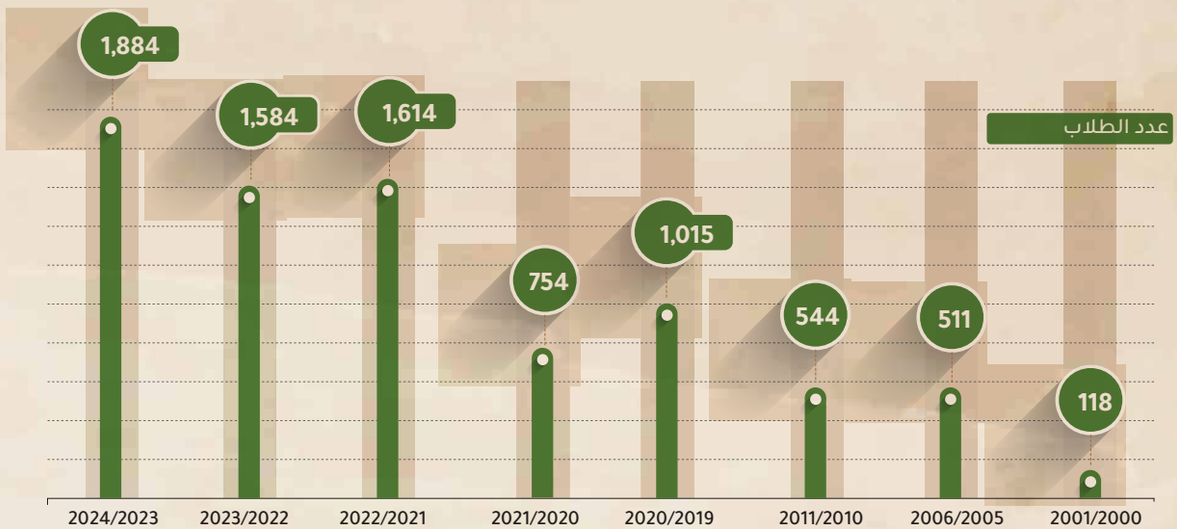

الكويتيون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2024/2023م، حيث شكلوا ما نسبته 70.1%، تلاهم الطلاب البحرينيون بنسبة 15.7% وباقي طلاب الدول الأعضاء الأخرى بنسبة 14.2% .

شكل 129: التوزيع النسبي للطلاب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2024/2023م.

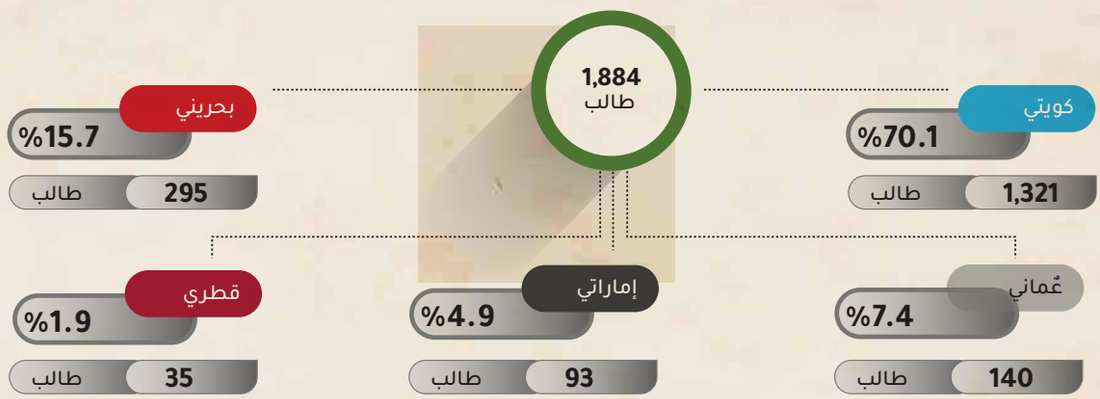

سلطنة عُمان

773 طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في المدارس الحكومية بسلطنة عُمان خلال العام الدراسي 2024/2023م، بزيادة قدرها 54% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 130: عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بسلطنة عُمان (جميع المراحل)، 2001/2000م - 2024/2023م.

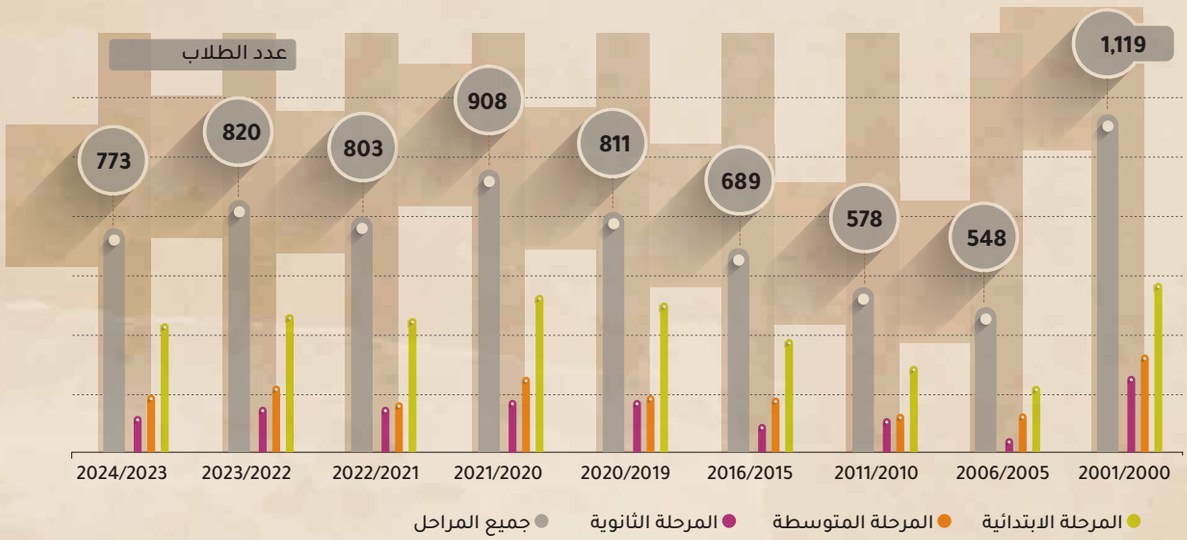

السعوديون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في المدارس الحكومية بسلطنة عُمان خلال عام 2024/2023م، حيث شكلوا ما نسبته 44.1%، تلاهم الطلاب الإماراتيون بنسبة 43.9% وباقي طلاب الدول الأعضاء بنسبة 12% .

شكل 131: التوزيع النسبي للطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بسلطنة عُمان (جميع المراحل)، 2024/2023م.

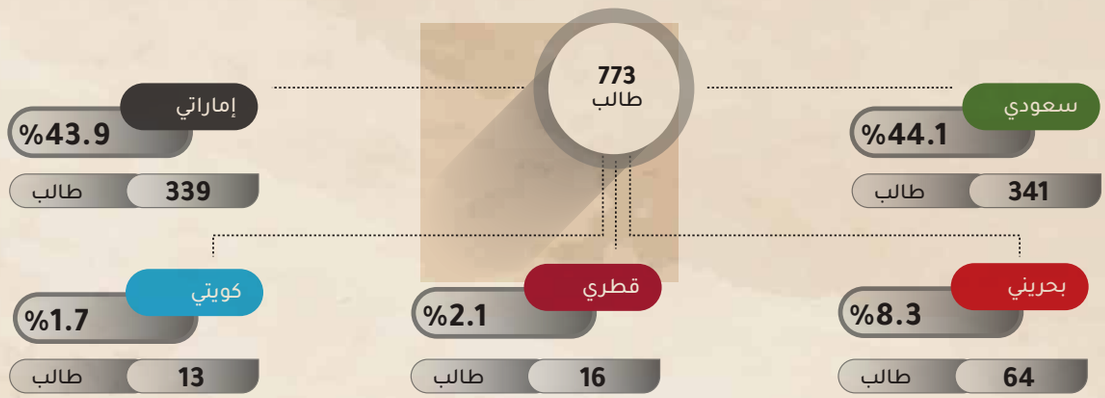

68 طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان خلال العام الدراسي 2024/2023م، بزيادة قدرها 36% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 132: عـدد الـطلاب مـن مواطني دول الـمجلس الأخـرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عُمان، 2001/2000م - 2024/2023م.

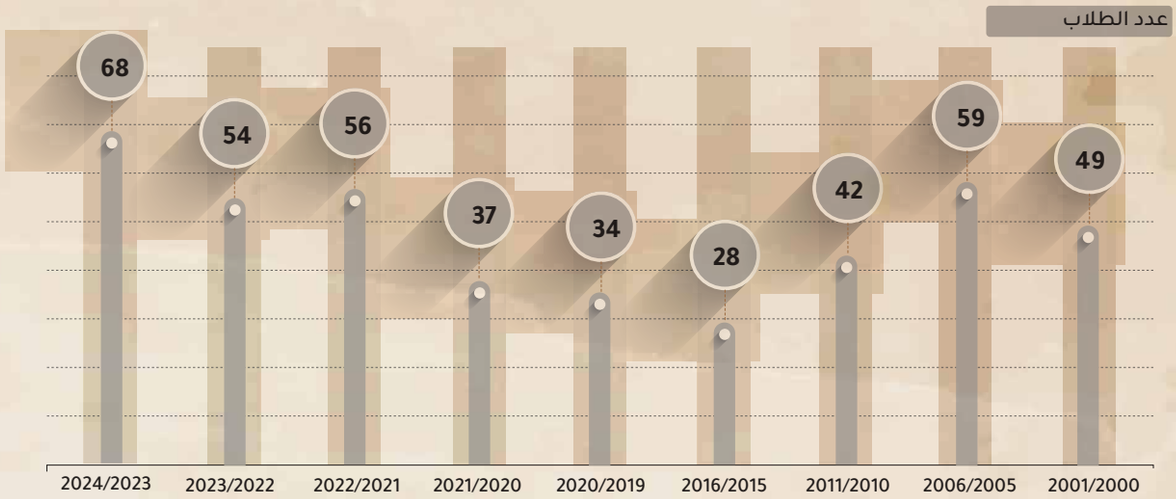

البحرينيون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان خلال عام 2024/2023م، حيث شكلوا ما نسبته 36.8%، تلاهم الطلاب الإماراتيون والسعوديون بنسبة 25% لكل منهما ثم الطلاب الكويتيون بنسبة 13.2%.

شكل 133: التوزيع النسبي للطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عُمان، 2024/2023م.

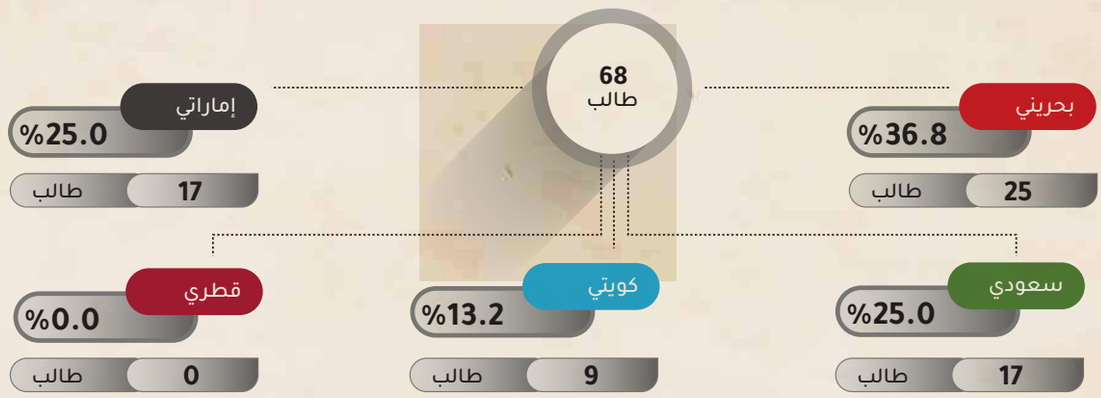

دولة قطر

5.3 ألف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في المدارس الحكومية بدولة قطر خلال العام الدراسي 2023/2022م، بزيادة قدرها 89.6% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 134: عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بدولة قطر (جميع المراحل)، 2001/2000م - 2023/2022م.

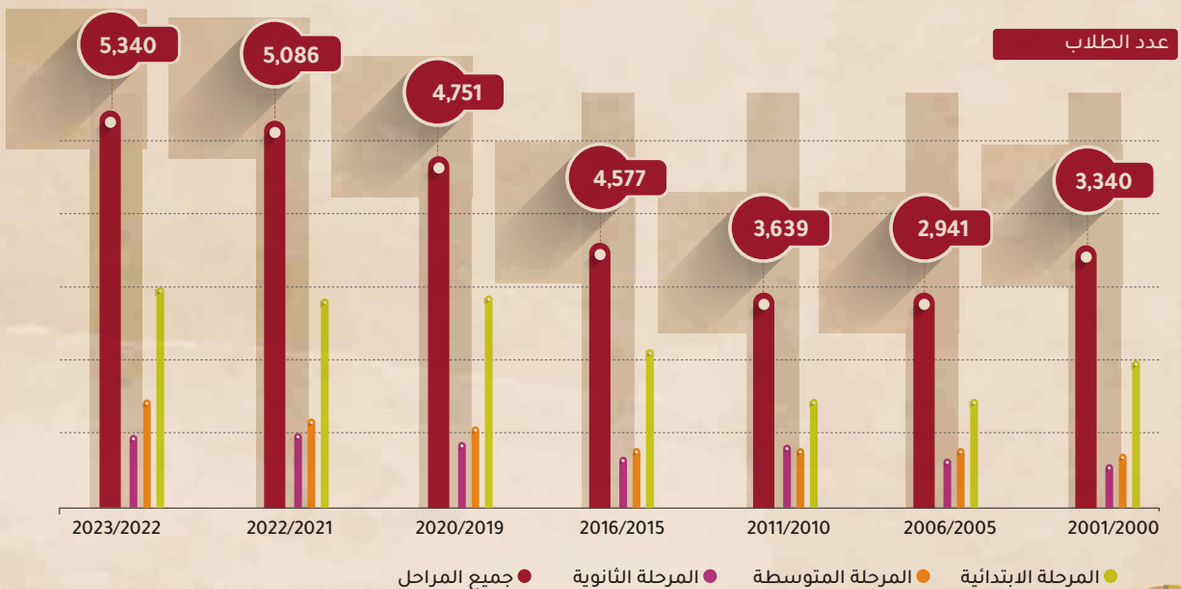

السعوديون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في المدارس الحكومية بدولة قطر خلال عام 2023/2022م، حيث شكلوا ما نسبته 44.9%، تلاهم الطلاب العمانيون بنسبة 36.3% وباقي طلاب الدول الأعضاء بنسبة 18.8% .

شكل 135: التوزيع النسبي للطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بدولة قطر (جميع المراحل)، 2023/2022م.

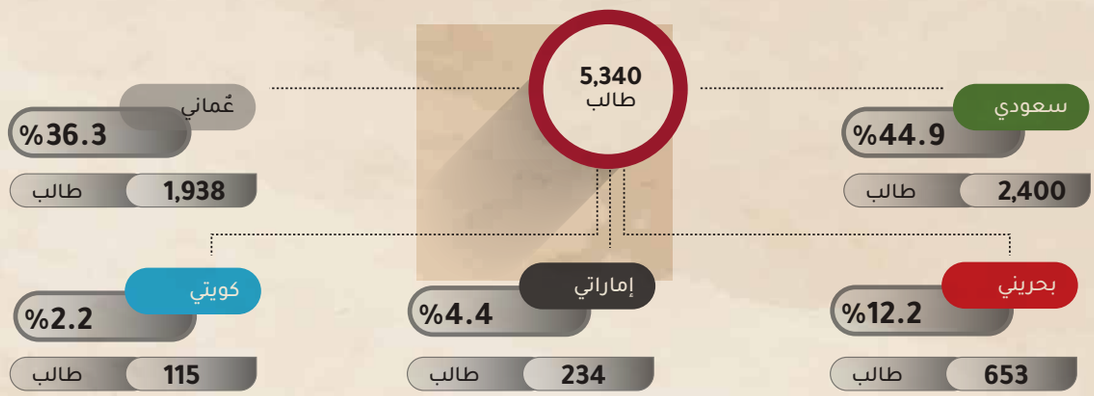

1.4 ألف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بدولة قطر خلال العام الدراسي 2023/2022م، بزيادة قدرها 155.4% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 136: عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بدولة قطر، 2001/2000م - 2023/2022م.

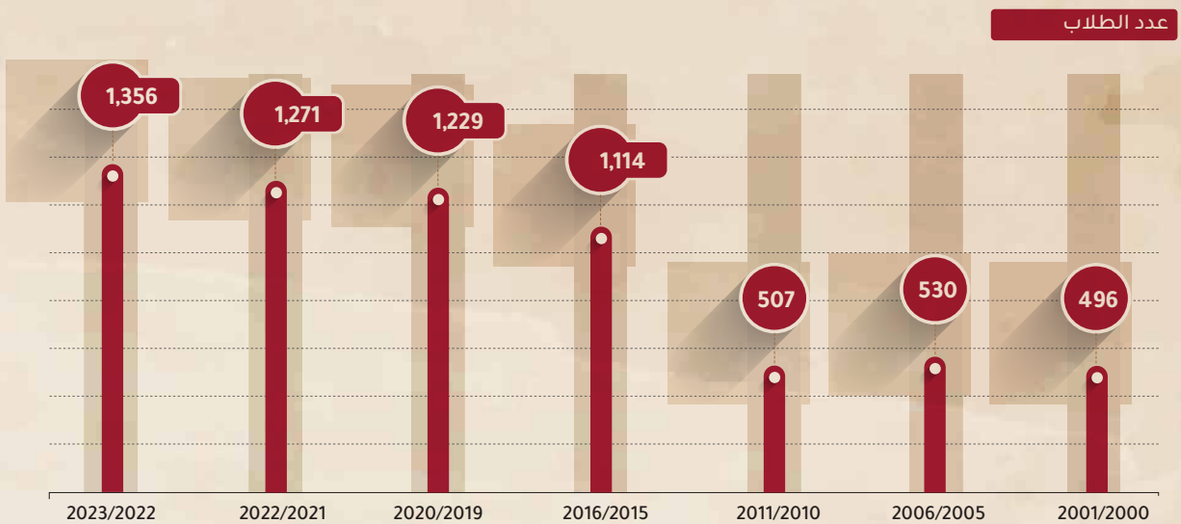

السعوديون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بدولة قطر خلال عام 2023/2022م، حيث شكلوا ما نسبته 54.7%، تلاهم الطلاب البحرينيون بنسبة 18.1% وباقي طلاب الدول الأعضاء الأخرى بنسبة 27.2% .

شكل 137: التوزيع النسبي للطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بدولة قطر، 2023/2022م.

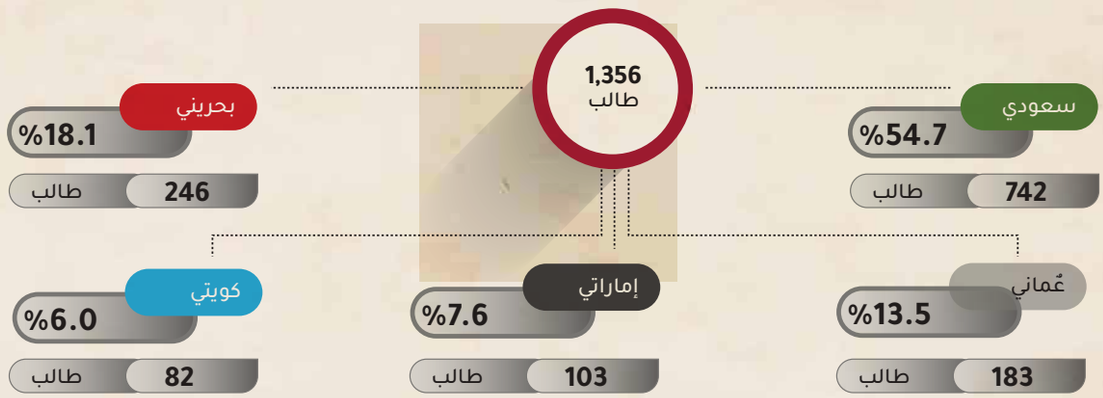

دولة الكويت

16 ألف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في المدارس الحكومية بدولة الكويت خلال العام الدراسي 2024/2023م، بانخفاض قدره 6.3% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 138: عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بدولة الكويت (جميع المراحل)، 2001/2000م - 2024/2023م.

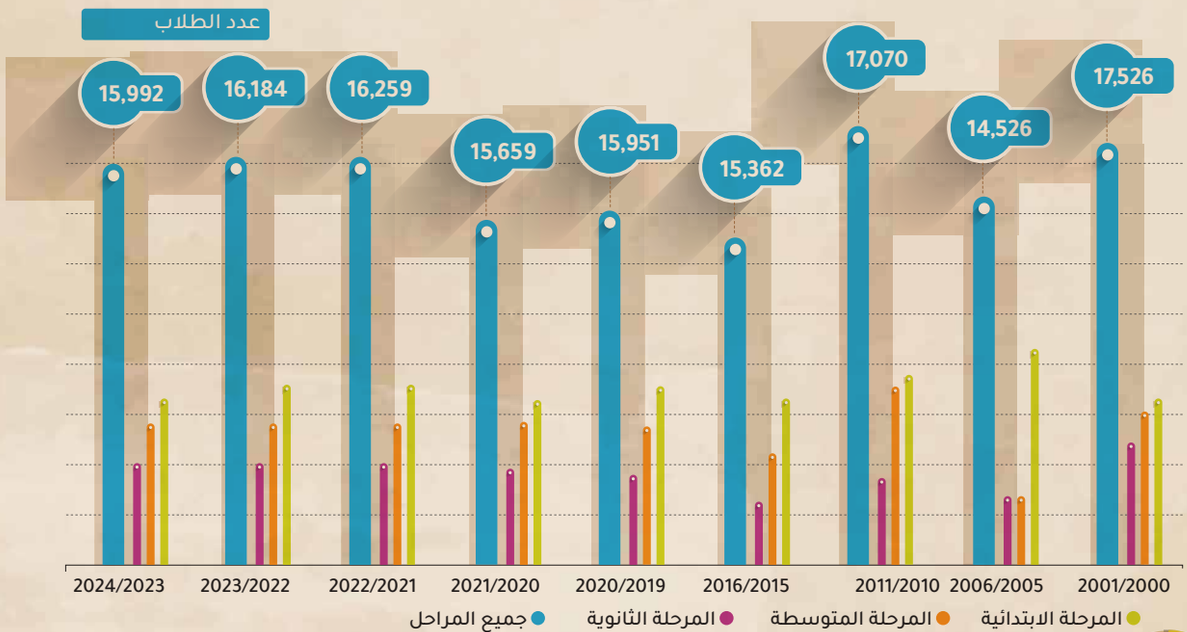

السعوديون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في المدارس الحكومية بدولة الكويت خلال عام 2024/2023م، حيث شكلوا ما نسبته 94.8%، تلاهم الطلاب البحرينيون بنسبة 2.4% وباقي طلاب الدول الأعضاء بنسبة 2.8% .

شكل 139: التوزيع النسبي للطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى المسجلين في المدارس الحكومية بدولة الكويت (جميع المراحل)، 2024/2023م.

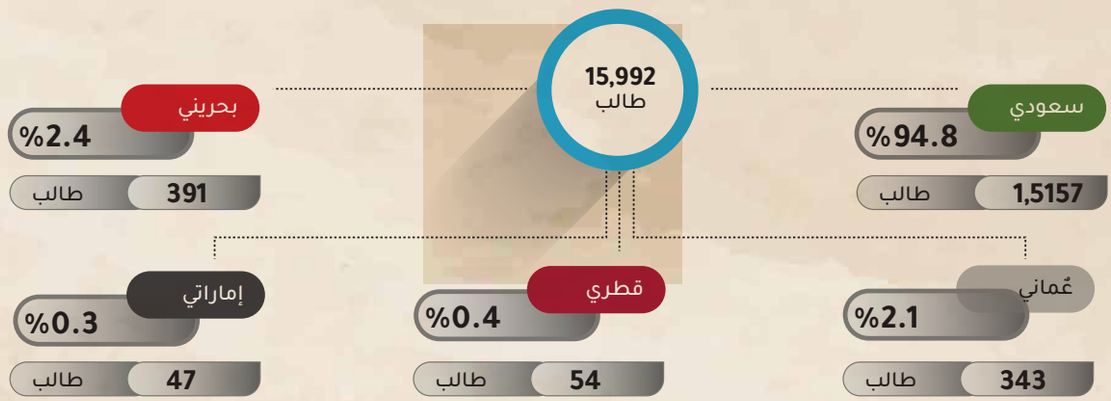

1.8 ألف طالب من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت خلال العام الدراسي 2019/2018م، بزيادة قدرها 123.3% مقارنة بعام 2008/2007م.

شكل 140: عدد الطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بدولة الكويت، 2001/2000م - 2019/2018م.

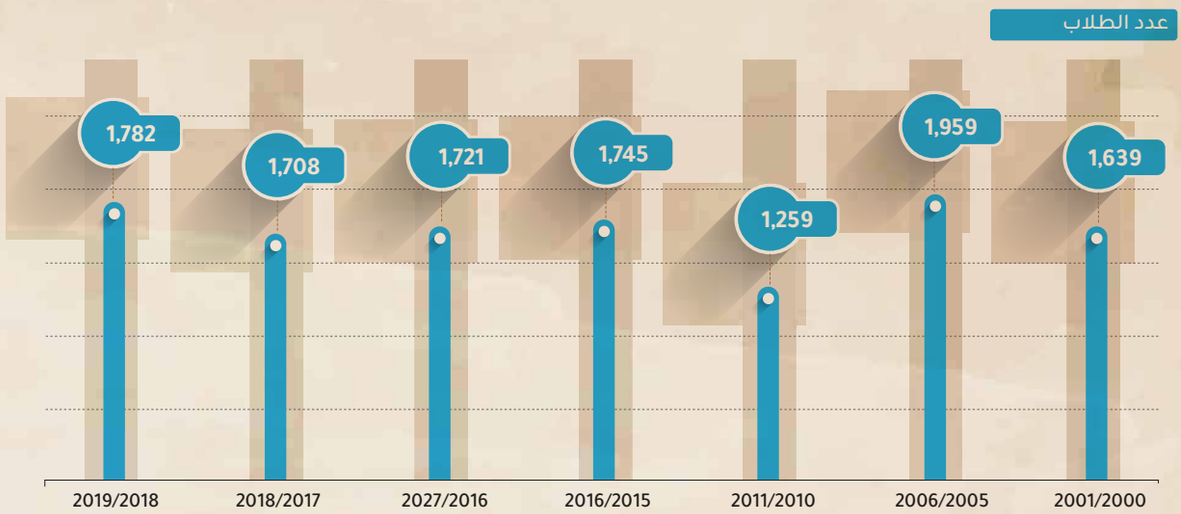

السعوديون هم الأغلبية من طلاب دول مجلس التعاون الأخرى الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت خلال عام 2019/2018م، حيث شكلوا ما نسبته 86.9%، تلاهم الطلاب العمانيون بنسبة 7.1% وباقي طلاب الدول الأعضاء الأخرى بنسبة 6% .

شكل 141: التوزيع النسبي للطلاب من مواطني دول المجلس الأخرى المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بدولة الكويت، 2019/2018م.

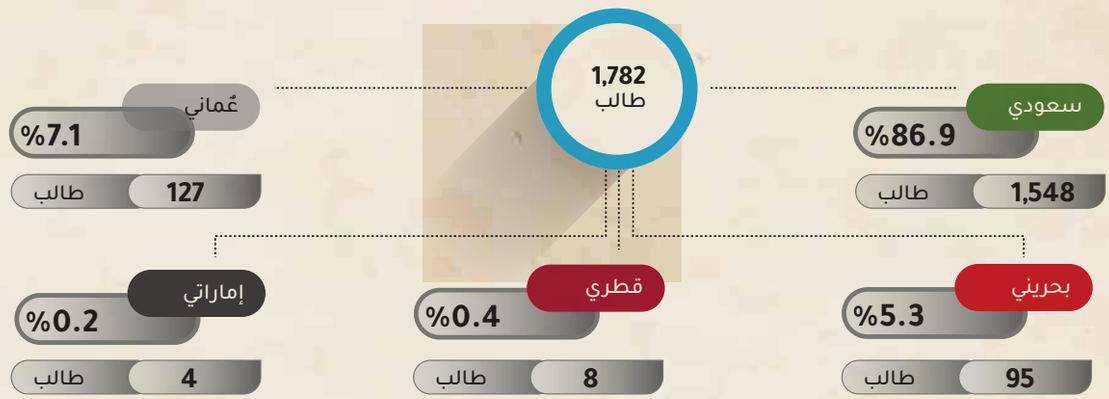

المسار العاشر:

المحور الثاني:

الاستفادة من الخدمات الصحية

صدر العديد من القرارات من المجلس الأعلى بشأن قطاع الصحة، حيث أتاحت هذه القرارات آفاقاً أوسع لبلوغ أهداف مجلس التعاون الأخرى الخليجي على الصعيد الصحي، وأسهمت في الارتقاء بالمستوى الصحي بالدول الأعضاء، وساهمت بفاعلية في تحقيق العديد من الإنجازات والمكاسب الصحية. وفي مجال المواطنة الخليجية قرر المجلس الأعلى بأن يعامل مواطنو دول مجلس التعاون الأخرى المقيمون والزائرون لأي دولة عضو معاملة مواطني الدولة نفسها في الاستفادة من المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات العامة وذلك اعتباراً من أول مارس 1989م (القرار رقم 1/146(1988) الدورة 9). بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة (المنامة، ديسمبر1998) بشأن استفادة مواطني دول مجلس التعاون من المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، اقرّ المجلس الأعلى علاج منتسبي القوات المسلحة لدول مجلس التعاون وعائلاتهم، المنتدبين في مهام رسمية، أو المشاركين في دورات تدريبية في الدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية لتلك الدول. كما وافق المجلس الأعلى في دورته الخامسة والثلاثين (الدوحة، ديسمبر2014) على توفير الخدمات العلاجية للأمراض المستعصية لمنتسبي القوات المسلحة بالدول الأعضاء في المستشفيات العسكرية والمراكز المتخصصة في دول مجلس التعاون.

وفي إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية الخليجية، اتخذ المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة (المنامة، ديسمبر 1994) قراراً سمح بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصحية. ثم قراراً آخر في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر2000) اصبحت بموجبه جميع المجالات الصحية مفتوحة للمستثمرين من مواطني دول مجلس التعاون دون استثناء على قدم المساواة مع مواطني الدولة مقر النشاط. ومنذ ذلك الحين، أصبح مواطنو دول مجلس التعاون يتمتعون بالخدمات العلاجية الحكومية التي توفرها المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات العامة في أي من الدول الأعضاء التي يتواجدون فيها.

ورغم عدم اكتمال البيانات الإحصائية من جميع الدول الأعضاء في هذا المسار المهم من مسارات السوق الخليجية المشتركة، إلا أن الإحصاءات المتاحة من الدول الأعضاء تشير إلى استفادة كبيرة لمواطني دول مجلس التعاون من توفير العلاج في الدول الأعضاء الأخرى.

204.4 ألف مواطن من مواطني دول المجلس تلقوا الخدمات الصحية بالمستشفيات والمستوصفات الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى في العام 2023م، مقارنة بـ 298.2 ألف مواطن في العام 2018م، بانخفاض قدره 31.5% خلال تلك الفترة.

204.3

ألف مواطن

من مواطني دول مجلس التعاون تلقوا الخدمات الصحية بالمستشفيات والمستوصفات الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى.

2023م

دولة الإمارات العربية المتحدة

72.7 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى تلقوا الخدمات الصحية سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 7.4% مقارنة بعام 2015م.

شكل 142: عدد المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2015-2023م.

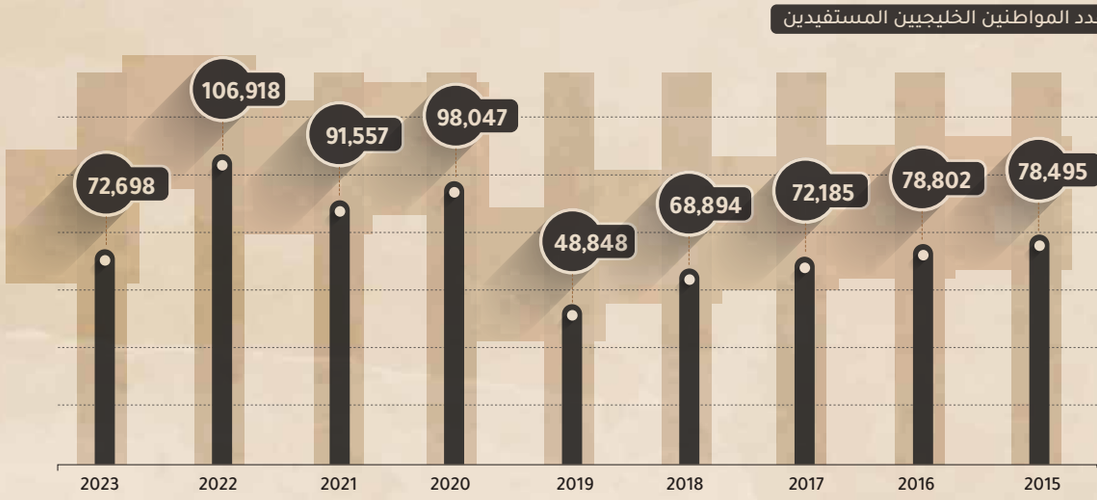

العمانيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين تلقوا الخدمات الصحية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 73.1%، تلاهم السعوديون بنسبة 16.4% وباقي مواطني الدول الأعضاء بنسبة 10.5%.

شكل 143: التوزيع النسبي للمستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2023م.

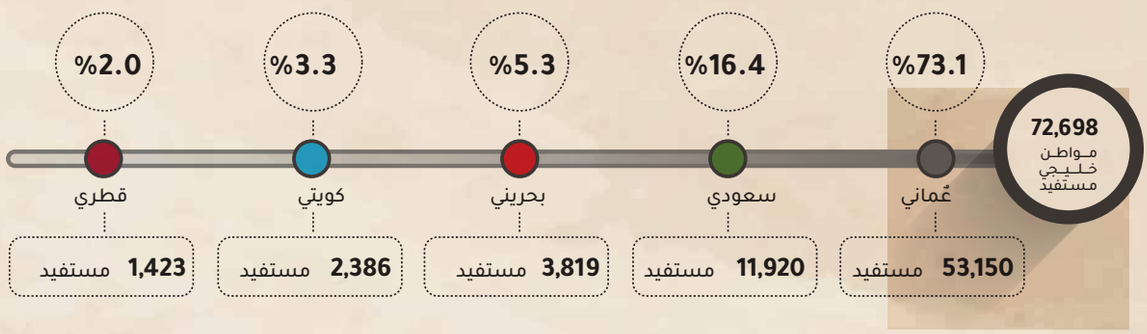

مملكة البحرين

7.9 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى تلقوا الخدمات الصحية سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية الحكومية بمملكة البحرين خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 48% مقارنة بعام 2007م.

شكل 144: عدد المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بمملكة البحرين، 1995-2023م.

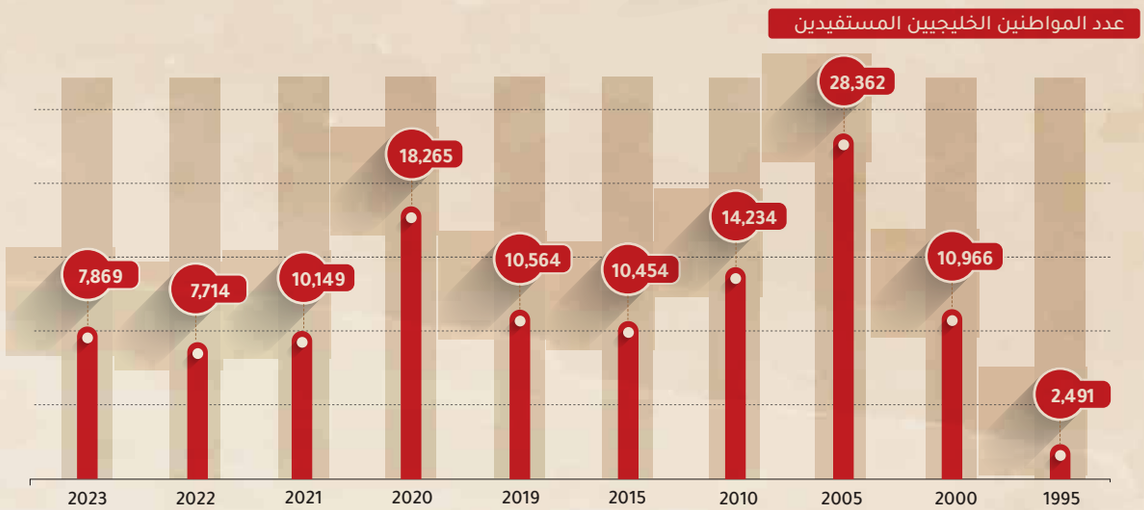

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين تلقوا الخدمات الصحية الحكومية بمملكة البحرين في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 64.5%، تلاهم العمانيون بنسبة 14.4% وباقي مواطني الدول الأعضاء بنسبة 21.1%.

شكل 145: التوزيع النسبي للمستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بمملكة البحرين، 2023م.

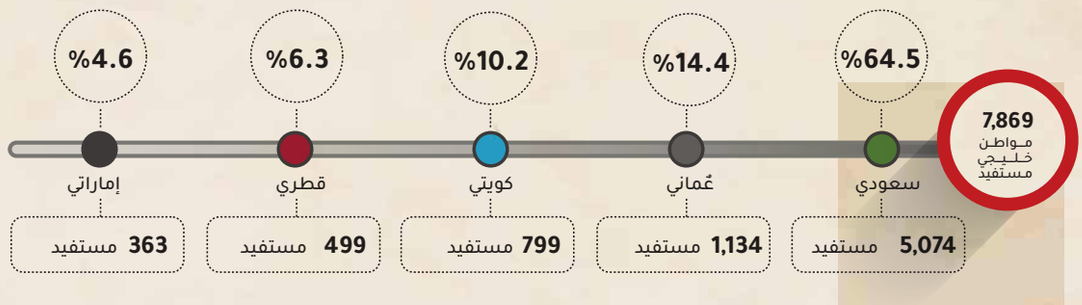

المملكة العربية السعودية

17.7 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى تلقوا الخدمات الصحية سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية الحكومية بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 78.8% مقارنة بعام 2017م.

شكل 146: عدد المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بالمملكة العربية السعودية، 2017-2023م.

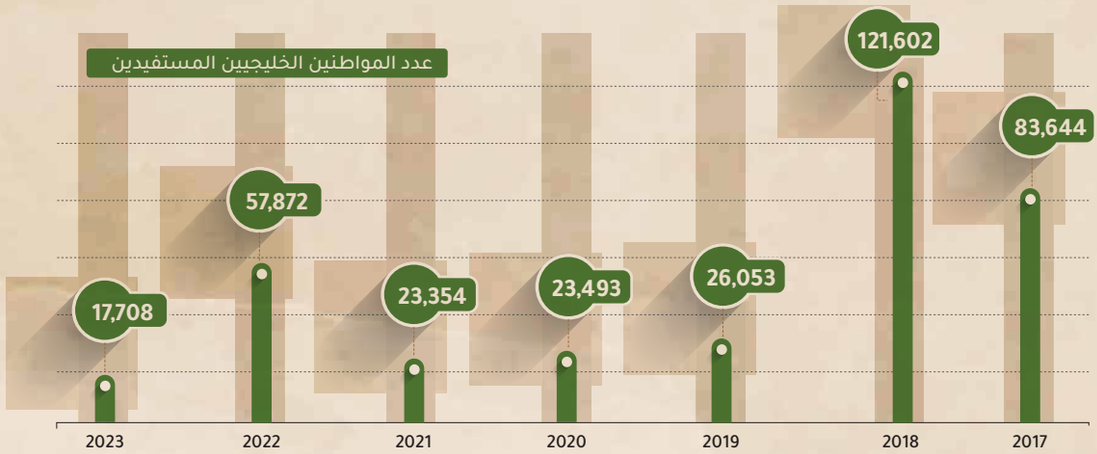

الكويتيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين تلقوا الخدمات الصحية الحكومية بالمملكة العربية السعودية في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 50.6%، تلاهم البحرينيون بنسبة 17.4% وباقي مواطني الدول الأعضاء بنسبة 32.0%.

شكل 147: التوزيع النسبي المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2023م.

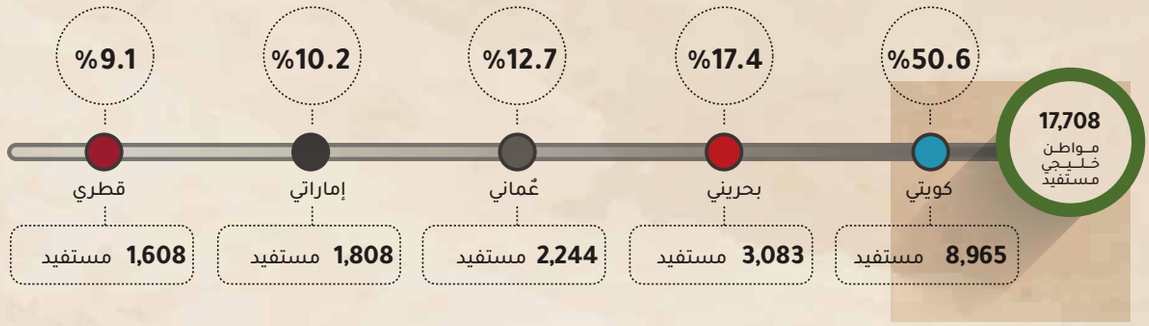

سلطنة عُمان

37.6 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى تلقوا الخدمات الصحية سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية الحكومية بسلطنة عُمان خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 33.9% مقارنة بعام 2012م.

شكل 148: عدد المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بسلطنة عُمان ، 2012-2023م.

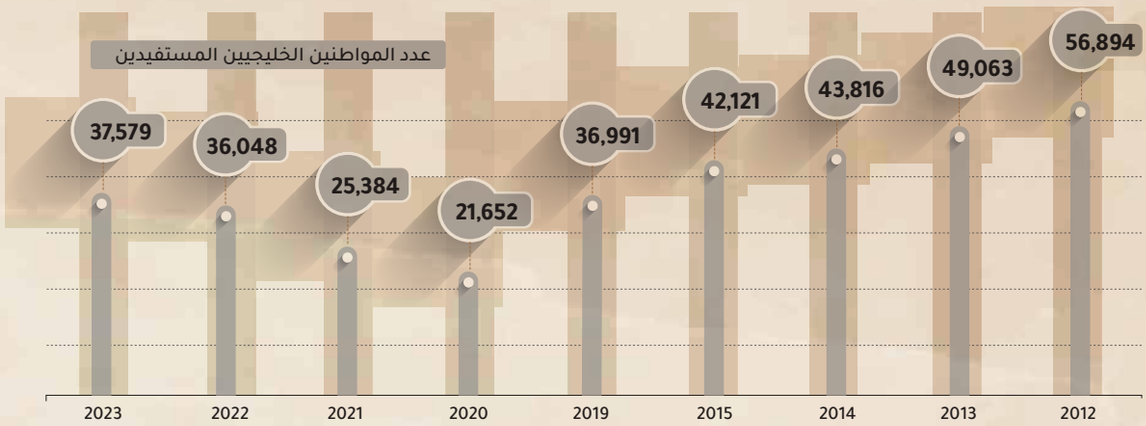

الإماراتيون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين تلقوا الخدمات الصحية الحكومية بسلطنة عُمان عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 55.3%، تلاهم السعوديون بنسبة 30.4% وباقي مواطني الدول الأعضاء بنسبة 14.3%.

شكل 149: التوزيع النسبي للمستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بسلطنة عُمان خلال عام 2023م.

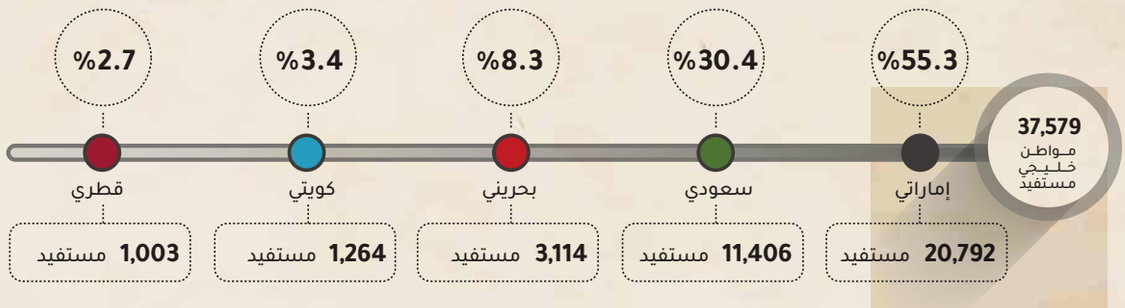

دولة قطر

60.3 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى تلقوا الخدمات الصحية سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية الحكومية بدولة قطر خلال عام 2022م، بزيادة قدرها 230.4% مقارنة بعام 2016م.

شكل 150: عدد المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بدولة قطر، 2016-2022م.

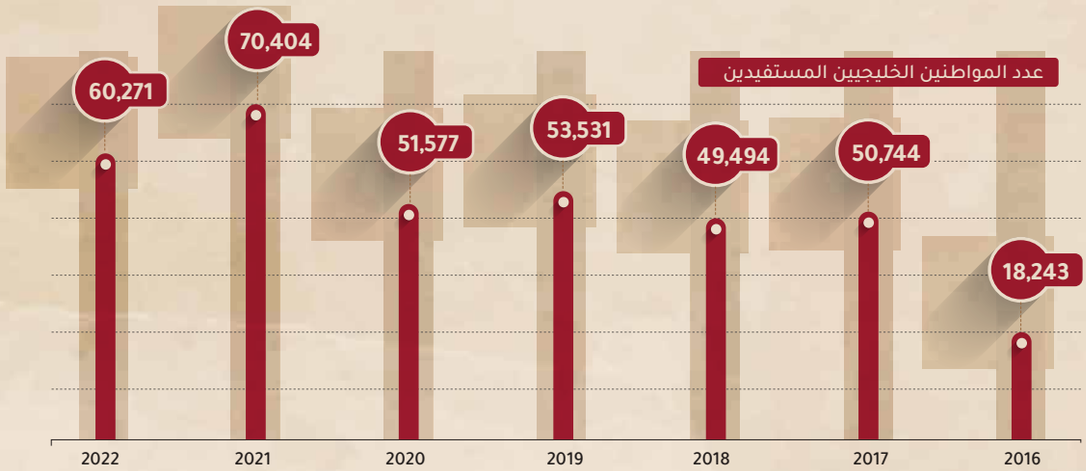

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين تلقوا الخدمات الصحية الحكومية بدولة قطر في عام 2022م، حيث شكلوا ما نسبته 48.3%، تلاهم العمانيون بنسبة 25.9% وباقي مواطني الدول الأعضاء بنسبة 25.8%.

شكل 151: التوزيع النسبي المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بدولة قطر خلال عام 2022م.

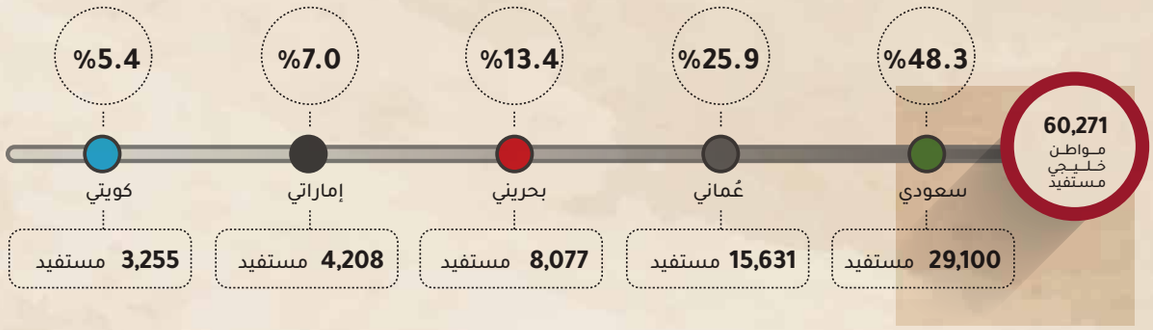

دولة الكويت

8.2 ألف مواطن من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى تلقوا الخدمات الصحية سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية الحكومية بدولة الكويت خلال عام 2023م مقارنة بـ 9.2 ألف مواطن في عام 2018م.

شكل 152: عدد المستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بدولة الكويت، 2018-2023م.

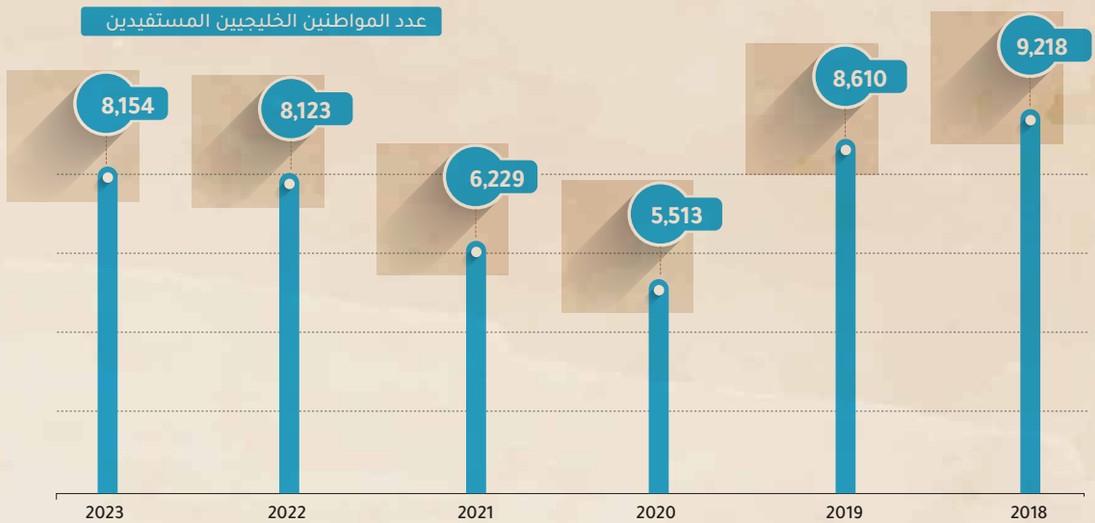

السعوديون هم الأغلبية من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الذين تلقوا الخدمات الصحية الحكومية بدولة الكويت في عام 2023م، حيث شكلوا ما نسبته 90.4%، تلاهم البحرينيون بنسبة 6.3% وباقي مواطني الدول الأعضاء بنسبة 2.9%.

شكل 153: عدد المستفيدين من مـواطني دول مـجلس الـتعاون الأخرى من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بدولة الكويت خلال عام 2023م.

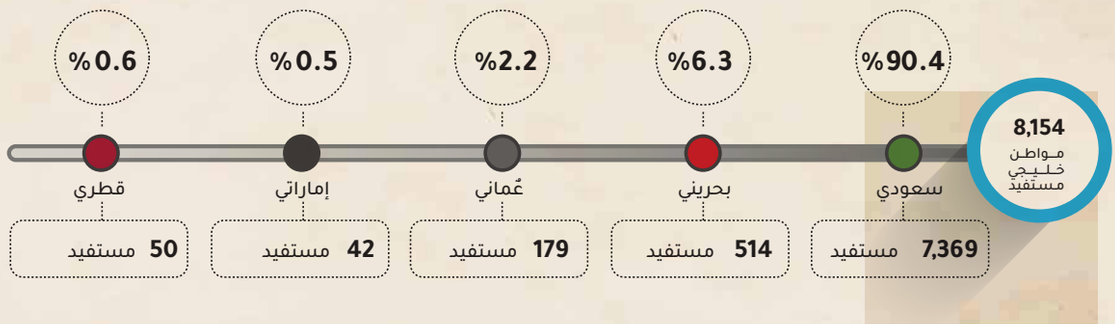

المصادر

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة
http://www.fcsc.gov.ae

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين
http://www.iga.gov.bh

الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية
http://www.stats.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان
http://www.ncsi.gov.om

المجلس الوطني للتخطيط، دولة قطر
http://www.qsa.gov.qa

الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت
http://www.csb.gov.kw

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
https://www.gcc-sg.org